واقع الشمول المالي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية لمصر وآفاق التطوير

د. أحمد فاروق محمد الزيني

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق– جامعة طنطا

(ISSN: 2537- 0758)

واقع الشمول المالي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية لمصر وآفاق التطوير

د. أحمد فاروق محمد الزيني[1]

المستخلص:

اتخذت مصر الشمول المالي كأحد أهم أولويات أجندتها الحكومية خلال المرحلة الحالية، باعتباره جزءًا من رؤية مصر ٢٠٣٠، والذي يساهم في عدة جوانب تستهدف تحقيق أقصى قدراً من الاستقرار المالي، من خلال دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وجذب القطاع غير الرسمي، والمزيد من فرص العمل، وتحقيق النمو المستدام. إلا أن الشمول المالي يتعرض لبعض العوائق المرتبطة بالعرض والطلب، وتتخذ وزارة المالية، والبنك المركزي المصري، إجراءات فعالة لتطبيق آليات الاستخدام المالي الأمثل، واستهدفت في سياساتها العديد من الشرائح المستبعدة مالياً. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز مستوى الشمول المالي، إلا أن سياسات تطبيقه ما زالت تحتاج للمزيد من الدعم في مجابهة هذه التحديات، للانطلاق نحو آفاق التطوير المستقبلي لتعزيز الشمول المالي، وتنمية الاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي– الاستقرار المالي– النمو الشامل– حواجز العرض والطلب– النمو المستدام.

(١) د. أحمد فاروق محمد الزيني: حاصل على الدكتوراه تخصص اقتصاد ومالية عامة– كلية الحقوق– جامعة طنطا، محاضر زائر بكلية الشرطة وكليتي الحقوق بجامعتي طنطا، ودمياط، تتمثل اهتماماته البحثية في الاقتصاد الكلي، والتنمية المستدامة.

The reality of financial inclusion and its role in promoting the economic development of Egypt and prospects for development

Dr. Ahmed Farouk Mohamed El-Ziny(2)
PhD in Economics and Public Finance
Faculty of Law, University of Tanta

Abstract:

Egypt has taken financial inclusion as one of the most important priorities of its government agenda during the current stage, as it is part of Egypt's Vision 2030, which contributes to several aspects aimed at achieving maximum financial stability, by supporting micro, small and medium enterprises, attracting the informal sector, and more opportunities work, achieving sustainable growth. however, financial inclusion is exposed to some obstacles related to supply and demand, and the Ministry of Finance and the Central Bank of Egypt are taking effective measures to implement optimal financial use mechanisms, and their policies have targeted many financially excluded segments. despite the efforts made to enhance the level of financial inclusion, the policies for its implementation still need more support in facing these challenges, in order to move towards future development horizons to enhance financial inclusion and develop the Egyptian economy.

Key words:

Financial Inclusion - Financial Stability - Inclusive growth - Barriers of supply and demand - Sustainable growth.

(2) Dr. Ahmed Farouk Mohamed El-Ziny: He holds a doctorate in economics and public finance- Faculty of Law- Tanta University, visiting lecturer at the Police College and the Faculties of Law at the universities of Tanta and Damietta. His research interests are macroeconomics and sustainable development.

(ISSN: 2537- 0758)

مقدمة:

اتخذت مصر الشمول المالي كأحد أهم أولويات أجندتها الحكومية خلال المرحلة الحالية، باعتباره جزءًا من رؤية مصر ٢٠٣٠[٣]، إذ يساهم الشمول المالي في عدة جوانب تستهدف تحقيق أقصى قدراً ممكناً من الاستقرار المالي، من خلال دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، واجتذاب القطاع غير الرسمي، وإيجاد فرص عمل إضافية، وتحقيق النمو المستدام. إلا أن الشمول المالي يتعرض لبعض العوائق المرتبطة بالعرض والطلب. إذ تتعلق حواجز جانب العرض بالمكونات التنظيمية والقانونية، وطبيعة هيكل السوق. فيما تتمثل حواجز جانب الطلب في محدودية القدرة المالية للمستخدمين، فضلاً عن ضعف مستوى مسئوليتهم المالية، وكذا الحواجز الاجتماعية والثقافية[٤].

قامت الهيئات المعنية وأبرزها (وزارة المالية، والبنك المركزي المصري) باتخاذ عدة إجراءات عملية وفعالة على كافة الأصعدة الداخلية، لتطبيق آليات الاستخدام المالي الأمثل، حيث استهدفت في سياساتها العديد من الشرائح المستبعدة مالياً من الأفراد، وكذلك المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر[٥]. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز مستوى الشمول المالي، إلا أن سياسات تطبيقه ما زالت تحتاج للمزيد من الدعم والتعزيز لتحقيق نظام مالي شامل بمصر، بهدف مواكبة التطورات المستقبلية وتعزيز الشمول المالي، وتنمية الاقتصاد المصري.

---

(٣) رؤية مصر ٢٠٣٠، هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الإستراتيجية طويلة المدى للدولة، لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. وتستند الرؤية على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي).

(٤) أحمد عاطف عبد الرحمن: الشمول المالي والتقدم الاقتصادي، مجلة المال والتجارة، ع ٥٩١، يوليو ٢٠١٨، ص٢.

(٥) البنك المركزي المصري: ماذا يعنى الشمول المالي؟ نشرة تعريفية، على الرابط:
https://www.blombankegypt.com/Library/Files/Blom%20Egypt/CBE-Flyer.pdf

لذلك كان من الأهمية أن نتناول موضوع الشمول المالي بالدراسة، بهدف العمل على تحديد مختلف حواجز جانب العرض والطلب، ودراسة السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية في إطار تطبيقه وتعزيز التنمية الاقتصادية، والتوصل لرؤية حيال سُبل تعزيزه وآفاق تطويره.

مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة، بناء على ما سبق، في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري، وما هي الرؤية حيال واقع تطبيق الشمول المالي في مصر، وما سُبل تطويره لمواكبة آفاق المستقبل؟

منهج الدراسة:

بناء على فروض الدراسة وأهدافها وطبيعة الدراسة، سوف يتم التركيز على المنهج التحليلي في تحديد وتحليل ظواهر البحث ومتغيراته، والتوصل إلى تفسيرات للواقع الذي تقدمه، من خلال وصف مفهوم الشمول المالي وتحليل أبعاده ووصف أهم الآثار المترتبة عليه لتعزيز التنمية الاقتصادية لمصر، وطرح رؤية لتفعيل وتعزيز تطبيق الشمول المالي بمصر وآفاق تطويره.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الشمول المالي كأحد أهم أولويات الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية، باعتباره جزءًا من رؤية مصر ٢٠٣٠، واهتمام الدولة بتحقيق أهدافه ومتطلباته، لتطويره وتحقيق قدر أعلى من الاستقرار المالي، في ظل التحديات التي فرضها الواقع المعاصر والأزمات المالية المتعددة التي تشهدها الساحة الدولية بصفة عامة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في الوقوف على دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري، من خلال دراسة واقع الشمول المالي في مصر، والتوصل لرؤية فعالة حيال آفاقه تطويره المستقبلية.

(ISSN: 2537- 0758)

مجال الدراسة:

يتركز مجال الدراسة في دراسة الواقع الحالي لتطبيق الشمول المالي بالبلاد، ومدى تمكنه من تحقيق نتائج ملموسة في تنمية الاقتصاد المصري، وإيجاد وسائل لدعمه وتطويره في ضوء التحديات التي تعترض خطوات تنفيذه.

خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولت أبرز جوانب موضوع البحث، علـــى النحو التالي:

المبحث الأول: الشمول المالي وأهدافه والهيئات الداعمة

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي وأهدافه

المطلب الثاني: المحاور الأساسية للشمول المالي والهيئات الدولية الداعمة

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في مصر

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي ودوره في التنمية الاقتصادية لمصر

المطلب الثاني: المبادرات المصرية في تحقيق الشمول المالي

المطلب الثالث: أبرز مؤشرات الشمول المالي في مصر

المبحث الثالث: تحديات الشمول المالي وآفاق تطويره المستقبلية بمصر

المطلب الأول: تحديات تحقيق الشمول المالي وآليات تعزيزه

المطلب الثاني: آفاق التطوير المستقبلي للشمول المالي في مصر

الخاتمـــة

النتائـــج

التوصيات

المبحث الأول

الشمول المالي وأهدافه والهيئات الداعمة

تمهيد وتقسيم:

يستهدف الشمول المالي تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدولة، وعلى ذلك فسوف نتعرض في هذا المبحث إلى، مفهوم الشمول المالي وأهدافه، ثم نتطرق للوقوف على محاوره الأساسية، والهيئات الدولية التي تدعم آليات تطبيقه، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي وأهدافه

المطلب الثاني: المحاور الأساسية للشمول المالي والهيئات الدولية الداعمة

المطلب الأول

ماهية الشمول المالي وأهدافه

أولاً: ماهية الشمول المالي:

تعددت التعريفات لمفهوم الشمول المالي، بما يحدد أهم أركانه وأنشطته واتجاهاته، ومن أبرز هذه التعريفات ما يلي:

إتاحة الخدمات أو المنتجات المالية من حسابات التوفير، والحسابات الجارية، والتأمين، والتمويل والائتمان لشرائح مختلفة من المواطنين، سواءً كانوا أفراداً أم مؤسسات، وذلك بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك، وهيئات البريد والجمعيات الأهلية، وتضمن تلك الخدمة إتاحة فرص مناسبة لمختلف فئات المجتمع، لإدارة مدخراتهم وأموالهم بشكل سليم، وخضوعها للرقابة والإشراف تجنباً لأي عمليات نصب أو أن يُفرض عليهم رسوم مبالغ فيها(٦).

(٦) البنك المركزي المصري: ماذا يعنى الشمول المالي؟ نشرة تعريفية، مرجع سابق.

(ISSN: 2537- 0758)

عرفه البنك الدولي The World Bank، بأنه "نسبة الأفراد والمؤسسات التي تستخدم الخدمات المالية إلى إجمالي عدد السكان"(٧)، كما تم تعريفه بأنه "استخدام الخدمات المالية من قِبَلِ الأفراد والمؤسسات بأساليب رشيدة ومستدامة"(٨)، وكذلك بأنه "العملية التي من خلالها تُمكن كافة المستهلكين من الاستفادة بخدمات النظام المالي الرسمي"(٩).

من جهة أخرى، **عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD**، بأنه "عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب وبشكل ملائم إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المنظمة، وتوسيع نطاق استخدامها من قِبَلِ جميع شرائح المجتمع، وإعداد برامج لزيادة الوعي المالي والتعليم"(١٠)، كذلك تم تعريفه بأنه "تقديم الخدمات المالية للمجموعات ذات الدخل المنخفض بطريقة ملائمة وبتكلفة معقولة(١١)، كما عُرف أيضاً بأنه "شمولية الخدمات والمنتجات المالية بتكاليف مناسبة لعدد أكبر من الأفراد والمؤسسات"(١٢).

عرف قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ الشمول المالي على أنه "إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قِبَلِ جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع

(7)The World Bank, Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion. Washington DC, World Bank, (2014).
(8) Mohammed, V. M. Enhancing Financial Inclusiveness by Reducing Cash Trading, Unpublished study, the Central Bank of Iraq,3, (2017) .
(9) Rajeev, M. and B. Vani, Financial access of the urban poor in India: A story of exclusion. London: Springer, (2017).
(10) Atkinson, A., Messy, F.A. Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris, (2013).
(11) Eid, N. Awad, M Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance, (2018).
(12) United Nations, Millennium Development Goals Report, New York, ,(2015), p.8.

حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم"[١٣].

وإجمالاً يعتبر الشمول المالي آلية تنطوي على تقديم منتجات مالية مختلفة من المدخرات والمدفوعات والائتمان والخدمات المصرفية عبر الإنترنت للمواطنين ذوي الدخل المنخفض بتكلفة معقولة لربط المجموعات المستبعدة مالياً[١٤].

ثانياً: أهداف الشمول المالي:

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص أهم أهداف الشمول المالي، على النحو التالي[١٥]:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وسبل الحصول عليها والاستفادة منها، لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول لمصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي.

---

(١٣) قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ (الباب الأول – التعريفات – المادة ١)، الجريدة الرسمية، العدد ٣٧ مكرر(و)، في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

(14) Lenka, S. K., & Barik, R. (2018). A discourse analysis of financial inclusion: post-liberalization mapping in rural and urban India. Journal of Financial Economic Policy, 10 (3), 406-425. doi:10.1108/jfep-11-2015-0065.

(١٥) ماجد محمود محمد أبو دية: دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٦، ص ١٩.

(ISSN: 2537- 0758)

كما تتحدد الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي، في التسع نقاط التالية[١٦]:

- حماية حقوق عملاء البنوك، وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.
- التوسع في نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين، وكذلك الشركات والمشروعات، وبناء قدرات موظفي البنوك، وواضعي السياسات حول مفاهيم الشمول المالي.
- تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة، من خلال تسهيل الخدمات غير المالية وتوفير بنية تحتية شاملة وفعالة.
- توفير وتيسير حصول الشركات والمشروعات على الخدمات المالية، والتشجيع على التحول إلى القطاع الرسمي.
- التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية.
- تهيئة البنية التحتية المالية الرقمية، والتكنولوجيا المالية (Fintech)[١٧]، التي تقلل من تكاليف المعاملات، وتسمح بتقديم الخدمات المالية بسرعة وكفاءة وسهولة أكبر لشرائح واسعة من السكان.
- توسيع وتعميق الخدمات المصرفية، وتحفيز الادخار.
- إتاحة واستخدام الخدمات المالية (المصرفية وغير المصرفية)، لكافة فئات المواطنين طبقاً لاحتياجات العملاء.
- توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي.

---

(١٦) البنك المركزي المصري: "استراتيجية للشمول المالي"، الصفحة الرسمية للبنك على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط https://www.cbe.org

(١٧) التكنولوجيا المالية (Fintech): يستخدم هذا المصطلح، لوصف مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتكنولوجيات الناشئة، ممن لديها القدرة على تحويل صناعة الخدمات المالية، عن طريق تسخير التكنولوجيا لخدمة قطاع المدفوعات.

ثالثاً: جوانب الشمول المالي:

في ضوء التطور الواضح في عمليات الشمول المالي على المستوى المحلي والدولي، فقد تحددت أيضا جوانب الشمول المالي في ثلاثة جوانب رئيسية، وهي[١٨]:

الجانب الأول: الوصول للخدمات المالية:

ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب بنكي، مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، كذلك يمكن الحصول على البيانات المتعلقة بتيسير الوصول للخدمات المالية، من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

الجانب الثاني: استخدام الخدمات المالية:

يشير هذا الجانب إلى مدى استخدام العمال للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، عن طريق تحديد مدى استخدام الخدمات المالية، وما يتطلبه من جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

الجانب الثالث: جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس جانب الجودة، تحدياً في حد ذاتها، نظراً لانتقال مفهوم الشمول المالي ليتصدر أولويات الأجندة الحكومية المصرية، في ضوء ضرورة تعزيز الوصول للخدمات المالية، الذي ما زال تطبيقه في العديد منها يواجه بعض الصعوبات التي تتنوع وتختلف باختلاف نوع الخدمات المالية، حيث إن تحقيق جودة الخدمات المالية يتطلب من الدولة والمؤسسات المختصة دراسة حجم وإمكانيات السوق، واتخاذ إجراءات تعتمد على مؤشرات ورؤى واضحة

(١٨) سمير عبد الله وآخرون: الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله، ٢٠١٦.

(ISSN: 2537- 0758)

بشأن جودة الخدمات المالية. نظراً لكون جانب الجودة غير واضح أو مباشر، حيث يتداخل عدة عوامل تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية، كتكلفة الخدمات، مدى وعي المستهلك، فضلاً عن خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل غير الملموسة، مثل ثقة المستهلك.

ويوضح الشكل التالي أبرز وسائل تطبيق آليات الشمول المالي:

شكل رقم (١)

وسائل تطبيق الشمول المالي

المصدر: ياسمين مجدي رجب عثمان، ومحمد أحمد محمد صالح: تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على تفعيل ودعم الشمول الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية، بحث مقدم لمؤتمر "دور المحاسبة والمراجعة في المالي وعلاقته برؤية واستراتيجية مصر ٢٠٣٠"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٩.

المطلب الثاني

المحاور الأساسية للشمول المالي والهيئات الدولية الداعمة

نتعرض في هذا المطلب إلى المحاور الأساسية للشمول المالي، ثم التعرف على أبرز الهيئات الدولية الداعمة للشمول المالي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المحاور الأساسية للشمول المالي:

يرتكز الشمول المالي على عدة محاور رئيسية، وهي:

١) إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية:

يعد توسيع الشبكة المصرفية المحلية، المحور الأول والأساسي للشمول المالي، والذي يستهدف الوصول للمواطنين المستبعدين مالياً، إذ يتم تحقيق ذلك عن طريق رسم خرائط لكل منطقة خدمة فرعية (SSA) تضطلع بخدمة من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ أسرة، لتمكين كل أسرة من الوصول للخدمات المصرفية في حيز الخمسة كيلومترات.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي توفير أنظمة الدفع الرقمية إلى التوسع في الحسابات والخدمات المالية، إذ تتطلب صناعة المدفوعات التقليدية استثمارات ضخمة في البنية التحتية، وَمِنْ ثَمَّ ارتفاع رسوم الخدمات المالية التي تقدمها أغلب الخدمات التقليدية للدفع كالوكلاء والفروع، لأن معظم مقدمي الخدمات يستخدمون البنية التحتية التقليدية كالفروع والوكلاء[١٩].

٢) إتاحة الحسابات البنكية الأساسية:

المحور الثاني للشمول المالي، هو إتاحة الحسابات البنكية الأساسية لكافة المواطنين، حيث تسمح الحسابات المصرفية بتلقي الأموال ودفع الفواتير.

(19) Patwardhan A., Singleton K., and Schmitz K., "Financial Inclusion in the Digital Age", international finance corporation and Stanford business, (2018), p.p.13-15.

(ISSN: 2537- 0758)

٣) محو الأمية المالية:

تحتاج كافة الدول إلى محو الأمية المالية أو "التعليم المالي"، كذلك زادت الحاجة إلى المعرفة المالية، المتمثلة في القدرة على فهم واستخدام المهارات المالية المختلفة بشكل فعال، وذلك على أثر العدد المتزايد من المنتجات المالية وتعقيدها، والتحول المستمر للمسؤولية عن توفير الضمان الاجتماعي إلى الأفراد من قِبَلِ الدولة والمؤسسات المالية، لذلك، فإن المحور الثالث للشمول المالي، وهو إعداد المواطنين للتخطيط المالي والحصول على الائتمان "محو أميتهم المالية"، يعد مهماً للغاية، إذ إن المواطنين ينبغي أن يكونوا على دراية بفوائد الوصول للنظام المالي الرسمي، والمدخرات والائتمان، فضلاً عن أهمية بناء تاريخ انتمائي جيد، والدفع في الوقت المناسب، من أجل امتداد الخدمات المالية إلى مستوى أكثر شمولاً، إذ إن محو الأمية المالية يعد عاملاً مساعداً لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية المالية، وبالتالي تعزيز الشمول المالي.

تعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التعليم المالي بأنه "العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون أو المستثمرون الماليون بتحسين فهمهم للمنتجات المالية، والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات والنصائح الموضوعة من قِبَلِ الجهات المختصة"، إذ يستهدف محو الأمية المالية القدرة على الإلمام بالخدمات المالية، وفهم منتجات ومخاطر السوق المالية، وَمِنْ ثَمَّ تنمية القدرات على اتخاذ قرارات حكيمة بشأن استخدام المنتجات المالية(٢٠).

تجدر الإشارة إلى اعتراف حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأهمية محو الأمية المالية عام ٢٠٠٢، كما أنشأت الشبكة الدولية للتعليم المالي(OECD/INFE) عام ٢٠٠٨، لتضطلع بالتعامل مع المجالات الرئيسية لسياسات التعليم المالي، وتعزيز (التعليم المالي وتأثير الرقمنة، الكفاءات الأساسية

(٢٠) آيه محمد أبو زيد: الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، مطبوعات المعهد١، ٢٠١٥، ص٦:٨.

لمحو الأمية المالية، التعليم المالي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، التعليم المالي من أجل الشمول المالي، استراتيجيات التعليم المالي، التعليم المالي للشباب والنساء، التثقيف المالي للادخار والاستثمارات طويلة الأجل، قياس محو الأمية المالية)[٢١].

٤) توفير التأمين الجزئي:

يحمي التأمين الجزئي الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من مخاطر محددة، مقابل أقساط تأمين تتناسب مع تكلفة واحتمالات المخاطر التي تنطوي عليها. حيث توجد العديد من أنواع منتجات التأمين، وغالباً ما لا تكون هذه الفئة من المواطنين على دراية بها، الأمر الذي يستلزم وجود طرق تسويق مختلفة، حيث تكون المخاطر أكبر بالنسبة لمنخفضي الدخل عن الأفراد ذوي الدخل المرتفع[٢٢].

٥) برامج معاشات القطاع غير المنظم:

يتمثل هذا المحور في تعزيز وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية واستدامة خدمات مؤسسة الضمان الاجتماعي، من خلال ضمان تأمين دخل كبار السن، لتشجيع العمال على الادخار بهدف الاستفادة منه في شيخوختهم، وهو نظام تقاعد مشترك بين الحكومة والأفراد[٢٣].

ثانياً: الهيئات الدولية الداعمة للشمول للشمول:

لم يكن ظهور مفهوم الشمول المالى نتيجة لجهد مؤسسة واحدة، وإنما نتاج لتضافر جهود العديد من المؤسسات والهيئات واللجان الدولية، ونتعرض فيما يلى للمؤسسات الدولية التي كان لها دوراً رائداً في دعم وتعزيز الشمول المالي،

(٢١) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD": الموقع الرسمي https://www.oecd.org

(22)Allianz A., Gtz A., "Micro insurance: Demand and Market Prospects", federal ministry for economic cooperation and development, India, (2006), p.4.

(23)Karaikudi, tamil N, "Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion – an Empirical Study with Special Reference to Canara Bank", Indian journal of research-paripex, Volume.4, Issue: 9, (2015), p-p.183-184.

(ISSN: 2537- 0758)

وهي[٢٤]:

١) لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك BCBS:

تأسست لجنة بازل للرقابة عام ١٩٧٤، من محافظى البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر العظمى، تحت رعاية بنك التسويات الدولية، وتكونت من ممثلى هيئات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية فى كل من (بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورج وهولندا والسويد وسويسرا وأمريكا والمملكة المتحدة)، وقد أرست اللجنة عدداً من المبادئ تُمثل العناصر الأساسية التى ترتكز عليها نظم الرقابة الفعالة، وتغطى هذه المبادئ بصورة شاملة الشروط اللازمة، لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية، فضلا عن شروط منح التراخيص، وقواعد ومتطلبات الرقابة المصرفية، وسبل تطويرها، ومعايير الإفصاح، وشروط ضمان سلامة النظام المصرفى العالمى.

وقد سعت لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هى (تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك – تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك – تسهيل تبادل الخبرات المتعلقة بإجراءات الرقابة، وأساليب رقابة البنوك المركزية على البنوك)[٢٥].

قامت لجنة بازل عام ١٩٨٨ بإقرار اتفاق "بازل II"، الذي تضمن وضع معايير دولية موحدة للرقابة على متطلبات كفاية رأس المال، فضلاً عن إصدار اتفاقية كفاية رأس المال، ثم أصدرت عام ١٩٩٧ عدة وثائق متعلقة بمبادئ وقواعد الإدارة الرشيدة للبنوك، والرقابة الفعالة عليها، واتبعتها فى عام ١٩٩٩ بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها، حيث قدمت اللجنة إرشادات مبدئية بشأن الشمول المالى تجاوزت حد الاقتصار على البنوك والنشاط المصرفى، فالشمول المالى له آثار واسعة النطاق على أنشطة البنوك وكذا الجهات الأخرى المتلقية للودائع، إذ يتيح التوسع فى تقديم منتجات جديدة، ويفتح سبلاً لدخول مدخرات الفئات المستبعدة من الخدمات المالية، إلى النظام المالى الرسمى الذي يعمل على توجيهها نحو الاستثمار، ويرافق هذه المنتجات المالية المستحدثة صور مختلفة

(24) CGAP, White paper,Oct-2011,p.8.
(25) Basel committee on banking supervision.

من التعرض للمخاطر، يمكن تمييزها عن النشاط المصرفى التقليدي (نظام التجزئة)، وفى أغسطس ٢٠١٠، أصدرت لجنة بازل وثيقة تتعلق بأنشطة التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية للإشراف الفعال على البنوك، وتعتبر هذه الوثيقة هى الأولى من نوعها التى تصدرها بازل بشأن الشمول المالى، واقترحت تقديم المبادئ بشكل عام، فى إطار مناسب لجهات الإشراف على التمويل الأصغر مع بعض التعديل المطلوب وفق نوع وحجم ودرجة تعقيد المعاملات.

٢) اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات CPSS[٢٦]:

تعتبر هذه اللجنة بمثابة منتدى لأعضائها الممثلة فى البنوك المركزية لعدد ٢٤ دولة، منها دول متقدمة وأخرى أسواق ناشئة كبرى، بصفتها جهات رقابية على نظم المدفوعات، والتى تستهدف رصد وتحليل نظم المدفوعات والتسويات والمقاصة المحلية، وأيضاً نظم التسويات عابرة الحدود ومتعددة العملات.

تزايدت أهمية الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية، ووضوح مسئولية البنوك المركزية فى القيام بهذا الدور، حيث قامت اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية بوضع مبادئ أساسية للإشراف الفعال، اشتملت على خمسة مبادئ تتركز حول الشفافية فى الإشراف، واتساق عمليات الإشراف، دون تمييز بين الأنظمة المتشابهة، وكذلك التعاون مع الجهات الإشرافية الأخرى.

تشترك اللجنة بصورة فعالة فيما يرتبط بمدفوعات الأفراد ذات الصلة المباشرة بالشمول المالى، مثل التحويلات، ومدفوعات الأفراد المبتكرة، والأدوات المبتكرة، ومن حيث المبدأ، هناك ارتباط إيجابى بين كافة أنشطة هذه اللجنة، وتحقيق هدف الشمول المالى، فى ضوء تنفيذ معايير وإرشادات اللجنة التى تستهدف تحقيق أقصى استفادة لأكبر نسبة من المواطنين، وتحسين جودة نظم المدفوعات، مع خفض التكاليف، وتتناول معايير اللجنة تحقيق الأهداف المؤثرة للشمول المالي، وأبرزها ما يلي:

- كفاءة تكاليف المدفوعات، وتشجيع البنوك المركزية على تقديم المزيد من الخدمات الفعالة، وضمان خدمات مقاصة وتسوية تتسم بالكفاءة، عن طريق دور هذه البنوك في العمليات ودورها الرقابي، وكذلك تدعيم إقامة بنية أساسية

(26) Core principles for Systemically Important Payment Systems.

(ISSN: 2537- 0758)

فعالة تساهم في خفض تكاليف إنجاز العمليات.

- تحفيز أنظمة التسوية والمقاصة وأدوات الدفع الآمنة.
- الابتكار في المدفوعات، وما يترتب على ذلك من تشجيع للبنوك المركزية لمعالجة العوائق القانونية والتنظيمية حيال الابتكار.
- خلق أسواق مدفوعات قادرة على المنافسة، من خلال مطالبة البنوك المركزية بتشجيع سلوكيات التنافس داخل الأسواق.
- تشجيع الوصول العادل إلى نظم المدفوعات، شريطة اتخاذ التدابير الكافية لتقليل المخاطر، بهدف ضمان عدم قيام المشاركين بتهديد أمن وسلامة النظام.
- تطوير أسواق التحويلات، من خلال تطبيق المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية، والتي تتيح تطبيق معايير هذه اللجنة، وبالتالي تحقيق أهدافها بشأن تطوير أنظمة المدفوعات القومية، مع السماح بتنفيذ برامج وأدوات الدفع المبتكرة (مثل الأموال الإلكترونية)، التي تعمل على زيادة حجم المعاملات، خاصة في الأسواق الناشئة والدول النامية.

٣) مجموعة العمل المالى "فاتف" FATF[٢٧]:

فى ضوء قرارات قمة (G7) المنعقدة فى باريس عام ١٩٨٩، تأسست مجموعة العمل المالى (FATF)، لتتمثل مهامها الرئيسية فى وضع المعايير ودعم التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تستهدف المجموعة تعزيز انتشار الأنظمة المالية والخدمات الرسمية، والوصول لها بشكل آمن، وبتكلفة مناسبة، إذ إن ذلك يعتبر إحدى الدعائم الأساسية لأنظمة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفى ذات الوقت يجب عدم التطبيق المفرط لهذه الأنظمة، لما لها من آثار سلبية، مثل استبعاد المنتفعين الشرعيين من النظام المالى الرسمى، بحيث يخلق أنظمة غير رسمية موازية يمكن استغلالها فى طرق غير مشروعة، ونظراً لأهمية ذلك، واتجاه العديد من الدول لتعزيز الشمول المالي، تبرز بشكل أكبر مسألة تداخل هذا

(27) Financial Action Task Force.

التوجه مع الالتزام بمتطلبات عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتى شكلت تحدياً كبيراً أمام تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعى، وقد أصدرت مجموعة العمل المالى عدداً من التوصيات فبراير ٢٠١٢، وجاءت هذه التوصيات لتوفر مرونة فى التطبيق، بما يساعد الدول على وضع نظام رقابى فعال ومناسب، يأخذ بعين الاعتبار تعزيز شمول وانتشار الخدمات المالية لكل القطاعات، وكان من أبرز هذه التوصيات، ضرورة تطبيق المنهج القائم على المخاطر، باعتباره منهجاً فنياً حديثاً يعكس تغيراً نوعياً في نظرة مجموعة العمل المالي بشأن التصدي للتهديدات الحديثة.

٤) الجمعية الدولية لضامنى الودائع IADI[٢٨]:

تأسست الجمعية فى ٢٠٠٢، باعتبارها جمعية تطوعية تضم ما يزيد على ٧٠ عضواً يمثلون أكثر من ٦٥ جهة اختصاص، وتتولى عقد منتدى للتعاون الدولى بين ضامنى الودائع والبنوك المركزية والمنظمات الدولية، بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالى، وتأمين الودائع، وأعمال حسم النزاعات، وفى إطار هدفها المتمثل فى تعزيز فعالية نظم التأمين على الودائع، فقد نشرت الجمعية بالاشتراك مع لجنة بازل "المبادئ الرئيسية لأنظمة التأمين الفعالة على الودائع"، كما أصدرت منهجية لتقييم الالتزام بهذه المبادئ، حيث جاءت المبادئ الأساسية للجمعية، لتتوافق مع مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفى فى يونيو ٢٠٠٩.

من جهة أخرى، وفى غضون عام ٢٠١٠، قامت الجمعية بتشكيل اللجنة الفرعية للشمول المالى والابتكار، والتى استهدفت دراسة موضوعات الشمول المالى وتأمين الودائع، ويشار إلى وجود توجه لدى بعض الدول لتوسيع نطاق مظلة تأمين الودائع لتشمل المؤسسات غير المصرفية المتلقية للودائع وما شابهها مثل الأموال الإلكترونية، والتى أثبتت قدرتها على تيسير الوصول للعملاء المستبعدين من الخدمات المالية، ومع ذلك فإن التحدي الأول الذي يواجه الأسواق الناشئة والدول النامية المهتمة بتوسيع نطاق تأمين الودائع، سيكون توطيد دعائم الإشراف القوي والمستقل على هذه المؤسسات، وهو شرط مسبق للدخول في مظلة النظم الفعالة لتأمين الودائع.

(28) International Association of Deposit Insurers.

(ISSN: 2537- 0758)

٥) الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين IAIS[٢٩]:

نشأ الاتحاد فى غضون عام ١٩٩٤، ويضم فى عضويته المشرفين على التأمين والمنظمين لأكثر من ٢٠٠ هيئة إشرافية على التأمين، فيما يقارب ١٤٠ دولة، وهو الهيئة المسئولة عن وضع المعايير الدولية فى إطار تطوير أسواق التأمين وتشجيع استقرارها وسلامتها، وتتمثل مهمة الاتحاد فى تعزيز الإشراف الفعال والمتسق على الساحة العالمية فى مجال صناعة التأمين، بهدف تطوير أسواق التأمين والحفاظ عليها بصورة آمنة ومستقرة، وكذا بهدف حماية مصالح حملة الوثائق، والمساهمة فى تحقيق الاستقرار المالى العالمى.

يأتى الشمول المالى كأولوية قصوى للاتحاد، والتى تتداخل مع أهدافه التحوطية، وتلك الخاصة بحماية المستهلك، وذلك فى ضوء نطاق اختصاص الاتحاد المتمثل فى تطوير أسواق التأمين، واتساع مظلة عضويته التى تشمل العديد من جهات الاختصاص والمناطق التى تعانى من معدلات استبعاد مالى مرتفعة – ومنذ الشروع فى عمله الخاص بالتأمين الأصغر – الذي أصبح مرادفاً لمفهوم أسواق التأمين التى تتضمن الجميع، فإن الاتحاد يهتم بفئتين رئيستين من القضايا ذات الصلة، وهما:

الأولى: وتستهدف توسيع مظلة التأمين التقليدية، للوصول إلى العملاء المستبعدين.

الثانية: تستهدف توفيق أوضاع الجهات غير الرسمية العاملة فى مجال منتجات التأمين، مع مبادئ التأمين الأساسية، وفى النهاية إخضاعها للإشراف.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال أواخر عام ٢٠٠٥، أصبح الاتحاد أول هيئة من الهيئات المعنية بإعداد المعايير، والتى تنشئ آلية رسمية للنظر فى قضايا الشمول المالى، وفى يونيو٢٠٠٧ نشر الاتحاد مع شبكة التأمين الأصغر أول وثيقة له بشأن قضايا التأمين الأصغر تحت عنوان "قضايا تنظيم التأمين الأصغر والإشراف عليه"، وانتهى الاتحاد من إعداد إرشادات بشأن تنفيذ مبادئ التأمين الرئيسية في سياق أسواق التأمين الشامل للجميع[٣٠].

(29) International Association of Insurance Supervisors.
(30) CGAP, White paper,Oct-2011,op. cit., P12.

المبحث الثاني

واقع الشمول المالي في مصر

تمهيد وتقسيم:

يهتم الشمول المالى بشرائح متعددة فى المجتمع، وبصفة خاصة الشرائح المهمشة والتى لا تستطيع إيجاد منتجات مالية رسمية مناسبة لاحتياجاتهم، مثل الفقراء ومحدودي الدخل والمرأة، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وغيرهم، مما يساهم فى تحقيق آثار اقتصادية إيجابية، وتحسين مستويات المعيشة، وَمِنْ ثَمَّ انخفاض معدلات الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي للفرد والدولة.

سوف نتعرض فى هذا المبحث إلى أهمية الشمول المالى وأثاره الإيجابية على تنمية الاقتصاد المصري، ثم المبادرات المصرية فى تحقيق الشمول المالى، ثم نتطرق لأهم مؤشرات الشمول المالي في مصر، وذلك في الثلاثة مطالب التالية:

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي ودوره في التنمية الاقتصادية لمصر

المطلب الثاني: المبادرات المصرية في تحقيق الشمول المالي

المطلب الثالث: أبرز مؤشرات الشمول المالي في مصر

المطلب الأول

أهمية الشمول المالي ودوره في التنمية الاقتصادية لمصر

نتعرض في هذا المطلب إلى أهمية الشمول المالي، ثم نتطرق لآثاره الإيجابية على التنمية الاقتصادية للبلاد، وذلك على النحو التالي:

أولاً: **أهمية الشمول المالي**:

كما سبق العرض والإشارة إلى تعريفات الشمول المالي، وما تشير إليه البحوث والدراسات، فإن أهمية الشمول المالي تتمثل فيما يلي:

- إمكانية تحقيق منافع إنمائية عديدة، لا سيما استخدام الخدمات المالية

(ISSN: 2537- 0758)

الرقمية، بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية.

- المساهمة في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي الحد من الفقر، إذ إن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها، وبالتالي تحقيق منافع عديدة أبرزها تمكين الأسر من زيادة مدخراتها.
- مساعدة الأفراد على إدارة المخاطر المالية، عن طريق تسهيل استقبال الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة.
- مساعدة الأفراد أيضاً على الادخار، وقصر زيادة الإنفاق على الضروريات.
- على المستوى الحكومي، فإن التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية، يمكن أن يساهم بفعالية في الحد من الفساد، ويحسن مستوى الكفاءة.

ثانياً: دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري:

ينعكس الأثر الإيجابي للشمول المالي على تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبالتالي ارتفاع معدلات تنمية وعمق نشاط القطاع المالي والمصرفي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالبلاد، وتتمثل أبرز إيجابيات الشمول المالي، في ما يلي:

١) تحقيق الاستقرار المالي:

يوصف النظام المالي بالاستقرار عندما يتميز بقدرات معينة، مثل استمراره في تسهيل التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً، من خلال تقديم خدمات الوساطة المالية، بجانب العمليات الاقتصادية والمالية الأخرى، مثل الاستثمار والادخار والاقتراض والإقراض وخلق وتوزيع السيولة وتحديد أسعار الأصول ونمو الناتج وتراكم الثروة، وتحديد المخاطر وإدارتها وتقييمها، مع القدرة على تنفيذ تلك الوظائف الأساسية بشكل مستمر، حتى حال تراكم الاختلالات

المالية أو مواجهة أية صدمات خارجية أو داخلية، والتي قد تؤدي إلى تراكم مخاطر نظامية تتسبب في إخلال النظام المالي في أداء دوره، أو فقدان الثقة فيه وفي سلامته، ويؤدي بالتالي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي(٣١).

يعد الاتجاه نحو التحول إلى الاستقرار المالي في مصر أمراً حتمياً، إذ إن الثقة وسلامة النظام المالي تحفز الأسر والمشروعات إلى جمع المدخرات، كما أن وجود نظام مالي جيد يحقق الاستقرار من خلال السياسات الرشيدة، ويصعب تحقيق الاستقرار المالي في نظام يشمل شرائح من المواطنين المستبعدين اقتصادياً وملياً، إذ يتمتع الاستقرار المالي بالقدرة على الوفاء بوظائف الوساطة، ويعمل كمقاوم للصدمات الاقتصادية. فالاستقرار المالي يتطلب نظام مالي متضمن للأسواق والبنية التحتية الخاصة بها، وكذلك الوسطاء الماليون، وذلك حتى يتمكن من تحمل الصدمات والاختلالات المالية، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يمكن للشمول المالي تحفيز البنك المركزي المصري للعمل على تحقيق الاستقرار المالي، حيث إن زيادة عدد مستخدمي النظام المالي الرسمي، سيزيد بالتالي من إجمالي الادخار القومي، بالإضافة إلى زيادة قاعدة المودعين من عملاء البنوك(٣٢).

وعلى ذلك، فإن الشمول المالي يرتبط ارتباطاً إيجابياً وثيقاً بالاستقرار المالي، إذ يدعم كليهما الآخر، خاصة وأن الحكومة تستهدف حصول الشرائح السكانية المستبعدة مالياً على الخدمات المالية بشروط ميسرة، وكذلك تكلفة منخفضة في إطار استراتيجية الشمول المالي، مما يترتب عليه رفع مستوى المعيشة، ودعم

(٣١) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠٢٠، على الموقع الإلكتروني https://www.cbe.org

(32)Khan, H.R., Financial Inclusion and Financial Stability: are they two Sides of The Same Coin, Address by Shri khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON, 2011, p. 1.

(ISSN: 2537- 0758)

الاستقرار المالي(٣٣).

٢) تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

يعد الشمول المالي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أمر مهم للاقتصاد الكلي في مصر، كما يمكن أن تمويل هذه المشاريع في تحسين تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة على مواجهة أي نقص في السيولة. كذلك فإن الوصول الأفضل إلى التمويل سوف يتيح الفرصة للابتكار والإبداع، عن طريق تشجيع أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على ابتكار أفكار جديدة جريئة. كما أن وجود مناخ استثماري سليم، والاستراتيجيات الحكومية الداعمة للشمول المالي، سوف يساعد هذه المشاريع على النمو والتوسع، والسعي نحو الانضمام للقطاع الرسمي بهدف الحصول على مزايا التمويل(٣٤).

تدعم الدولة هذا القطاع، حيث أنشأت جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقرار رقم٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨، كما شملت الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩ – ٢٠٢٢) هذا القطاع الهام، عن طريق المبادرات الداعمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تسعى لتوجيه مختلف أوجه الدعم لهذا القطاع مالياً وفنياً، مع تهيئة البيئة التشريعية لمساعدة الآلاف من أصحاب المشاريع الصغيرة على الانطلاق والتوسع والاستمرار في أعمالهم تحت مظلة الشمول المالي(٣٥).

كما يشار إلى صدور قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية

(33)Alfred H., and Jansen S., "Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues", Asian Development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No. 259, (2010), p.25.

(34) Beck., T. and Demirgus - Kunt, A., Access to Finance: An Unfinished agenda. The World Bank Economic Review, 22(3), 2008, PP. 383 - 396.

(٣٥) منصة المشروعات الصغيرة: متاح على الموقعhttps://www.msme.eg/ar/Pages/default.aspx

الصغر رقم ١٥٢ لسنة٢٠٢٠، الذي وضع تعريفاً موحداً للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما وضع حزم من الحوافز الضريبية وغير الضريبية لتدعم دخول مشروعات جديدة في سوق المشروعات، وأيضًا تدعم أصحاب المشاريع القائمة على النمو والتطور، وقد سهل القانون حصول أصحاب المشاريع على التمويل ووضع منظومة ميسرة لتسهيل بدء النشاط للراغبين الجدد في إقامة مشروعات، من خلال "شباك واحد" يُمْكِنُ صاحب المشروع من استصدار كافة المستندات اللازمة في مدة ١٥ يوم عمل وبرسوم مناسبة، كما تضمن القانون معالجة فعالة لتوفيق أوضاع المشروعات غير الرسمية، ومنحها ترخيصاً لمدة تصل إلى خمس سنوات لحين توفيق أوضاعها، مع إيقاف كافة الدعاوى القضائية المقامة ضدها وتسوية المنازعات الضريبية، مع تمتعها بكافة الحوافز المقررة للمشروعات الرسمية(٣٦).

٣) تفعيل سياسات تمكين النساء:

يستهدف الشمول المالي تحقيق المساواة بين الجنسين، عن طريق تعزيز وصول النساء إلى الخدمات المالية المتنوعة، لتدعيم قدرتهن على إنشاء وتنمية أعمالهن، والابتكار والسعي إلى زيادة إنتاجيتهن. إذ إن معالجة التفاوت بين الجنسين في التعامل مع النظام المالي الرسمي لها آثار إيجابية، تنعكس على ارتفاع معدلات الاستثمار والادخار، وانخفاض المخاطر والتكاليف المالية، وتعزيز فرص العمل. وتمتلك العديد من النساء بعض المشروعات وتديرها من المنزل، وعلى الرغم من ذلك تواجههن بعض العوائق، المتمثلة أبرزها في التمويل، نتيجة لضعف القدرة على توفير ضمانات مقارنة بالذكور، وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت النساء تفوقاً في الاستخدام الأمثل للموارد، وزاد دخل الأسر بنحو ٨.٤%

(٣٦) القانون رقم ١٥٢ لسنة٢٠٢٠ بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الجريدة الرسمية، العدد ٢٨ مكرر(و)، في ١٥ يوليه ٢٠٢٠.

(ISSN: 2537- 0758)

عقب حصول النساء على التمويل[٣٧].

تجدر الإشارة إلى اهتمام الدولة المصرية بالمرأة، وإطلاقها عام ٢٠١٧ للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، في إطار منظومة الشمول المالي، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين المركز المصري للدراسات الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة حول تعزيز الشمول المالي لرفع معدلات الادخار، وتشجيع النساء على ريادة الأعمال من خلال تعزيز وصولهن إلى الخدمات المالية، وبخاصة المصرفية منها، كما استهدفت زيادة الوعي المالي عن طريق نشر المعرفة المالية بين طالبات المدارس والجامعات[٣٨].

وقد شهد نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠ نمواً في قيم أرصدة التمويل متناهي الصغر التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية، وكذلك عدد المستفيدين، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩، حيث ارتفعت نسبة استفادة المرأة من التمويل متناهي الصغر، وبلغ عدد المستفيدات في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠ نحو ١,٩٧ مليوناً مستفيدة بأرصدة تمويل قدرها ٨.١٩ مليارات جنيه. مقارنة بنحو ١,٩٣ مليون مستفيدة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩ بأرصدة تمويل بلغت ٦,٨٢ مليارات جنيه. في مقابل عدد العملاء الذكور الذي بلغ في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠ نحو١.١ مليون مستفيد بأرصدة تمويل قدرها ٩ مليارات جنيه، مقارنة بنحو مليون مستفيد في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩ بأرصدة تمويل حوالي ٧ مليارات جنيه[٣٩].

أثمرت جهود الدعم الفني المقدم للمستفيدات من البرامج الداعمة للتمكين الاقتصادي للمرأة عن بلوغ نسبة المستفيدين من المشروعات المتوسطة والصغيرة

(37) Swamy, V. Financial inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households. World development, (2014), 56, 1-15.

(٣٨) المجلس القومي للمرأة: الموقع الرسمي، متاح على http://ncw.gov.eg/strategy-2030

(٣٩) الهيئة العامة للرقابة المالية: الموقع الرسمي، متاح على https://fra.gov.eg

والمتناهية الصغر ٣ ملايين مستفيد، من بينهم ٧٠% من النساء في عام ٢٠١٨، وبلغت نسبة ملكية السيدات لشركات خاصة ٦٠%، فيما وصل عدد النساء اللاتي تم تعزيز قدراتهن في مجال قطاع الأعمال والتسويق إلى ٣٠.٤ ألفاً منها ١٢.٤ ألفاً في النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، كما بلغت نسبة المستثمرات في البورصة ٣٠% عام ٢٠١٨، وبلغت فرص العمل التي تم توفيرها من المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر حوالي ٢٦٣ ألف فرصة عمل ووصلت نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة ٦٩% في عام ٢٠١٨[٤٠].

٤) انخفاض مستوى الفقر:

يساهم الشمول المالي في تقديم الخدمات والتمويل لبرامج الدعم المقدمة من الدولة وشبكات الأمان الاجتماعي إلى المستحقين بالفعل، كذلك فإنه يساعد الدولة المصرية على بناء شبكة متكاملة ودقيقة لقواعد البيانات من المستحقين، وكذا تحديد نسب الفقر لوضعها ضمن الخطط المستقبلية[٤١]، إذ يستهدف الشمول المالي احتواء عده شرائح في المجتمع – ومن بينهم محدودو الدخل – كما يساعد الفئات المهمشة بقروض متناهية الصغر مصممة وفقاً لاحتياجاتهم، من حيث الأقساط وحجم القرض. حيث يترتب على ارتفاع معدلات الشمول المالي انخفاض مستوى الفقر، إذ يساهم في خلق فرص عمل لهذه الشرائح من المواطنين، هذا فضلاً عن أن زيادة أعداد أجهزة الصرف الآلي النشطة بنسبة ١% يترتب عليها زيادة تبلغ ٠.٠٠٨٢ في الناتج المحلي الإجمالي GDP[٤٢]، ويبدو ذلك جلياً في

(٤٠) المرجع السابق.

(41) Eid, N. Awad, M Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance,(2018),op.cit.

(42)Williams, Harley T., "role of financial inclusion in economic growth and poverty reduction in a developing economy", Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Vol. 7 Issue 5,(2017), p.265.

(ISSN: 2537- 0758)

تراجع معدلات الفقر في مصر ٢٩.٧% خلال العام المالي (٢٠١٩-٢٠٢٠)، مقارنةً بـ٣٢.٥% في العام المالي (٢٠١٨-٢٠١٩)، على أثر المبادرات والسياسات الحكومية، والإصلاحات الاقتصادية(٤٣).

٥) رفع مستويات المدخرات والمدفوعات والنمو الاقتصادي:

يساهم الشمول المالي في زيادة الادخار والمدفوعات، حيث توجد علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وحجم الحسابات المصرفية لغرض المدخرات والمدفوعات، إذ إنه يعطي بدائل تمويليه للأسر والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بتكلفة أقل(٤٤). حيث إن التوسع في عمليات الشمول المالي من شأنه زيادة عدد العملاء بالبنوك، وكذلك تعزيز الإقبال على مختلف الخدمات المصرفية، مثل القروض وبطاقات الائتمان وكروت الدفع المختلفة، وعلى هذا الأساس فإن الادخار يعزز من تراكم الأصول، الأمر الذي يساهم في تكوين حائط صد للصدمات، ويخفف قيود الائتمان(٤٥).

تسهل حسابات التوفير عملية النمو من خلال مستويات مختلفة، إذ يستفيد ذوي الدخل الصغير أو المنخفض من الفوائد على مدخراتهم في المؤسسات المالية الوسيطة، كالبنوك وشركات القروض والادخار، حيث إن هذه الشريحة من المواطنين عادةً ما تفتقر للمعلومات أو الخبرة حول كيفية استثمار دخلها وتحقيق عائد مناسب وآمن. وتتخذ عملية الإقراض عدة صور، مثل إقراض المستهلكين، والذي أصبح شائعاً خاصة في مجال شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، والتي أصبحت من أساسيات الحياة، حيث تضطلع بعض الكيانات الخاصة، كشركات

(٤٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١، متاح على https://www.capmas.gov.eg

(44) Khan, H. R. Financial Inclusion and Financial Stability: are they two sides of the same coin. Address by Shri Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON, 2011, op. cit., p.4.

(45)Prina,S.,Banking the Poor Via Savings Accounts. Evidence from a Field Experiment, Journal of Development Economics, (2011), 115, 2015,PP. 16- 20.

تمويل المبيعات، وكذلك شركات تمويل المستهلكين بتمويل المستهلكين بهذه القروض الاستهلاكية(٤٦).

إن تشجيع السياسات المالية والإصلاحات الاقتصادية، وما تستهدفه من زيادة الطلب على الخدمات المالية، وما يترتب عليها من تكثيف هذه الخدمات المالية في إطار رفع معدلات الشمول المالي، يعتبر ذلك محفزاً للنمو الاقتصادي، من خلال زيادة المدخرات ودفع عجله الاستثمار(٤٧)، إذ إن سهولة الوصول للخدمات المالية والتوسع في استخدام هذه الخدمات، تسهل بالتالي عملية انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، الأمر الذي يترتب عليه رفع معدلات النمو الاقتصادي، وعلى ذلك فإن الشمول المالي يرتبط بعلاقة طردية مع معدلات النمو الاقتصادي(٤٨).

وعلى ذلك، فالنظام المالي الشامل تنعكس آثاره الإيجابية على تعزيز عملية الوساطة بين المودعين والمقرضين، وذلك بما يتضمنه من توفير بدائل تمويله متعددة للشركات الصغيرة والأسر، وبتكلفة أقل، بالمقارنة مع خطط تمويل الاقتصاد غير الرسمي، وبكل ما يؤدي إليه تقديم الخدمات المالية عبر الوسطاء الماليين من آثار إيجابية وفعالة تجاه تحقيق النمو الشامل.

٦) دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي بالدولة:

إن دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي بالدولة من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة، بهدف خفض معدلات البطالة، وكذلك تخفيض حجم

---

(٤٦) إيهاب خالد محمد مقابلة: برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد ١٣٧، ٢٠١٧، ص ١٨.

(47)Arnold G., Gourene Z., and Mendy P., "Financial Inclusion and Economic Growth in WAEMU: A Multiscale Heterogeneity Panel Causality Approach", Munich Personal RePEc Archive, MPRA, MPRA Paper No. 82251, 2017,p.8 3.

(٤٨) معهد الدراسات المصرفية: "الشمول المالي"، إضاءات مالية ومصرفية، الكويت، ٢٠١٦، ص٣.

(ISSN: 2537- 0758)

تداول النقود وتكلفه إصدارها، كما أنه يساهم في جذب المؤسسات ورجال الأعمال من القطاع غير الرسمي، إلى القطاع الرسمي، مع سهولة التمويل في وجود أنظمة دفع آمنة(٤٩).

لذلك فإن الاتجاه لرفع مستويات الشمول المالي يكون أبرز مظاهره زيادة معدلات دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وتشجيع تلك الشرائح من المواطنين نحو الانتفاع بكافة الخدمات والمزايا التي يمنحها الاقتصاد الرسمي للدولة(٥٠).

٧) رفع مستوى فعالية المؤسسات المالية:

يرتبط ارتفاع معدلات الشمول المالي بعلاقة طردية مع ارتفاع مستويات فعالية المؤسسات المالية، حيث إن الأخيرة تعد أحد أبرز مصادر تعزيز الشمول المالي نظراً لتأثيرها المباشر على فعالية السياسة النقدية، خاصة في ضوء اضطلاعها بتشجيع المواطنين على الانخراط داخل الأنشطة الإنتاجية التي تنشط النمو الاقتصادي، لمساهمتها في إتاحة حوافز ملائمة للمشروعات ذات الإنتاجية المرتفعة، كما أنها تزيد الثقة بين العملاء والجهة مقدمه الخدمة المالية(٥١).

٨) نمو نشاط ريادة الأعمال:

يعتبر العمل الحر وريادة الأعمال البديل الأمثل للفئات الشبابية لخلق فرص عمل حر مناسبة لهم، في ظل عدم توافر وظائف حكومية للكم الهائل من الشباب خلال المرحلة الحالية، لذلك فإن رفع مستويات الشمول المالي من شأنها أن تؤثر بالإيجاب على زيادة معدلات ريادة الأعمال، في ضوء وصول الفئات الشبابية

(49)Cull,R.,Ehrbeck,T.,&Holle,N. Financial Inclusion and Development:Recent Impact Evidence. CGAP. Journal of Economic Dynamics and Control(2014).

(٥٠) أحمد عاطف عبد الرحمن: الشمول المالي والتقدم الاقتصادي، مرجع سابق، ص٢.

(51)Swamya, V.,"Reforms in Institutional Finance for Inclusive Growth in India", Institutions and Economies, India, Vol.10, No.1. (2018), pp 56,57.

للخدمات المالية، وفتح سجلات مالية خاصة بهم في سن مبكرة، مما يشجعهم على الاندماج في بيئة الأعمال(٥٢).

وبخلاف ما سبق، يشير الباحث أيضا إلى الآتي:

- أهمية الشمول المالي في مواجهة فيروس كورونا المستجد، إذ إن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يساعد في تخفيف حدة تداعيات الوباء، حيث تتمثل أهم إجراءات الحد من انتشار الفيروس في منع المخالطة الاجتماعية، وهو ما قد يؤدي إلى اتجاه الأفراد لاستخدام المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية من أجل إجراءات المعاملات اليومية دون الحاجة للتوجه إلى فروع البنوك.
- من جهة أخرى، فإنه من المتوقع أن يساعد تعزيز الشمول المالي في مواجهة تداعيات كورونا في مصر أو ما يماثلها مستقبلاً، عن طريق تسهيل وصول حزم المساعدات المالية الحكومية إلى الأفراد والشركات المتضررة من الفيروس. كما يُمكن تطبيق سياسات تحويل الأموال إلى الأسر مباشرة وبسهولة، إذا كانت الدولة تتمتع بدرجة كبيرة من دمج الأفراد في النظام المصرفي.

(52)Angela C., and SergioA.,"A Simultaneous Model of Youth Entrepreneurship and Financial Inclusion Across Developing Countries", 2017 Southern Regional Science Association Conference and the 2016 Illinois Economic Association meetings, (2017), P.18 2 .

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الثاني
المبادرات المصرية فى تحقيق الشمول المالى

أصبح الشمول المالى هدفاً استراتيجياً للدولة، على أثر ما لمسته من أهمية وضرورة مُلحة لتعزيز آليات منظومة الشمول المالى، تماشياً مع سياسات الإصلاح الاقتصادي التى بدأت فى مصر منذ عام ٢٠١٤، وكذلك مع إطلاق الحكومة استراتيجية التنمية المستدامة "مصر ٢٠٣٠"، والتى اهتمت بتعزيز الشمول المالى وتنفيذ عدد من المبادرات الخاصة بها بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية، ولإضفاء الطابع المؤسسى على هذه العملية، فقد استحدث البنك المركزي المصري الإدارة المركزية للشمول المالى فى نوفمبر ٢٠١٦ لقيادة ورصد عملية الشمول المالى، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية، وتم صياغة سياسات إصلاحية ترمى إلى النهوض بالشمول المالى(٥٣).

أدى ذلك إلى تحسينات بمؤشرات الشمول المالى، والتى رصدتها قاعدة بيانات المؤشر العالمى للشمول المالى "Global Findex" الصادرة عن البنك الدولى عام ٢٠١٧، والتى أظهرت أن نسبة البالغين الذين لديهم حسابات بنكية فى مصر ارتفعت إلى ٣٣% فى عام ٢٠١٧، والتي كانت تبلغ ١٤% خلال عام ٢٠١٤، و١٠% فى عام ٢٠١١(٥٤).

قامت الدولة – ممثلة فى البنك المركزي – باتخاذ العديد من المبادرات، لتحقيق أقصى استفادة، وتوفير الدعم المناسب للقطاع المصرفي في سبيل تحقيق الشمول المالي، ومن أبرز هذه المبادرات ما يلي:

أولاً: الجانب التثقيفي والتوعوي:

أ) **المؤتمرات:**

تم إطلاق العديد من المؤتمرات والفعاليات الداعمة للتحول نحو الشمول المالى، والتى استهدفت زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لكافة فئات المجتمع، ومن أهمها:

---

(٥٣) البنك المركزي المصري: الصفحة الرسمية للبنك، ٢٠١٦، متاح على: https://www.cbe.org

(٥٤) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي "Global Findex"، البنك الدولي، متاح على: https://thedocs.worldbank.org

- **مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ ٢٠١٧**، والذي شارك في فعالياته أكثر من ٩٤ دولة، ١١٩ مؤسسة عالمية، ويعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط بهدف عرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء(٥٥).
- **مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال إفريقيا ٢٠١٨**، حيث استضافت مصر هذا المؤتمر، وتضمن في محاوره الرئيسية، التكنولوجيا المالية وأنظمة المدفوعات والتجارة الإلكترونية.
- **تفعيل اليوم العربي للشمول المالي**، حيث اتفق مجلس محافظي البنوك المركزية، ومؤسسات النقد في مصر والدول العربية، في عام ٢٠١٥ على تخصيص يوم ٢٧ إبريل من كل عام، يوماً عربيا للشمول المالي، ومد فعاليته لمدة أسبوع للتأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالي، وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية، والتوعية بكيفية استخدام الخدمات المصرفية والاستفادة منها(٥٦).

ب) **الجولات التثقيفية الجامعية:** قام القطاع المصرفي، ممثلا في عدد من البنوك، بتنظيم جولات تثقيفية لطلاب الجامعات، للتوعية بأهمية ومضمون الشمول المالي، وما يمكن أن يحققه للشباب من فرص للادخار (٥٧).

ت) **الحملات الإعلانية الدعائية:** اتجهت الحكومة المصرية أيضا نحو تنظيم حملات إعلانية كبيرة موجهة لكافة فئات المواطنين، بغرض التوعية

(٥٥) الهيئة العامة للاستعلامات: "الشمول المالي .. نحو التحول للاقتصاد الرقمي"، دراسات وبحوث، ١٧ أبريل ٢٠١٨، على شبكة الإنترنت، https://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

(٥٦) البنك المركزي المصري: "بيان صحفي، اليوم العربي للشمول المالي"، الصفحة الرسمية للبنك على شبكة الإنترنت، ٢٠١٨/٤/٢٧، على الرابط https://www.cbe.org

(٥٧) بنك مصر: "بنك مصر يرعى ندوة بجامعة عين شمس بعنوان دور البنوك في التثقيف والشمول المالي"، الصفحة الرسمية لبنك مصر على شبكة الإنترنت، ٢٠١٨/٤/٢٢، على الرابط: https://www.banquemisr.com/ar/about-us/press/the-role-of-banks-in-financial literacy.

(ISSN: 2537- 0758)

بأهمية الشمول المالي والتعاملات غير النقدية الإلكترونية.

ثانياً: السياسات الاقتصادية[٥٨]:

التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي: ويتضمن مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومى، والذي يهدف لدفع المرتبات الشهرية وكافة المستحقات الأخرى للعاملين بالحكومة من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية. ويساعد ذلك على التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، وذلك رغماً من ارتفاع عدد الأشخاص غير الحائزين على حسابات بنكية، فالموظفون الصادر لهم بطاقات المرتبات وفقا لهذا النظام لهم الحق فى الانتفاع من الخدمات المقدمة من البنوك المصدرة للبطاقات، فلهم أن يحصلوا على بطاقات الائتمان والقروض، هذا بالإضافة إلى تمكينهم من استخدام البطاقة فى شراء السلع باستخدامها كبطاقات الخصم، وسوف يعتبر ذلك نمواً واضحاً فى أعداد الأشخاص الحائزين على حسابات بنكية، إذ يصل عدد موظفي وحدات الجهاز الإداري بالدولة إلى ما يقرب من ٧ ملايين موظف.

مبادرة المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة: فى غضون عام ٢٠١٣ أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن إطلاق مشروع "فلوس"، والذي يعد بمثابة بوابة لدفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وقد أصدر البنك المركزي القواعد المُنَظِّمة لهذه الخدمة "قواعد تشغيل أوامر الدفع عبر الهاتف المحمول".

خدمة فوري: تم تأسيس شركة فوري فى عام ٢٠٠٨، بالاشتراك مع شركات عاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات وبنوك عاملة فى مصر. وتوفر الشركة شبكة مدفوعات إلكترونية من خلال أكثر من ٥٠ ألف موقع لتسهيل دفع فواتير الهاتف والمرافق.

خدمة المدفوعات الإلكترونية للحكومة المصرية: في غضون عام ٢٠٠٥

(٥٨) صورية شنبي، بلخضر السعيد، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٣، العدد ٢، (٢٠١٨) ص:١٠٤- ١٢٩.

تأسست شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية finance-e، لإدارة وتشغيل نظم الأعمال الإلكترونية لجميع المؤسسات الحكومية والمالية والشركات، وكانت فكرة تأسيسها في الأصل لتحويل التعاملات النقدية إلى نظام التداول الإلكتروني، فعملت وتميزت في نظام السداد الإلكترونية وهو حجر الأساس في أي نظام قائم على المدفوعات غير النقدية. ويساهم في شركة finance-e بنك الاستثمار القومي بنسبة٧٠%، والبنك الأهلي المصري بنسبة١٠%، وبنك مصر بنسبة ١٠%، وشركة بنوك مصر بنسبة ١٠%، وهي بذلك شركة مملوكة بالكامل للدولة ومبادرة من الدولة للتحول إلى الاقتصاد غير النقدي.

إنشاء المجلس القومي للمدفوعات"NPC": بالقرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧، برئاسة السيد/ رئيس الجمهورية، ويضم ١٦ عضواً منهم رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي وممثلي الوزارات والهيئات المعنية، ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل الإلكترونية في الدفع بديلاً عنه، وتطوير نظم الدفع القومية والسعي لتحقيق الشمول المالي، وذلك بهدف دمج أقصى عدد من المواطنين داخل النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وكذا تخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة الحصيلة الضريبية، ووضع إطار تشريعي ورقابي لتعزيز خدمات الدفع الإلكتروني، والتكنولوجيا المالية.

تطوير البيئة التشريعية المواتية للتحول نحو الشمول المالي: يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي سيتيح لمصر مواجهة الجرائم الإلكترونية التي تفتقر لوجود قوانين أو نصوص رادعة تحددها

(ISSN: 2537- 0758)

وتتعامل معها حالياً، من خلال القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات(٥٩).

تطوير أداء الهيئات التنظيمية في مصر، وتشمل(٦٠):

البنك المركزي المصري: والذي يشرف على كافة المؤسسات المصرفية التجارية والمتخصصة ذات التفويضات الرئيسية التي تشمل مراقبة البنوك وتنظيمها، بالإضافة إلى وضع السياسة النقدية والهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) Authority Financial Regulatory والتي تأسست بموجب القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٩، وتختص بجميع الخدمات المالية غير المصرفية كالبنوك الاستثمارية، وتمويل الرهن العقاري، والتأمين، والتأجير التمويلي، وسوق الأوراق المالية، وكذا بورصات العقود الآجلة، والتوريق والسمسرة، بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق(٦١)، وتمتلك مصر مؤسسات مصرفية ونظاماً قائماً على البنوك بأصول تمثل ١٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ومعظم الائتمان موجه للقطاع الحكومي مثل وزارات المالية والكهرباء والطاقة، ونسبة قليلة موجهة للقطاع الخاص، وتتم المعاملات في مصر عن طريق المؤسسات المصرفية والذي قد مر بخطط اندماج واستحواذ وإصلاح منذ عام ٢٠٠٣.

كما تعتبر الخدمات غير المصرفية أقل تطورًا، حيث تمتلك مصر منها، ما يلي(٦٢):

---

(٥٩) القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر(ج)، في ١٤ أغسطس ٢٠١٨.

(٦٠) إسلام محمد محمد شاهين: دور السياسات الاقتصادية المستدامة في تعزيز الشمول المالي لمصر (الواقع- التحديات)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، حقوق بني سويف، ع ٣٢، ٢٠٢٠ ص١-٤٠.

(61) http://www.fra.gov.eg/content/efsa ar/efsa pages/main_efsa_page.htm

(62) Ayadi, R., de Groen, W. P., Hassouba, T., Zaki, C., Alshyab, N., Sandri, S.,& Sioud,. B (2018) Financial Development and Inclusion in Egypt, Jordan, Morocco.

بورصة واحدة بها مؤشر للشركات الكبيرة (EGX 30)، ومؤشر آخر للشركات الصغيرة والمتوسطة يسمى (مؤشر النيل). وعدد من شركات التأمين تزيد على ٣٠ شركة، حيث يبلغ عدد مستخدمي خطط التأمين حوالي ١% فقط من إجمالي السكان، عدد ٤٥٠ مؤسسة للتمويل الصغير تشمل البنوك والمنظمات غير الحكومية، شركات التمويل الأصغر مثل(Reefy، Tanmeyah، Tasaheel، Aman) التي تم إنشاؤها بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، ومؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة مثل البنك الزراعي المصري، والبريد المصري (ENPO)، والتي تتمتع بحصة كبيرة بالسوق، بهدف توفير مدخرات للفئات ذات الدخل المنخفض، والوصول إلى المناطق النائية والريفية.

هذا بالإضافة إلى:

<u>إطلاق بطاقة "ميزة":</u> تم التشغيل التجريبي لمنظومة بطاقة الدفع ذات العلامة التجارية القومية "ميزة" بنهاية ديسمبر ٢٠١٨. وتتشابه بطاقة "ميزة" مع البطاقات البنكية الأخرى، حيث تُمكن حاملها من إجراء المعاملات الإلكترونية، وسداد مقابل الخدمات الحكومية، والرسوم، وصرف أنواع الدعم المختلفة. وتساهم هذه البطاقة في تحقيق الشمول المالي، خاصة مع انخفاض تكاليف إصدارها.

<u>مبادرة "حساب لكل مواطن":</u> في غضون مايو ٢٠١٧ أطلق البنك المركزي هذه المبادرة، التي تتضمن قيام البنوك بفتح الحسابات بدون مصروفات خلال أسبوع "اليوم العربي للشمول المالي"، بهدف تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، مع زيادة توعية الأفراد في الأقاليم والمناطق الريفية بأهمية الانخراط في المبادرة.

<u>مبادرة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:</u> ألزم البنك المركزي المصري البنوك بتخصيص نسبة ٢٠% من محافظها الائتمانية لتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مدار ٤ سنوات ابتداء من ٢٠١٦. وقد بلغت الزيادة في محفظة القروض والتسهيلات لهذه المنشآت خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٥ حتى سبتمبر ٢٠١٨ حوالي ١١٥.٢ مليار جنيه،

(ISSN: 2537- 0758)

واستفاد منها عدد ٤٩١ ألف عميل.

إنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي بالبنوك المصرية(٦٣):

في ٥ مارس ٢٠٢٠ أصدر البنك المركزي تعليمات للبنوك المصرية، بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي، تتبع المسئول التنفيذي، وتتولى التنسيق داخلياً بين إدارات ووحدات البنك من ناحية، والبنك المركزي من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالي.

المطلب الثالث

أبرز مؤشرات الشمول المالي في مصر

تساهم المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، في متابعة تطور استخدام الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع بما يدعم تحقيق النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي، وعلى المستوى الدولي يتم قياس الشمول المالي من خلال عدة مؤشرات، أبرزها مايلي:

أولاً: المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex):

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاثة أعوام منذ ٢٠١١(٦٤).

يضم هذا المؤشر مجموعة مؤشرات تتولى قياس كيفية قيام الأشخاص البالغين المتواجدين في ١٤٨ دولة، بسداد المدفوعات والاقتراض وإدارة المخاطر، وكذلك الادخار، عن طريق إجراء مسح لما يقرب من ١٥٠.٠٠٠ من الأشخاص،

(٦٣) البنك المركزي المصري: الكتاب الدوري، ٥-٣، ٢٠٢٠، متاح على الموقع الإلكتروني
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages

(64)Asli D., "The Global Findex Database 2014 Measuring Financial Inclusion around the World", world bank group, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, WPS7255, 2015, p.1.

مع خصائص تمثل حوالي ٩٧% من سكان العالم البالغين في عام ٢٠١١[٦٥].

يتميز المؤشر العالمي (Global Findex) بالتركيز على مدى استخدام القطاع العائلي للخدمات المالية، ودراسة العلاقة بين إتاحة الخدمات المالية والتنمية، إذ تضطلع قاعدة بياناته بتوفير بيانات سلسلة زمنية حول استخدام الأفراد للخدمات المالية[٦٦].

كذلك فإن إمكانية الوصول إلى حساب للمعاملات، تعتبر الخطوة الأولى نحو تعميم الخدمات المالية على نطاق أوسع، حيث يسمح حساب المعاملات للأشخاص بإيداع الأموال وإرسال المدفوعات واستلامها. كما يعد حساب المعاملات بوابة إلى مختلف الخدمات المالية، لذا فإن ضمان إمكانية حصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم على حساب للمعاملات ما زال محوراً لتركيز كبار المؤسسات المالية والتنموية، وعلى رأسها البنك الدولي، الذي أطلق "مبادرة مجموعة البنك الدولي لإتاحة الخدمات المالية للجميع عام ٢٠٢٠"[٦٧].

وفقًا لقاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي لعام ٢٠٢١، فقد وصلت ملكية حسابات البالغين (بالبنوك، مؤسسات التمويل الأصغر، أو مقدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول) إلى ٧٦% على مستوى العالم، و٧١% من البالغين في الاقتصادات النامية. وخلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، ارتفع معدل ملكية الحسابات عالمياً بنسبة ٥٠%، وذلك بين ٥١%:٧٦% من البالغين، بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع متوسط ملكية حسابات البالغين بالبلدان النامية بنسبة ٨% خلال الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، وذلك بين ٦٣% : ٧١%

(65)World Bank, "Financial Inclusion", Global Financial Development Report 2014 ،Washington, DC: World Bank, doi:10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative, 2014, p.15.

(66)Kunt, Asli D., and Klapper L., "Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database", The World Bank, Development Research Group. Finance and Private Sector Development Team, WPS6025, 2012, p.p. 3,5.

(٦٧) الموقع الرسمي للبنك الدولي: "الشمول المالي"، متاح على:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

(ISSN: 2537- 0758)

من البالغين[٦٨].

ثانياً: مؤشر متعدد الأبعاد للشمول المالي (IFI):

:(A multidimensional Index of Financial Inclusion)

يقيس هذا المؤشر المعلومات بشأن مختلف أبعاد الشمول المالي، وهو يشمل الأفراد داخل النظام المصرفي ومدى توافر الخدمات المالية للعملاء، وما إذا كانت مستخدمة بالفعل[٦٩]، إذ يضطلع بقياس مدى شمولية القطاع المالي بالدولة يتم تأسيسه كمؤشر متعدد الأبعاد يتضمن معلومات حول الجوانب المختلفة للشمول المالي، مثل مدى إتاحة الخدمات البنكية، ومدى استخدامها، وكذلك مدى الانخراط داخل القطاع المصرفي، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الواحد الصحيح والصفر، إذ يشير الواحد إلى الشمول المالي التام، في حين يشير الصفر إلى الاستبعاد المالي التام.

يضطلع المؤشر بحساب الشمول المالي، بالاعتماد على الأبعاد الرئيسية الثلاثة للشمول المالي، والمتمثلة في مدى توافر الخدمات المصرفية، واستخدام الخدمات المصرفية، وكذلك مدى إمكانية الوصول للخدمات المصرفية.

يُقاس مدى توافر الخدمات المصرفية، عن طريق الوقوف على (عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص)، كما يُقاس مدى استخدام الخدمات المصرفية، عن طريق قياس حجم الائتمان وكذلك الإيداع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي(GDP)، كذلك يُقاس مدى إمكانية الوصول للخدمات المصرفية، من خلال قياس مدى الانخراط داخل القطاع المصرفي

(٦٨) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠٢١: "الشمول المالي والمدفوعات الرقمية والقدرة على الصمود في عصر جائحة كورونا"، ٢٠٢١، متاح على:
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/8798cc2a73b5bfd50df31e138fa3c74c-005006202/ original/ Findex-2021-Executive-Summary-Arabic.pdf

(69)Akhil D., "Financial Inclusion: Issues and Challenges", Akgec International Journal Of Technology, Vol. 4, No. 2, 2013, pp. 58-59.

الناتج عن (عدد الحسابات المصرفية لكل ألف شخص)[٧٠].

ثالثاً: مؤشر الشمول المالي (FII):(Financial Inclusion Index):

يرتكز المؤشر على مفهوم وخصائص الشمول المالي، وقد قام Peria Beck, Demirguc-Kunt, and Martinez باستخدام ثمانية أبعاد جغرافية وسكانية لقياس مؤشر الشمول المالي، كما قامت (Sarma) بتأسيس هذا المؤشر على أساس مؤشر التنمية البشرية (HDI)، بهدف مقارنة مدى تطور الشمول المالي في ٤٩ دولة، هذا بالإضافة إلى إمكانية قياس الشمول المالي من خلال استخدام نسبة الحسابات المصرفية إلى عدد السكان، وحجم الودائع، ونسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى رأس المال[٧١].

يضطلع المؤشر بحساب الشمول المالي، بالاعتماد على أبعاده الثلاثة، والمتمثلة في الاستخدام، والتوافر، وكذلك مدى التغلغل (الاختراق).

يُقاس بُعْد الاستخدام، عن طريق الوقوف على كيفية قيام الأشخاص باستخدام نظام مالي شامل، إذ يحتاج الأشخاص والمؤسسات المشاركين في الأنشطة اليومية إلى الخدمات المالية مثل التأمين والأوراق المالية، هذا فضلاً عن احتياجهم أيضاً إلى الخدمات المصرفية. كما يُقاس بُعْد التوافر، عن طريق دراسة مدى استخدام عدد ودائع الادخار وعدد القروض للفرد الواحد، بهدف الوقوف على إمكانية الوصول لنظام مالي شامل للمستخدمين. كذلك يضطلع بُعْد الاختراق، بدراسة مدى إتاحة المؤسسات المالية، ويتضمن الاختراق الجغرافي، وكذلك مدى تغلغل المواطنين في الخدمات المصرفية والمالية [٧٢].

(70)Sarma M., and Jesim Pais, "Financial Inclusion and development", Journal of International Development, New Delhi, India, 2011, p.p. 615-617.

(71)Bao Z., Zhai S., and He J., "Is the Development of China's Financial Inclusion Sustainable? Evidence from a Perspective of Balance", ProQuest, Vol. 10, Issue. 2018, 4, PP.3-5.

(72)Bao Z., Zhai S., and He J., "Is the Development of China's Financial Inclusion Sustainable? Evidence from a Perspective of Balance", ProQuest, Vol. 10, Issue. 2018, 4, op.cit., PP.3-5.

(ISSN: 2537- 0758)

المؤشرات الرئيسية للشمول المالي بمصر خلال الفترة من (٢٠١٠ : ٢٠٢٠):

تساهم مؤشرات قياس الشمول المالي في مصر، في الوقوف على مدى قدرة القطاع المالي على تحقيق التعاون مع جميع فئات المجتمع، وصولاً لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وعلى ذلك، فسوف نتعرض لأبرز مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال الفترة من (٢٠١٠ : ٢٠٢٠)، على النحو التالي:

أولاً: مؤشر الإتاحة المالية:

يقوم هذا المؤشر بقياس مدى قدرة القطاع المالي على جذب العملاء، عن طريق تيسير وصول أفراد المجتمع لكافة المنتجات المالية والخدمات، وذلك عن طريق معرفة هيكل الجهاز المصرفي وعدد فروع البنوك لكل ١٠٠٠٠٠ فرداً من السكان، إذ إن القطاع المالي الشامل في الإتاحة المالية، هو الذي يُمْكِنُ أكبر عدد من العملاء من الوصول بسهولة للخدمات المالية[٧٣].

ويوضح الشكل التالي، المتغيرات المؤثرة على مؤشر الإتاحة المالية في البنوك خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠:

شكل رقم (٢)

المتغيرات المؤثرة على مؤشر الإتاحة المالية في البنوك خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

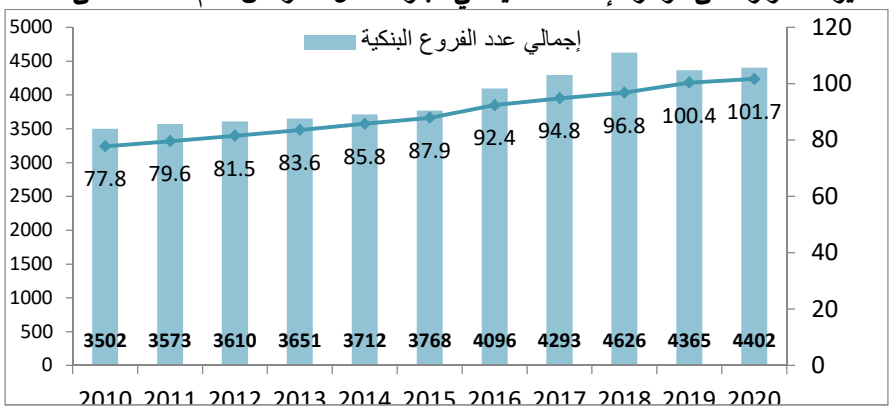

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين www.cbe.org.eg، https://www.capmas.gov.eg.

(73) Anzoategui, D, M. Martinez Peria, and R. Rocha "Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region", Review of Middle East Economics and Finance 6 (2), 2010, P.35.

كما يوضح الشكل التالي، مؤشر الإتاحة المالية في البنوك خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠:

شكل رقم (٣)

مؤشر الإتاحة المالية في البنوك خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

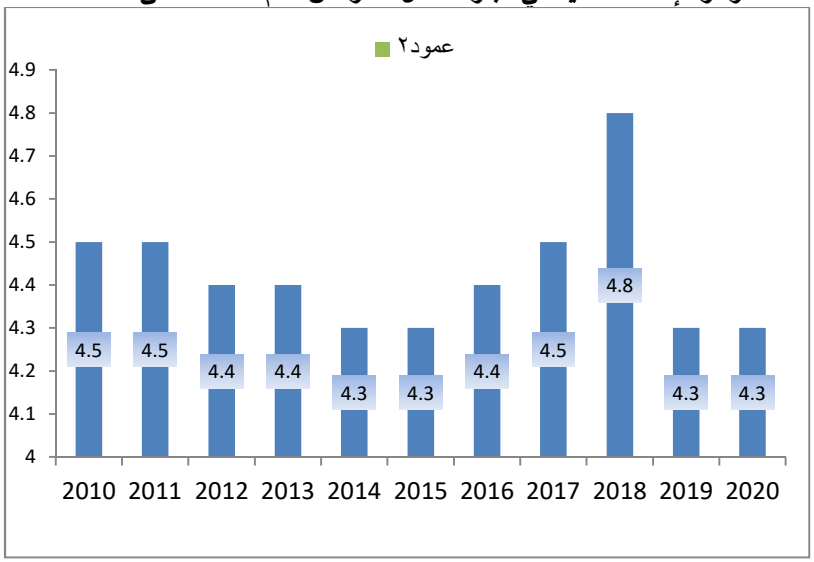

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين www.cbe.org.eg، https://www.capmas.gov.eg.

يتبين من الشكلين رقمي (٣،٢) أن مؤشر الإتاحة المالية للبنوك لم يصل- خلال فترة الدراسة – إلى ٥% وهي نسبة منخفضة للغاية، حيث سجل المؤشر ٤.٥% خلال عامي٢٠١٠و٢٠١١، إذ إن البنك الواحد كان يقدم الخدمة المالية إلى نحو ٢٢٢٠٠٠ شخص، ثم انخفض المؤشر ليسجل ٤.٤% خلال عامي٢٠١٢و٢٠١٣، ليقوم البنك الواحد بخدمة حوالي ٢٢٦٠٠٠ شخص، ثم عاود المؤشر الانخفاض خلال عامي٢٠١٤و٢٠١٥ ليسجل ٤.٣%، حيث كان البنك يقدم الخدمة المالية إلى نحو ٢٣٢٠٠٠ شخص، ثم ارتفع المؤشر ليسجل ٤.٤% خلال عام ٢٠١٦، ليقوم البنك الواحد بخدمة حوالي ٢٢٥٠٠٠ شخص، ثم عاود المؤشر الارتفاع في عام ٢٠١٧ مسجلاً ٤.٥%، حيث كان البنك يقدم الخدمة المالية إلى نحو ٢٢٠٠٠٠ شخص، ليعاود المؤشر الارتفاع خلال عام ٢٠١٨ ويسجل ٤.٨%، ليقوم البنك الواحد بخدمة حوالي ٢١٠٠٠٠ شخص،

(ISSN: 2537- 0758)

وعلى الرغم من تزايد عدد فروع البنوك خلال عامي٢٠١٩و٢٠٢٠ إلا أن المؤشر قد انخفض ليسجل ٤.٣%، وذلك في ضوء الارتفاع في تعداد السكان، حيث يقوم البنك الواحد بتقديم الخدمة المالية إلى نحو ٢٣٠٠٠٠ شخص(٧٤).

ويوضح الشكل التالي، المتغيرات المؤثرة على مؤشر الإتاحة المالية في الخدمات البريدية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠:

شكل رقم (٤)

المتغيرات المؤثرة على مؤشر الإتاحة المالية في الخدمات البريدية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

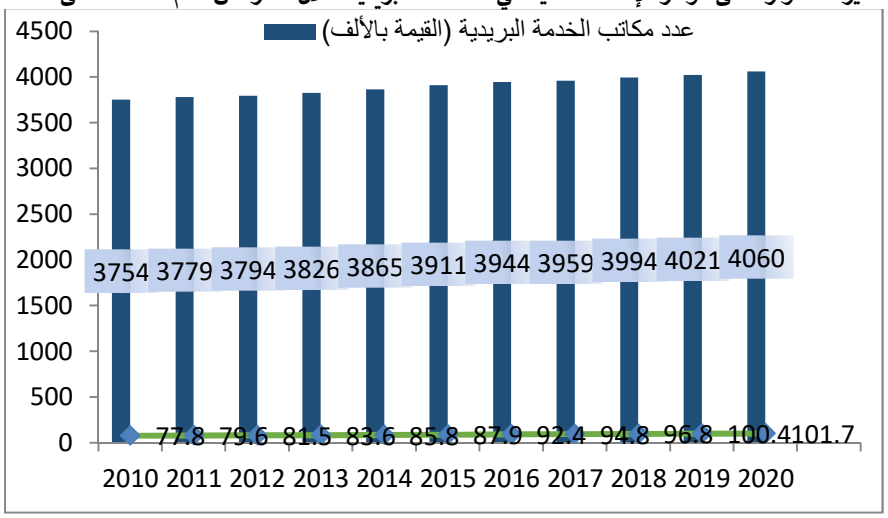

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين www.cbe.org.eg، https://www.capmas.gov.eg.

كما يوضح الشكل التالي، مؤشر الإتاحة المالية في الخدمات البريدية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠:

(٧٤) البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين https://www.cbe.org، https://www.capmas.gov.eg.

شكل رقم (٥)

مؤشر الإتاحة المالية في الخدمات البريدية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

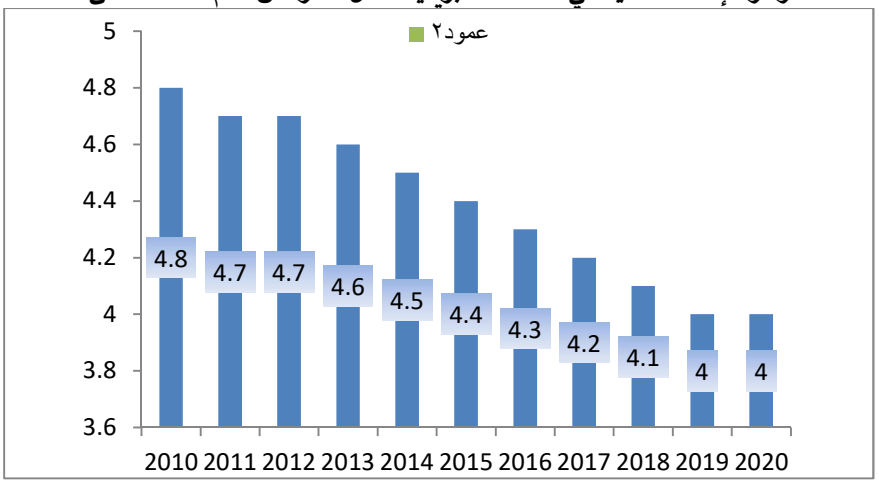

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين www.cbe.org.eg، https://www.capmas.gov.eg.

يتبين من الشكلين رقمى (٥،٤) أن مؤشر الإتاحة المالية للبريد أيضاً لم يصل- خلال فترة الدراسة - إلى ٥%، حيث سجل المؤشر ٤.٨% خلال عام٢٠١٠، إذ إن مكتب البريد الواحد كان يقدم الخدمة المالية إلى نحو ٢٠٧٠٠٠ شخص، ثم انخفض المؤشر ليسجل ٤.٧% خلال عامى ٢٠١١ و٢٠١٢، ليقوم المكتب الواحد بخدمة حوالى ٢١٢٠٠٠ شخص، ثم انخفض المؤشر أيضاً خلال عام ٢٠١٣ ليسجل ٤.٦%، وبقوم المكتب الواحد بتقديم الخدمة المالية إلى نحو ٢١٨٠٠٠ شخص، ثم عاود المؤشر الانخفاض مسجلاً ٤.٥% خلال عام ٢٠١٤، ليقوم المكتب الواحد بخدمة حوالى ٢٢٢٠٠٠ شخص، ثم انخفض المؤشر فى عام ٢٠١٥ ليسجل ٤.٤%، وبقوم المكتب الواحد بتقديم الخدمة المالية إلى نحو ٢٢٤٠٠٠ شخص، ليعاود المؤشر الانخفاض خلال عام ٢٠١٦ وسجل ٤.٣%، ليقوم مكتب البريد الواحد بخدمة حوالى ٢٣٤٠٠٠ شخص، ثم انخفض المؤشر ليسجل ٤.٢% خلال عام ٢٠١٧، ليقوم المكتب الواحد بخدمة حوالى ٢٣٩٠٠٠ شخص، ثم انخفض المؤشر أيضاً خلال عام ٢٠١٨ ليسجل ٤.١%، وبقوم المكتب الواحد بتقديم الخدمة المالية إلى نحو ٢٤٢٠٠٠ شخص، وعلى الرغم من تزايد عدد فروع مكاتب البريد أيضاً

(ISSN: 2537- 0758)

خلال عامى٢٠١٩و٢٠٢٠ إلا أن المؤشر قد انخفض ليسجل ٤%، وذلك فى ضوء الارتفاع فى تعداد السكان، ليقوم المكتب الواحد بتقديم الخدمة المالية إلى نحو ٢٥٠٠٠٠ شخص(٧٥).

يتضح من التحليل السابق انخفاض مؤشر الإتاحة المالية للبريد من ٤.٨% خلال سنة ٢٠١٠ إلى ٤% سنة ٢٠٢٠، إذ لم تتح مكاتب البريد خدمات مالية متنوعة مثل تلك التى أتاحتها القطاعات المصرفية، كما أنها لم تسع لجذب المزيد من العملاء عن طريق التسويق لخدماتها، حيث إن الخدمات المتاحة لمكاتب البريد لم تتعد أكثر من خدمتى السحب والإيداع فقط، خاصة وأن القطاع المصرفى قد استحدث وسائل جديدة خلال فترة ما بعد صدور قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، واجمالاً فإن عدم نمو عدد فروع البنوك أو عدد مكاتب البريد بذات المعدل الملائم لمقدار النمو السكاني، قد انعكس بالتالي بالسلب محدثاً انخفاضاً في نسبة مؤشر الإتاحة المالية(٧٦).

ثانياً: مؤشر العمق المالى:

يعد مؤشر العمق المالى من أبرز المؤشرات المعبرة عن التنمية المالية، حيث يعكس زيادة العمق المالى الحالة الفعلية للقطاع المصرفى، ومدى مقدرته على المحافظة على حقوق العملاء، إذ إن تزايد العمق المالى يسهل عملية تنمية المدخرات بصورة فعالة، كما يحسن من كفاءة توزيع الموارد المالية، فضلاً عن الإسهام فى توفير أكبر قدراً من الاختيارات بين الخدمات المالية لرفع معدلات الاستثمار، وبالتالى النمو الاقتصادى(٧٧).

على جانب آخر يضطلع المؤشر بقياس مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد، على اعتبار أن أبرز وظائف النقد تتمثل في سداد الالتزامات

(٧٥) البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين https://www.cbe.org، https://www.capmas.gov.eg.

(٧٦) المرجع السابق.

(٧٧) أنور محمود عبد العال النقيب: العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي: حاله مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠٢٠، ص ١١٢٦.

المالية، وكذلك تدبير متطلبات الاستثمار وتكوين أرصدة المدخرات، حيث يتم حساب المؤشر من خلال معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسعM2 إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP[٧٨].

ويوضح الشكل التالي، المتغيرات المؤثرة على مؤشر العمق المالي خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠:

شكل رقم (٦)

المتغيرات المؤثرة على مؤشر العمق المالي خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

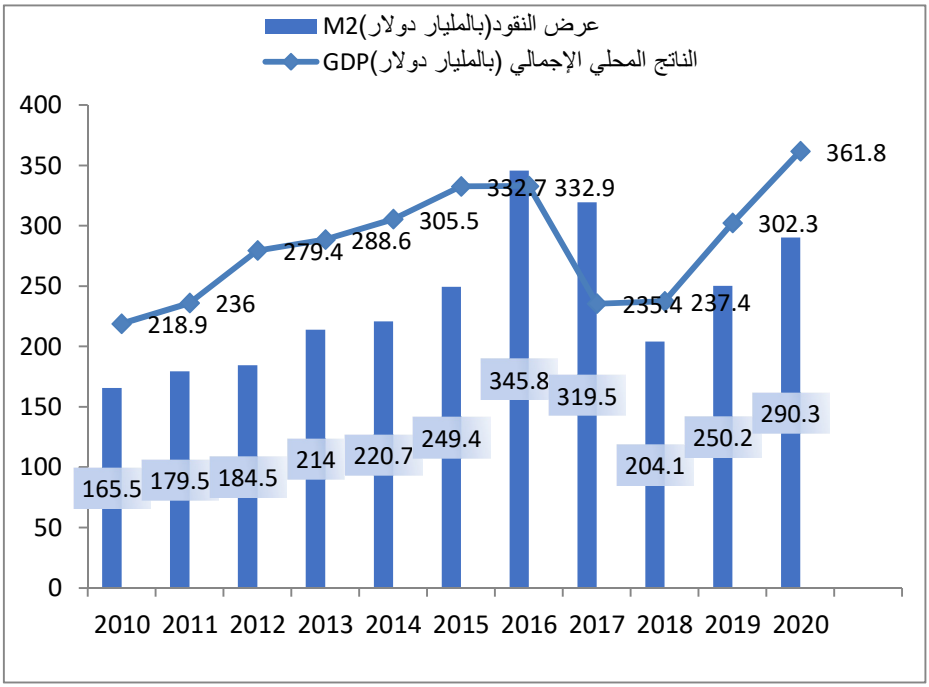

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين www.cbe.org.eg، https://www.capmas.gov.eg.

(٧٨) صندوق النقد العربي: فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، ٢٠١٢، ص ٩.

(ISSN: 2537- 0758)

كما يوضح الشكل التالي، مؤشر العمق المالي خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠:

شكل رقم (٧)

مؤشر العمق المالي خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

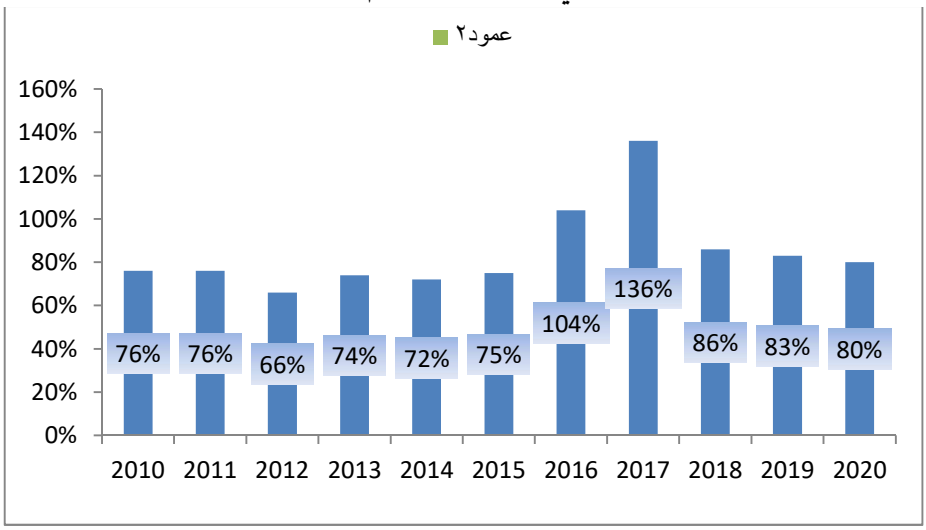

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين www.cbe.org.eg، https://www.capmas.gov.eg.

يتبين من الشكلين رقمى (٧،٦) الزيادة فى عرض النقود من عام إلى آخر – خلال فترة الدراسة – تعكس مدى التطور بخدمات الجهاز المصرفى، وكذلك مدى تمكنه من تعبئة المدخرات، إذ إن انخفاض النسبة يعنى ارتفاعاً فى درجه تنوع المؤسسات المالية مع ازدياد استعمال الأدوات المالية بعملية تسوية المعاملات(٧٩).

سجل مؤشر العمق المالى ٧٦% خلال عامى ٢٠١٠ و٢٠١١، ثم انخفض خلال الفترة التالية على أثر تأثر الاقتصاد المصرى بأحداث الثورة، إذ بلغ المؤشر ٦٦% فى عام ٢٠١٢، وبدأ فى الاستقرار عام ٢٠١٣ مسجلاً ٧٤%، لينخفض عام ٢٠١٤ حيث بلغ ٧٢%، ثم ارتفع خلال عام ٢٠١٥ مسجلاً ٧٥%، ليعاود مؤشر العمق المالى الارتفاع وسجل ١٠٤% فى عام ٢٠١٦، ثم ليقفز فى غضون عام ٢٠١٧ ويبلغ ١٣٦% مسجلاً أعلى معدلاته على أثر النتائج الإيجابية لتطبيق حزمة

(٧٩) البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين https://www.cbe.org، https://www.capmas.gov.eg.

الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، وتنوع الأدوات المالية، واتباع سياسات مالية وكذلك ائتمانية فعالة استهدفت تحفيز العملاء نحو زيادة مدخراتهم مع تسهيل عملية الاقتراض لتوفير السيولة وتنشيط سوق المال، الأمر الذى انعكس إيجاباً على ارتفاع مؤشر العمق المالى، ثم انخفض المؤشر للحدود الطبيعية خلال عام ٢٠١٨ محققاً ٨٦%، ثم بلغ ٨٣% خلال عام ٢٠١٩، ليسجل ٨٠% في عام ٢٠٢٠[٨٠].

ثالثاً: مؤشر الاستخدام المالى:

يتم حساب المؤشر عن طريق احتساب حجم الودائع المصرفية، وكذلك حجم الائتمان المصرفى بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالىGDP، إذ يضطلع المؤشر بقياس مدى مقدرة المجتمع على استعمال الخدمات والمنتجات المالية التي يتيحها القطاع المالي[٨١].

ويوضح الشكل التالي، المتغيرات المؤثرة على مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠:

شكل رقم (٨)

المتغيرات المؤثرة على مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

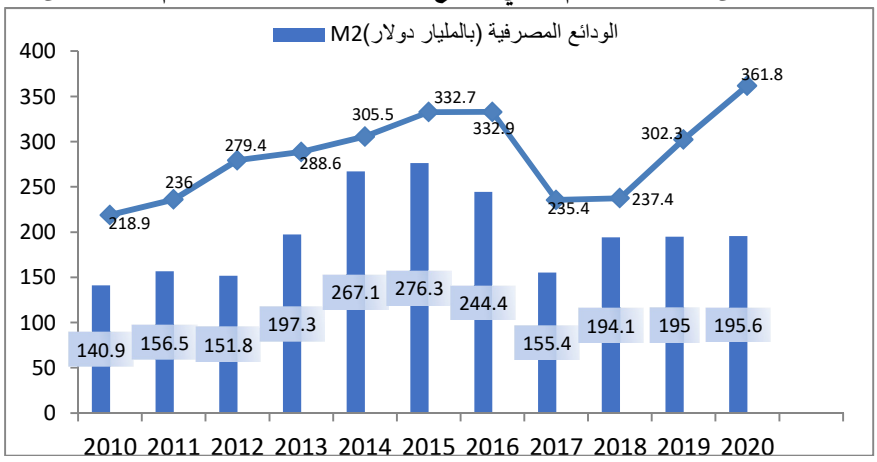

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين www.cbe.org.eg، https://www.capmas.gov.eg.

(٨٠) المرجع السابق.

(81) Dabla-Norris, E. Y. Ji. R. Townsend, "Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: AStructural Framework for Policy" IMF Working Paper 15/22, International Monetary Fund, Washington, (2015).

(ISSN: 2537- 0758)

كما يوضح الشكل التالي، مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠:

شكل رقم (٩)

مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

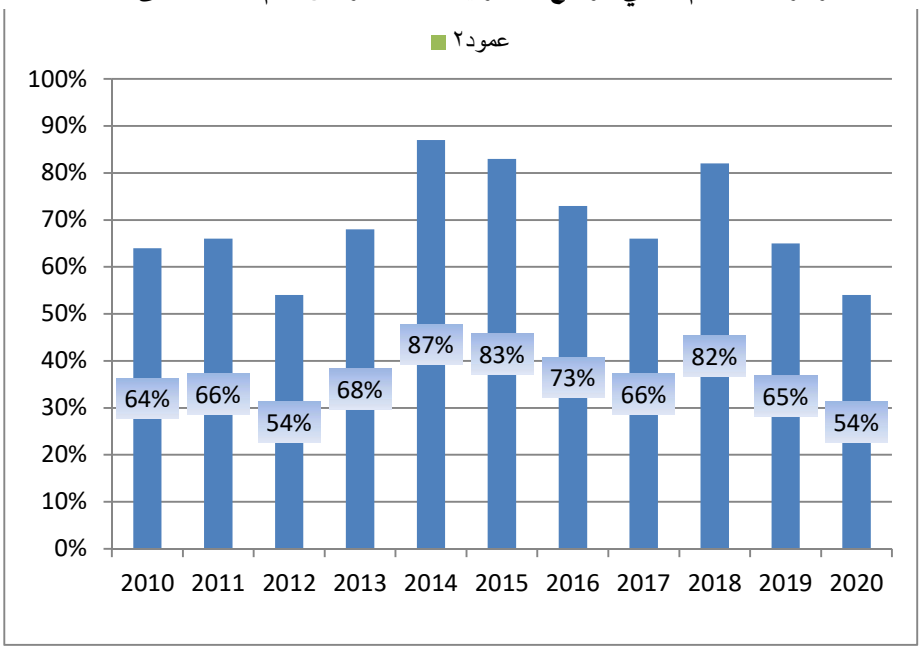

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين www.cbe.org.eg، https://www.capmas.gov.eg.

الشكلين رقمى (٨،٩) يوضحان مؤشر الاستخدام المالى للودائع المصرفية خلال فترة الدراسة، حيث يتم حساب المؤشر عن طريق قسمة الودائع المصرفية على الناتج المحلى الإجمالىGDP، إذ يتبين من الشكل رقم (٩) تسجيل المؤشر لمعدلات متوسطة خلال عام ٢٠١٠ حيث بلغ ٦٤%، ثم بدأ فى التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال باقى الفترة محل الدراسة حيث سجل ٦٦% خلال عام ٢٠١١، لينخفض متأثراً بالأحداث التى أعقبت اندلاع الثورة المصرية وسجل ٥٤% فى عام ٢٠١٢، ثم يرتفع ليسجل ٦٨% عام ٢٠١٣، ويعاود الارتفاع ليبلغ ٨٧% خلال عام ٢٠١٤، ثم ينخفض عام ٢٠١٥ ليسجل ٨٣%، ويعاود الانخفاض مسجلاً ٧٣% عام ٢٠١٦، وسجل ٦٦% خلال عام ٢٠١٧، ثم يرتفع ليسجل ٨٢% عام ٢٠١٨ متأثراً خلال تلك الفترة بالإقبال على الادخار في

ضوء طرح شهادات استثمار ذات سعر فائدة مرتفع على الودائع فى أعقاب التوسع بالمشاريع القومية للدولة، ثم ينخفض مؤشر الاستخدام المالى للودائع ليعود لمعدلاته الطبيعية خلال عام ٢٠١٩ مسجلاً ٦٥%، ثم يسجل ٥٤% خلال عام ٢٠٢٠ متأثراً بتعرض البلاد لأزمة جائحة كورونا [٨٢].

ويوضح الشكل التالي، المتغيرات المؤثرة على مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠:

شكل رقم (١٠)

المتغيرات المؤثرة على مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

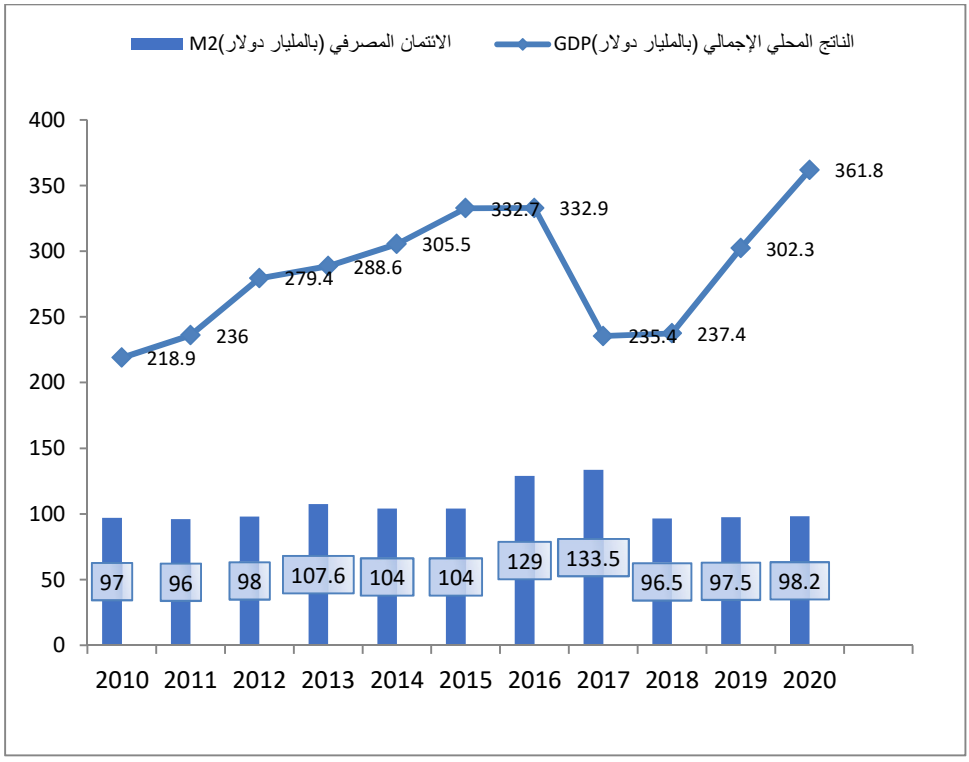

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين www.cbe.org.eg، https://www.capmas.gov.eg.

(٨٢) البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين https://www.cbe.org، https://www.capmas.gov.eg.

(ISSN: 2537- 0758)

كما يوضح الشكل التالي، مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠:

شكل رقم (١١)

مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

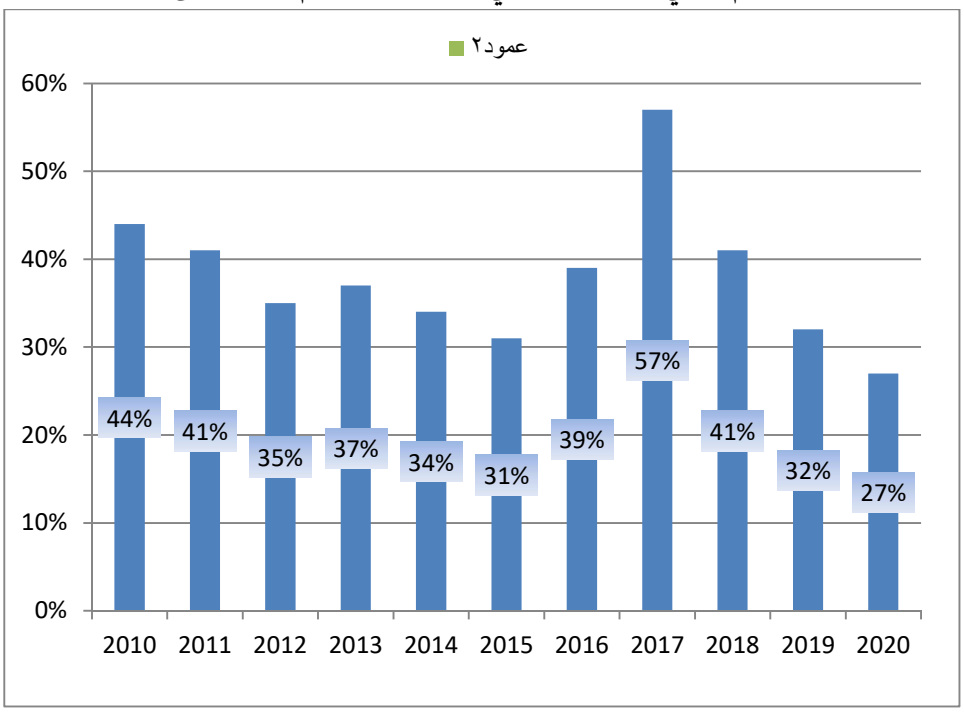

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين www.cbe.org.eg، https://www.capmas.gov.eg.

الشكلين رقمي (١٠،١١) يوضحان مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي خلال فترة الدراسة، والذي يتم حسابه عن طريق قسمة الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجماليGDP، إذ يتضح من الشكل رقم (١١) أن المؤشر كان في معدله الطبيعي خلال عام ٢٠١٠ حيث سجل نسبة ٤٤%، ثم بدأ أيضاً في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال باقي فترة الدراسة – على غرار مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية – حيث انخفض مسجلاً ٤١% خلال عام٢٠١١، ثم يوالي الانخفاض عام ٢٠١٢ ليبلغ ٣٥% متأثراً بأحداث

الثورة المصرية، ليرتفع خلال عام ٢٠١٣ ويسجل ٣٧%، ثم ينخفض مسجلاً ٣٤% في عام ٢٠١٤، ويعاود الانخفاض خلال عام ٢٠١٥ ليبلغ ٣١%، ثم يرتفع ليسجل ٣٩% عام ٢٠١٦، ليقفز محققاً ٥٧% خلال عام ٢٠١٧، وينخفض تدريجياً خلال الفترة التالية ليسجل ٤١% عام ٢٠١٨، ثم ٣٢% عام ٢٠١٩، ليصل إلى أقل معدلاته عام ٢٠٢٠ ويبلغ ٢٧% في ظل تعرض البلاد لأزمة جائحة كورونا وتزايد الضغوط على النظام المصرفي، وازدياد حالات التوقف عن سداد أقساط القروض(٨٣).

يرى الباحث أن الانخفاض في نسبة المؤشر يعزى إلى ضعف الائتمان المصرفي المتاح للمواطنين، على أثر الاشتراطات والضمانات التي تحددها المؤسسات المصرفية، وارتفاع سعر الفائدة على الإقراض خلال الفترات الأخيرة من الفترة محل الدراسة.

المؤشرات الرئيسية للشمول المالي في مصر لعام ٢٠٢١(٨٤):

تشير المؤشرات الرئيسية للشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري، إلى تحقيق ارتفاع في معدلات الشمول المالي خلال مطلع عام ٢٠٢١ الحالي محققة معدل نمو بلغ ١١٥% مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠١٦، حيث وصل إجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية – المتضمنة الحسابات في البنوك أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع – إلى ٣٦.٨ مليون مواطن في عام ٢٠٢١، مقارنةً بعام ٢٠١٦ والبالغ إجمالي المواطنين ممن لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية آنذاك ١٧.١ مليون مواطن.

---

(٨٣) البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابطين https://www.cbe.org، https://www.capmas.gov.eg.

(٨٤) البنك المركزي المصري: المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، ٢٠٢١، على الموقع الإلكتروني https://www.cbe.org.eg

(ISSN: 2537- 0758)

يوضح الشكل التالي، معدلات التطور في الشمول المالي بالنسبة للبالغين خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢١:

شكل رقم (١٢)

تطور الشمول المالي للبالغين خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١

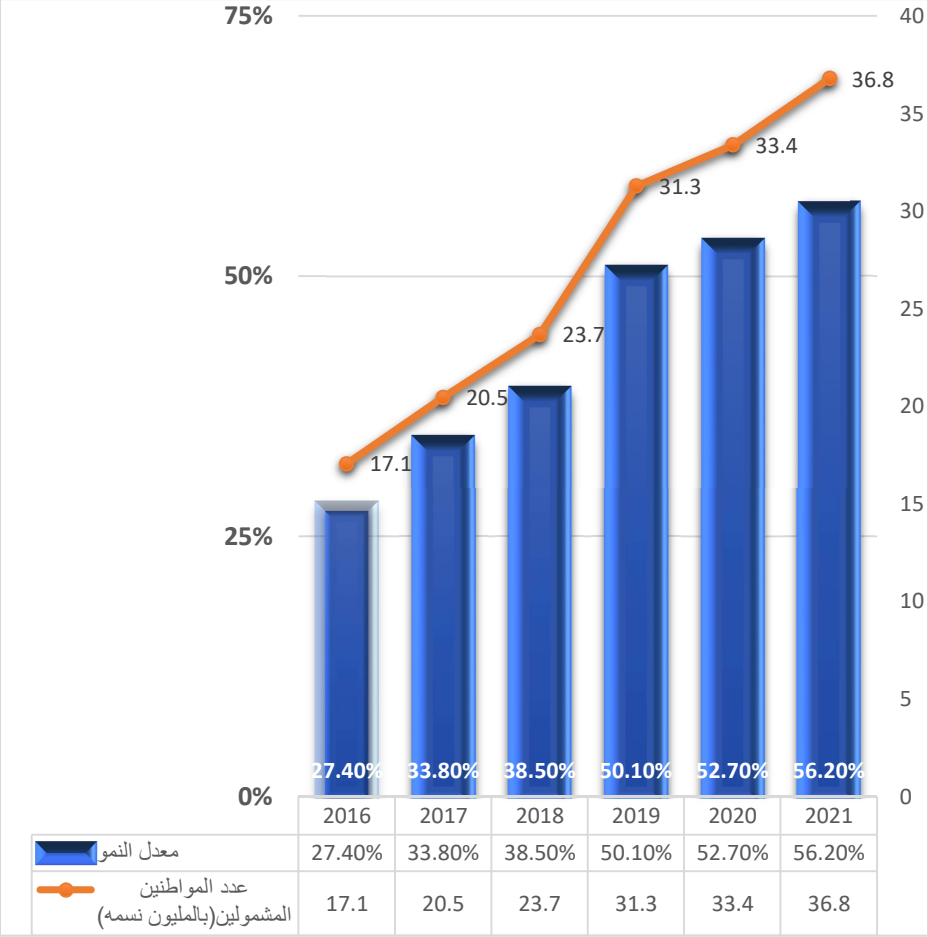

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل النمو	27.40%	33.80%	38.50%	50.10%	52.70%	56.20%
عدد المواطنين المشمولين(بالمليون نسمه)	17.1	20.5	23.7	31.3	33.4	36.8

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة، على الرابط .https://www.cbe.org.eg

وعلى صعيد الشمول المالي للمرأة، أظهرت المؤشرات قفزة في عدد السيدات اللاتي يمتلكن حسابات مالية، حيث بلغ عددهن ١٦ مليون سيدة في عام ٢٠٢١، بمعدل نمو بلغ ١٧١% مقارنة بعام ٢٠١٦ والبالغ إجمالي عدد السيدات اللاتي يمتلكن حسابات مالية آنذاك ٥.٩ ملايين سيدة.

يوضح الشكل التالي، معدلات التطور في الشمول المالي بالنسبة للمرأة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢١:

شكل رقم (١٣)

تطور الشمول المالي للمرأة خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١

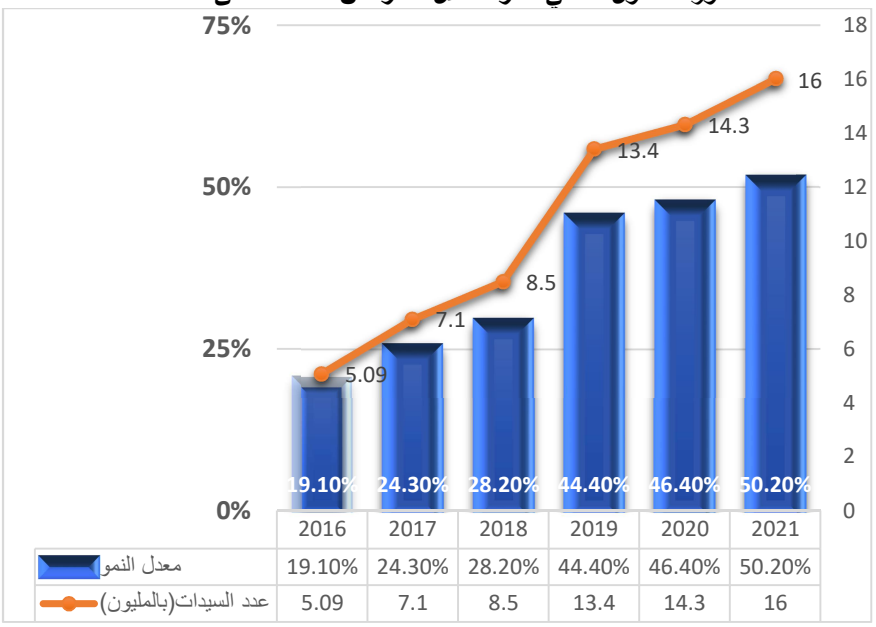

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة، على الرابط .https://www.cbe.org.eg

من جهة أخرى قفز عدد البطاقات مسبقة الدفع إلى ٣٩.٨٨٣ ألف بطاقة لكل ١٠٠ ألف مواطن، فيما بلغ عدد محافظ الهاتف ٣٨.٥٠٥ آلاف محفظة لكل ١٠٠ ألف مواطن، كذلك تشير المؤشرات إلى ارتفاع عدد نقاط الإتاحة المالية – والتي تضم كلاً من فروع البنوك والبريد المصري ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى ماكينات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية ومقدمي خدمات الدفع – ليصل إلى ١٠٣٧ نقطة لكل ١٠٠ ألف مواطن[٨٥].

(٨٥) البنك المركزي المصري: المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، ٢٠٢١، مرجع سابق.

(ISSN: 2537- 0758)

كما شهد مؤشر الاستقرار المالي في عام ٢٠٢١ ارتفاعاً طفيفاً ليسجل ٠.٥١ مقابل ٠.٤٩ في عام ٢٠٢٠، وذلك انعكاساً للسياسات الاقتصادية والاحترازية والحزم التحفيزية، التي تم اتخاذها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادات والأسواق المالية المحلية والعالمية، حيث جاء ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي نتيجة ارتفاع المؤشرات الفرعية لكل من الاقتصاد الكلي، والأسواق المالية، ومناخ الاقتصاد العالمي، بينما انخفض المؤشر الفرعي لأداء القطاع المصرفي مع استمرار تخطي مؤشراته للنسب الرقابية والاسترشادية بصورة كافية(٨٦).

(٨٦) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠٢٠، مرجع سابق.

المبحث الثالث

تحديات الشمول المالي وآفاق تطويره المستقبلية بمصر

تمهيد وتقسيم:

يلعب الشمول المالي دوراً بارزاً في دفع عجلة الاقتصاد والنمو، خاصة مع الجهود المبذولة مِنْ قِبَلِ الحكومة ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية لتوطيد أواصر التعاون ونشر الثقافة المصرفية، وبالتالي تعزيز الشمول المالي، إلا أن القطاع المصرفي ما زال يعاني من بعض التحديات التي تعوق انتشار الشمول المالي بين جميع المواطنين بمختلف شرائحهم.

سوف نتعرض في هذا المبحث إلى أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي، وكذا أساليب وآليات تعزيز الشمول المالي، ثم نتطرق للآفاق المستقبلية لتطوير الشمول المالي في مصر، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : تحديات تحقيق الشمول المالي وآليات تعزيزه

المطلب الثاني : آفاق التطوير المستقبلي للشمول المالي في مصر

المطلب الأول

تحديات تحقيق الشمول المالي وآليات تعزيزه

نتعرض في هذا المطلب إلى أهم التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في مصر، ثم نتطرق لدراسة آليات تعزيزه، على النحو التالي:

أولاً: تحديات تحقيق الشمول المالي في مصر:

تتنوع وتتعدد التحديات التي تواجه الدولة المصرية في سعيها نحو تطبيق الشمول المالي، فعلى الرغم من التوجه العام للقطاعات المصرفية محلياً ودولياً، نحو حشد كل القوى في اتجاه دعم مشروعات الشمول المالي تزامناً مع سيادة اتجاه التحول الرقمي، وكذلك الإجراءات الاحترازية للحد من الحالة الوبائية التي

(ISSN: 2537- 0758)

يعيشها العالم منذ أواخر ٢٠١٩ وحتى الآن، إلا أنه تواجه عمليات سيادة الشمول المالي وتحقيق فعاليته عدداً من التحديات، ونتعرض فيما يلي لأبرز هذه التحديات:

١) عدم العدالة في توزيع الدخل القومي:

بالنسبة لحصص الدخل وفقاً لتقسيم طبقات السكان في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، فقد تبين أن أعلى ١٠% من السكان يحصلون على أكثر من ربع الدخل، بينما أفقر ١٠% من السكان يحصلون على ٤% الدخل، أي إن نصيب أعلى ١٠% من السكان من الدخل يمثل حوالي سبعة أضعاف أفقر ١٠% من السكان، وهذا يدل على عدم عدالة توزيع الدخل القومي(٨٧).

فيما يتعلق بعدم عدالة توزيع الدخل ما بين الريف والحضر في مصر، فإن الحضر يستحوذ على الجزء الأكبر من الدخل، وذلك على الرغم من أن الجزء الأكبر من السكان يقيم في الريف، حيث إن نحو ٥٦.٦% من السكان مقيمين في الريف، و٤٣.٤% من السكان مقيمين في الحضر(٨٨).

وعلى ذلك، تظهر الاختلالات وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر، إذ تنخفض نسبة الدخول المرتفعة، بينما تتدنى مستويات الدخول الفردية لغالبية السكان، وبالتالي تكون الفرصة شبه معدومة أمام الغالبية العظمى من السكان للتعامل مع المؤسسات المصرفية، الذي يتطلب حد أدنى من المال، والذي لا توفره لهم دخولهم.

٢) انخفاض مستوي الدخول الفردية:

تعاني مصر – كبقية الدول النامية – من انخفاض الناتج القومي المحلى

(٨٧) محمود أحمد المتيم: أثر التضخم على عدم عدالة توزيع الدخل في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، الجزء الأول، ٢٠٢٠، ص ٥٥.

(٨٨) قواعد بيانات البنك الدولي، ٢٠١٦، متاح على https://data.albankaldawli.org

الإجمالي، وَمِنْ ثَمَّ تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وانخفاض في مستويات المعيشة، ويتبلور ذلك في تراجع معدلات الادخار القومي، لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان، وخاصة بالمناطق غير الحضرية، لذلك تنعدم إمكانات تعاملهم مع المؤسسات المصرفية بسبب عدم كفاية الدخول.

٣) ارتفاع معدل التضخم:

يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في استقرار الأسعار، من خلال الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر لبناء الثقة ودعم الاستثمار، وتحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، وبالتالي تحقيق الشمول المالي، إلا أنه وفقاً لآخر إحصائيات البنك المركزي المصري فقد ارتفع معدل التضخم العام والأساسي "مايو ٢٠٢١" في الحضر إلى ٤.٨%، مقابل ٤.١% في أبريل ٢٠٢١، مسجلاً معدل ارتفاع شهري بلغ ٠.٧%، متأثراً بالإجراءات الاحترازية لانتشار فيروس كورونا المستجد، ويرجع ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام في مايو ٢٠٢١، جزئياً إلى التأثير السلبي لفترة الأساس، بناءً على ذلك، ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية في مايو ٢٠٢١ إلى ١.٧%، مقارنةً بـ – ٠.٣% في أبريل ٢٠٢١، ويأتي ذلك في ظل تذبذب التضخم السنوي للسلع الغذائية بين السالب والموجب منذ سبتمبر ٢٠١٩[٨٩].

ومن جهة أخرى، فقد ارتفع التضخم السنوي للسلع غير الغذائية بشكل طفيف للشهر الثاني على التوالي إلى ٦,٣ في مايو ٢٠٢١، من ٦,١ في أبريل ٢٠٢١. وجاءت الزيادة الطفيفة مدفوعة بشكل أساسي بالمساهمة السنوية لبنود الخدمات، وفي ضوء ما سبق، ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام لإجمالي الجمهورية ليسجل ٤.٩% في مايو ٢٠٢١، مقابل ٤.٤% في أبريل ٢٠٢١. كما ارتفع

(٨٩) البنك المركزي المصري: التحليل الشهري للتضخم، معدل التضخم العام والأساسي، ٢٠٢١، على الموقع الإلكتروني https://www.cbe.org.eg

(ISSN: 2537- 0758)

المعدل السنوي للتضخم العام في الريف إلى ٤.٩% في مايو ٢٠٢١، مقابل ٤.٧% في أبريل ٢٠٢١[٩٠]، لذلك تحد معدلات التضخم المرتفعة من تمدد الشمول المالي.

٤) ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي:

يشير مصطلح الاقتصاد غير الرسمي إلى ملايين العاملين في الصناعة والتجارة والخدمات، الذين لا يلتزمون بالخضوع للقوانين أو الضرائب عن أعمالهم، ويشكل الاقتصاد غير الرسمي جزءًا مهما في الاقتصاد المصري، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل نحو ٤٠% (٢,٦ تريليون جنيه) من ناتج الاقتصاد الرسمي البالغ ٦,٤ تريليونات جنيه لعام (٢٠٢٠-٢٠٢١) كما يستوعب هذا القطاع نحو ٥٠% من قوة العمل البالغة نحو ٢٩.٣ مليون فرد كما يبلغ عدد وحداته الصغيرة والمتوسطة أكثر من أربعة أمثال عددها في الاقتصاد الرسمي[٩١].

وعلى الرغم من مبادرات الدولة لدمج تلك الشريحة كليا بالاقتصاد الرسمي، إلا أن أغلبها ما زالت تحجم عن ذلك، وتتعمد عدم التسجيل في السجلات التجارية أو الصناعية، تجنباً لإثبات تعاملاتها بصورة مستندية، قد تكشف عن هويتها أو حجم تعاملاتها، خشية الخضوع للقوانين والضرائب، مما يصعب معه دمجها في الاقتصاد الرسمي، في ضوء ضخامة حجم هذه المشروعات، سواء من حيث أعداد منشآتها وأسواقها وأعداد العاملين بها أو حجم تعاملاتها[٩٢]. وبالتالي، فإن توسع الاقتصاد غير الرسمي في مصر يعد حجر عثرة أمام تطبيق أي استراتيجية

(٩٠) البنك المركزي المصري: التحليل الشهري للتضخم، المرجع السابق.

(٩١) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، آفاق اقتصادية، الاقتصاد غير الرسمي، ٢٠٢١، https://www.idsc.gov.eg

(٩٢) أشرف عطية: ظاهرة الاقتصاد الخفي، الآثار وآليات المواجهة، المجلة القانونية، كلية حقوق جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، العدد الثامن، المجلد العاشر، نوفمبر ٢٠٢٠، ص ٣٣٠٧.

للشمول المالي.

٥) ضعف مؤشر الكثافة المصرفية:

تُقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، ويتضح ضعف مؤشر الكثافة المصرفيّة بمصر، فوفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن البنك المركزي، يبلغ إجمالي عدد البنوك العاملة في مصر ٣٨ بنكاً بنهاية مارس ٢٠٢١، فيما وصل إجمالي عدد الفروع إلى ٤,٥٥٦ فرعاً بنهاية نفس الفترة، مقارنةً بـ ٤,٥٣٢ فرعاً بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠، ووصل عدد الفروع للبنوك المحلية بالقرى إلى ١,٢٠٨ فرع بنهاية مارس ٢٠٢١. كما وصل عدد بطاقات الخصم إلى ١٩,٠٣٦ مليون بطاقة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠، فيما اقترب عدد البطاقات المدفوعة مقدماً إلى ٢١,٩٢٨ مليون بطاقة بنهاية نفس الفترة، ووصل عدد بطاقات الائتمان إلى ٣,٨٦٢ مليون بطاقة، وبنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بلغ عدد ماكينات الصراف الآلي للبنوك المحلية، ١٤,٩١٨ ماكينة، فيما بلغ عدد نقاط البيع ١٤٩,٥١١ نقطة بيع، بخلاف ٣٤٢,٢٥٦ ماكينة نقاط بيع إلكترونية خاصة ومملوكة لشركات عمليات الدفع الإلكتروني(٩٣).

استقر مؤشر الكثافة المصرفية داخل السوق المصرية عند ٢٢ ألفا و٧٠٠ مواطن لكل وحدة مصرفية بنهاية مارس ٢٠٢١، ليحافظ على نفس المستويات المعلنة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠(٩٤). فيما لا يزال المؤشر المحلي بعيداً عن المتوسط العالمي الذي يتراوح بين ١١ ألفا و٥٠٠ مواطن لكل فرع مصرفي، بحسب أحدث بيانات صادرة عن البنك الدولي(٩٥). وعلى ذلك، يرتبط مؤشر

(٩٣) البنك المركزي المصري: الصفحة الرئيسية، الرقابة والإشراف، التقارير، ٢٠٢١، على الموقع الإلكتروني https://www.cbe.org.eg

(٩٤) البنك المركزي المصري: المرجع السابق.

(٩٥) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي "GlobalFindex"، البنك الدولي، متاح على: https://thedocs.worldbank.org

(ISSN: 2537- 0758)

الكثافة المصرفية بعلاقة طردية مع الشمول المالي، فكلما زادت وانتشرت وحدات البنوك وفروعها، كلما زاد مستوى الشمول المالي والعكس صحيحا تماما، لذلك يعد ضعف مؤشر الكثافة المصرفية عائقاً أمام خطوات تنفيذ الشمول المالي في مصر.

٦) ارتفاع درجة التركز المصرفي والجغرافي للبنوك:

إذ تستحوذ البنوك الكبرى على أكثر من ٥٠% من السوق المصرفي من ناحية، ومن ناحية أخرى تتركز بشكل رئيسي في المدن، وعدد محدود بالقرى الكبرى، باستثناء البنك الزراعي الذي يتواجد في القرى، وبالتالي فإن تكدس التواجد المصرفي جغرافياً داخل الأحياء المتميزة على حساب تلك الأقل دخلا، يؤدي حتماً إلى إعاقة عملية تعزيز الشمول المالي بتلك الأماكن وهذه الشريحة الكبيرة من المواطنين(٩٦).

٧) ارتفاع معدلات البطالة:

سجل معدل البطالة في مصر ٧.٤% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، إذ بلغ تقدير قوة العمل ٢٩,٣٥٨ مليون فرد (٢٤,٢٩٦ مليون ذكور، ٥,٠٦٢ مليون من الإناث) مقابل ٢٨,٤٥٨ مليون فرد خلال ذات الفترة من عام ٢٠٢٠ (٢٣,٦٨٤ مليون ذكور، و٤,٧٧٤ مليون من الإناث) بنسبة زيادة ٣,٢%، حيث بلغت قوة العمل في الحضر ١٣.١٠٩ ملايين فرد، بينما بلغت في الريف ١٦.٢٤٩ مليون فرد(٩٧).

كما بلغ عدد المتعطلين عن العمل في مصر عام ٢٠٢١ نحو ٢.١٧ مليون فرد (١,٣٥٩ مليون متعطلاً ذكور، ٨١١٠٠٠ متعطلة إناث)، مقابل ٢,٢٥٩ مليون متعطلا خلال ذات الفترة من عام ٢٠٢٠، بانخفاض قدره ٨٩٠٠٠ متعطل

(٩٦) البنك المركزي المصري: المرجع السابق.

(٩٧) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز المعرفة، انفوجراف، ٢٠٢١، https://www.idsc.gov.eg

بنسبة ٣,٩%، وبلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ إلى ٢٩ سنة) ١٥% من إجمالي قوة العمل في نفس الفئة العمرية، وهو نفس المعدل في عام ٢٠٢٠، كما بلغ معدل البطالة بين الشباب الذكور ١٠.٨% وبين الشباب الإناث ٣٥.٩% من إجمالي قوة العمل في نفس الفئة العمرية عام ٢٠٢١[٩٨].

يترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة بدون دخل سواء من الرجال أو النساء أو المؤهلين علميا أو غير الحاصلين على مؤهلات، يستتبعها عدم وجود حاجة لاستخدام الخدمات المالية التي يتيحها الشمول المالي.

٨) ارتفاع معدلات الإعالة:

لا تقتصر المشكلات الأساسية في مصر على النمو السكاني فحسب، بل تمتد لتشمل أيضاً العادات والتقاليد الموروثة مثل ارتفاع معدلات الإنجاب، وبالتالي التزايد المستمر في أعداد أفراد الأسر، وَمِنْ ثَمَّ ارتفاع معدلات الإعالة في الاقتصاد، ووفقاً لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد بلغ معدل الإعالة العمرية لإجمالي الجمهورية ٦١.٦% في يناير ٢٠٢١، بمعنى أن كل ١٠٠ فرد يعولون حوالي ٦٢ فرداً، وارتفع عدد سكان مصر إلى ١٠١.٥ مليون نسمة في ٢٠٢١/١/١، مقارنةً ب ٩٤.٨ مليون نسمة في تعداد عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٧.١ ملايين نسمة، وبلغت نسبة سكان الحضر ٤٢.٩%، بينما بلغت نسبة سكان الريف ٥٧.١% في بداية عام ٢٠٢١، كما ارتفعت الكثافة السكانية الكلية إلى ١٠١.٨ نسمة/ كم٢ عام ٢٠٢١، مقارنةً بـ ٧١.٥ نسمة/ كم٢ عام ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٤٢.٤%[٩٩].

وفي ضوء انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وانخفاض

(٩٨) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المرجع السابق.

(٩٩) اتحاد المصارف العربية: آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد ٤٢٢، ٢٠١٦، ص ٤١٢، متاح على https://uabonline.org

(ISSN: 2537- 0758)

مستوى المعيشة للعديد من شرائح المجتمع، فإن الفرص أمامهم تكاد تنعدم للوصول للخدمات المالية والمصرفية بسبب عدم كفاية الدخل وارتفاع معدل الإعالة، ومن جهة أخرى فإن وجود حساب خاص بأحد أفراد الأسرة – والذي غالبا ما يكون عائل الأسرة– يدفع بقية أفرادها للاكتفاء به في التعاملات البنكية، اعتقادا منهم بأن افتتاح الفرد لحساب بنكي يزيد من أعبائهم المالية، من رسوم وتكاليف هذه الخدمات(١٠٠).

٩) ارتفاع معدل الفقر:

سجلت معدلات الفقر في مصر ٢٩.٧% خلال العام المالي (٢٠١٩-٢٠٢٠)، مقابل ٣٢.٥% في العام المالي (٢٠١٨-٢٠١٩)، كما سجلت نسبة الفقر المدقع (نسبة من لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم من الغذاء)، تراجعاً على مستوى الجمهورية إلى ٤.٥% في العام المالي (٢٠١٩-٢٠٢٠)، مقابل ٦.٢% في العام المالي (٢٠١٧-٢٠١٨)، وتزداد نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة، إذ إنه ليس لدى الأسر الفقيرة الحماية الاجتماعية الكافية، وبالتالي تلجأ هذه الأسر إلى زيادة عدد الأطفال كنوع من الحماية الاجتماعية عند التقدم في السن أو الإصابة بالمرض باعتبارهم مصدراً للدخل(١٠١). ويترتب على ارتفاع معدلات الفقر ندرة الأموال المطلوبة للتعامل مع البنوك أو المؤسسات المالية، وهو ما تؤكده قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧، والتي تشير إلى أن الفقر وعدم امتلاك القدرة المالية يمثلان السبب الأكثر شيوعًا لعدم امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية(١٠٢).

---

(١٠٠) البنك المركزي المصري: خطة البنك المركزي لرفع معدلات الشمول المالي، متاح على https://www.cbe.org.eg

(١٠١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١، مرجع سابق، متاح على https://www.capmas.gov.eg

(١٠٢) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي "Global Findex"، البنك الدولي، متاح على: https://thedocs.worldbank.org

١٠) محدودية تحقيق الشمول المالي للمرأة:

إن الفجوة بين الجنسين في التعامل مع القطاع المالي الرسمي ما زالت قائمة. فتقابل السيدات بعض المتطلبات والإجراءات الطويلة والمعقدة والمكلفة للحصول على التمويل. كما تقتصر فرص التمويل المتاحة على حد معين من الأنشطة التي لا تتناسب بالضرورة مع احتياجات وتفضيلات السيدات، وتتمثل أهم العوائق أمام المرأة لتكون جزءًا من المنظومة المالية الرسمية في عدة عوامل أهمها، ارتفاع معدلات الأمية لدى النساء، وعدم امتلاك الكثير منهن– وخاصة في الريف– لبطاقات رقم قومي مما يصعب حصولهن على التمويل، وقلة الخدمات الموجهة للنساء، وانخفاض درجة وعيهن بالأمور المالية، وإحجام بعض البنوك عن تحمل المخاطر ورفض تمويل النساء وفرض شروط أكثر صرامة من المفروضة على الرجال. وكذلك الأعراف الاجتماعية المقيدة والعقبات القانونية والتنظيمية، والفجوات في القدرات، ومنها مهارات التعامل مع الهاتف المحمول أو الحاسب الآلي، ومهارات التواصل الشخصية اللازمة لإدارة منشآت الأعمال(١٠٣).

١١) ضعف الثقافة والوعي المصرفي:

انخفاض مستويات التعليم (الأمية)، حيث تعد الأمية والجهل وخاصة بالتكنولوجيا العصرية عامل تهديد لتعزيز الشمول المالي في مصر، حيث يواجه المستفيدون صعوبة في فهم الخدمات والمصطلحات المالية. كما تمثل اللوائح أيضاً عائقاً أمامهم، مثل المستندات المتعلقة بهوية الأشخاص وإثبات الدخول والضمانات المطلوبة، وهو ما يفتقده العديد من الأميين، مما يعيق قدرتهم على الوصول للخدمات المالية(١٠٤).

---

(١٠٣) البنك المركزي المصري: دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، المعهد المصرفي المصري، ٢٠٢١، على الموقع الإلكتروني https:// www. ebi. gov. eg

(104) Atkinson, A., Messy, F.A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris,op. cit.

(ISSN: 2537- 0758)

وبخلاف ما سبق، فإن تحقيق الشمول المالي يواجه أيضاً التحديات التالية:

- **عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل،** فعلى الرغم من التحسن النسبي لمستويات البنية التحتية للقطاعات المالية، إلا أنه لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود مقومات زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود أنظمة فعالة للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض.
- **انخفاض مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية،** وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.
- **ضعف التصنيف المالي والقانوني المحدد لبعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر،** حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب على أي جهة مالية إشرافية مستقلة وضع إطار رقابي وإشرافي، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية المطلوبة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.
- **بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية،** وبصفة خاصة مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي، والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

- **الأطر القانونية والتنظيمية**، تمثل تحدياً كبيراً لتعزيز الشمول المالي، والتي تعتبر عامل رئيس لضعف معدلات الشمول المالي[١٠٥]، إذ يواجه الوسطاء الماليون أثناء تقديم خدماتهم لمختلف العملاء بعض الصعوبات المتعلقة بقدرة المؤسسات على الوصول للخدمات المالية، بما يتماشى مع الأطر القانونية والتنظيمية بما تشكله من عامل رئيسي مثل شروط فتح الحسابات والحد الأدنى من الرصيد[١٠٦]، وتعرف الأطر القانونية والتنظيمية بأنها مجموعة القوانين واللوائح التي تحدد نطاق المؤسسات والأسواق المالية في دولة ما[١٠٧].
- **ضعف تكنولوجيا الاتصالات وشبكات الإنترنت والهواتف المحمولة**، التي تعوق استخدام قنوات الدفع، كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول[١٠٨].
- **عدم ملائمة الخدمات المقدمة لاحتياجات المستفيدين ومعتقداتهم**، حيث تتعلق الخدمات المالية بمدى تقديم حلول وبدائل للمستفيدين والعملاء تستجيب لبيئة واحتياجات وظروف العملاء والمستفيدين[١٠٩]، إذ إن المعتقدات الدينية تمنع المستفيدين من استخدام القطاع المالي الرسمي.
- **ضعف الثقة بالمؤسسات المالية، والاتجاه نحو التعامل مع أوعية ادخارية بديلة**، كالادخار في الذهب، أو الاتجار في العقارات والسيارات وغيرها،

(105) Ahmed, M.. Arab Policy Forum on Financial Inclusion: Addressing Challenges of Financial Inclusion in the Arab World. Retrieved March 18, 2019, from IMF: www.imf.org/external/np/speeches/2013/121013.htm.
(106) Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI), (2018).
(107)www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate site/
(108) Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI), (2018), op. cit.
(109) Nasr, S., & Pearce, D. SMEs for Job Creation in the Arab World. Washington DC, World Bank, (2012).

(ISSN: 2537- 0758)

لوجود قناعة لدى بعض الأفراد بعدم إمكانية الحصول على أموالهم في الوقت المناسب، مما يضعف المصداقية بهذه المؤسسات المالية(١١٠).

- **عدم ملائمة الخدمات المقدمة للظروف المالية والائتمانية للمستفيدين،** وخاصة في ضوء ارتفاع نسب الفقر في مصر، مما يقلل من فرص وصولهم للخدمات المالية الرسمية، نتيجة لقلة الضمانات أو عدم وجود تاريخ ائتماني(١١١).
- **الموروثات الثقافية لمخالفة القانون:** وخاصة التهرب من سداد الضرائب، ودفع فواتير الكهرباء وغيرها، حيث يفضل الكثير من الأفراد والمشروعات التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي تجنباً لسداد الضرائب(١١٢).
- **الخشية من المعاملات من خلال المؤسسات المالية،** على أثر المعتقدات الدينية السائدة لدى بعض شرائح المجتمع بتحريم التعامل مع البنوك.

ثانياً: أساليب وآليات تعزيز الشمول المالي:

يوجد توجه لدى الدولة لتعزيز الشمول المالي، والحد من التداعيات التي تواجهه، من خلال القيام بالعديد من الإجراءات، على النحو التالي(١١٣):

١) الاتجاه لابتكار منتجات مالية جديدة، ومبتكره وغير مألوفة تعمل على جذب الفئات المُهمشة، والفقيرة للتعامل مع المؤسسات المالية، كالودائع المالية متناهية الصغر، والتي تُدر عائداً يومياً، حيث تستهدف جذب شريحة واسعة

(110) Prina, S. Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment. Journal of Development Economics, 115, (2015), p 16-31.

(111) Gradstein, H., Randall, D., & Ardic Alper, O. (2018, June 01). Developing and Operationalizing a National Financial Inclusion Strategy (Working paper No. 127712). Retrieved in February 2019.

(112) Price Water House Coopers (PWC, 2019), Shedding Light on Egypt.

(١١٣) عادل عبد العزيز السن: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، عدد ٢ ديسمبر، ٢٠١٩، ص٢٤.

من الأفراد وغير القادرين.

٢) منح بعض القروض طويلة الأجل، لجذب الفئات المهمشة والغير مدرجه في الاقتصاد الرسمي، وكذلك فئات حديثي التخرج من الشباب، لإجراء المعاملات مع المؤسسات المالية.

٣) تأهيل المسجونين المفرج عنهم حديثاً للعمل الحر التجاري، عن طريق تدريبهم في فترة قضاء العقوبة على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً الصناعية منها، ومساعدتهم بالقروض، والتسويق بعد الإفراج عنهم.

٤) تدريب فئة المرأة المعيلة والمطلقات والأرامل، على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع منحهن القروض وفتح الأسواق، وإقامة المعارض لتسويق منتجاتهن(١١٤).

٥) إطلاق المبادرات لنشر ماكينات الصراف الآلي بكافة محافظات الجمهورية، حيث قام البنك المركزي المصري في يونيو ٢٠٢٠، بإطلاق مبادرة لنشر أعداد إضافية من ماكينات الصراف الآلي الجديدة بكافة المحافظات في موعد أقصاه ديسمبر ٢٠٢١، بهدف تدعيم البنية التحتية لنظم الدفع، وإتاحة الخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين، لتحقيق الشمول المالي، وتهدف المبادرة إلى نشر ما يقرب من ٦.٥٠٠ ماكينة صراف آلي جديدة، بالإضافة إلى ١٣.٦٠٠ ماكينة تعمل فعلياً لدى القطاع المصرفي وقت إطلاق المبادرة، أي زيادة أعداد ماكينات الصراف الآلي بحوالي ٤٨% ليصل إجمالي عدد الماكينات إلى ما يقرب من ٢٠.١٠٠، حيث تم إلزام البنوك بوضع أولوية للأماكن ذات الكثافة العالية التي تفتقر للخدمات المصرفية، وأن تدعم هذه الماكينات إتمام العمليات المصرفية الخاصة بذوي الهمم، وتتيح عمليات الإيداع النقدي، وقبول المعاملات اللاتلامسية، فضلاً عن دعم الماكينات

(١١٤) صندوق النقد العربي: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، تقرير فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥، ص ٦.

(ISSN: 2537- 0758)

لعمليات شحن محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً[١١٥].

٦) اتخاذ إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، حيث أصدر البنك المركزي المصري في نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد "بالقواعد المُنَظِّمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول"، باعتباره نقلة نوعية تجاه المزيد من الشمول والاستقرار المالي، إذ يُعَد حساب محفظة الهاتف المحمول للعميل "المستبعد من استخدام الخدمات المالية"، بمثابة بوابة دخوله للخدمات المالية والمصرفية الرسمية، لتمكنه من الحصول على خدمات مصممة خصيصاً له لتناسب إمكاناته ومستوى دخله بأمان تام وأداء فعال يساعد على تعظيم الاستفادة كل على قدر ملاءته المالية، وبذلك يتم استقطاب جزء كبير من معاملات العملاء المالية لتتم تحت مظلة الاقتصاد الرسمي، مع توفير التيسيرات للحث على استخدام محافظ الهاتف المحمول في إجراء المعاملات المالية، ومنها (تخفيض عدد المستندات المطلوبة للتحقق من هوية العميل "مستند إثبات الشخصية فقط" لفتح حساب- تخفيض البيانات المطلوبة لإجراء التحويلات المحلية باستخدام الهاتف المحمول- إتاحة إمكانية تحديث البيانات والمستندات الخاصة بالعميل إلكترونياً)[١١٦].

٧) قيام البنك المركزي المصري في مايو ٢٠١٩ بإصدار القواعد المُنَظِّمة للبطاقات المدفوعة مقدماً، في إطار تحقيق الشمول المالي وتعزيز المعاملات المالية غير النقدية، إذ تسمح هذه القواعد للبنوك العاملة في مصر الاستعانة بمقدمي الخدمة للقيام بالإجراءات المبسطة، للتعرف على هوية العميل، وعمليات تحصيل وتسليم النقود[١١٧].

---

(١١٥) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي (٢٠١٩- ٢٠٢٠)، و- ص ١٤، على الموقع الإلكتروني https://www.cbe.org.eg

(١١٦) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتك إيجيبت"- "FinTech Egypt"، على الموقع الإلكتروني https://mcit.gov.eg

(١١٧) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، المرجع السابق.

المطلب الثاني

آفاق التطوير المستقبلي للشمول المالي في مصر

تسعى الدولة لتحقيق قفزات في مجال الشمول المالي، باعتباره إحدى الركائز الأساسية التي تستهدفها استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وخاصة تحقيق اقتصاد تنافسي ومتنوع، بتوسيع نطاق الخدمات والثقافة المالية، ووصولها إلى المواطنين بالأماكن الريفية والمهمشة، وكذلك كافة فئات المجتمع وشرائحه خاصة الشباب، والمرأة، ورواد الأعمال، مع استخدامهم للخدمات والمنتجات المالية المتناسبة مع احتياجاتهم وبتكاليف مناسبة، وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم ووعيهم بالأمور المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري السليم، وذلك من خلال استراتيجية يتبناها – بصفة أساسية – البنك المركزي المصري الذي يضطلع بدوراً إيجابياً في تعزيز الشمول المالي، عن طريق المساهمة في وضع التشريعات التي تستهدف نشر الخدمات المالية والمصرفية، وتطوير نظم الدفع والاستعلام الائتماني، وتحديد الفجوات والمعوقات في جانبي العرض والطلب، واتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بمعالجتها، وتحفيز المؤسسات المالية والمصرفية والأطراف ذات العلاقة لتبني نشر الثقافة المالية لتمكين وتعزيز قدرات الأفراد مالياً واقتصادياً(١١٨).

أولاً: إجراءات البنك المركزي لتعزيز مستقبل الشمول المالي في مصر:

قام البنك المركزي المصري باتخاذ عدد من الإجراءات لتفعيل منظومة الشمول المالي، وسرعة تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، ومن أبرزها ما يلي(١١٩):

---

(١١٨) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الركن الإعلامي، قفزة في معدلات الشمول المالي في مصر، ٢٠٢١، https://www.idsc.gov.eg.

(١١٩) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠٢٠، مرجع سابق.

(ISSN: 2537- 0758)

- تطوير نظام التسوية اللحظية (RTGS)، من خلال إطلاق النظام الجديد لتسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي في مارس ٢٠٢١، بجانب خدمة التسوية اللحظية لتسوية المدفوعات لعملة اليورو، ويعد ذلك تطويراً للبنية التحتية للمدفوعات الرقمية.
- إطلاق نظام "بُنى" للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية بين البنوك التجارية والمركزية تجريبياً في فبراير ٢٠٢٠، ويتم العمل على تضمين العملات العربية كعملات تسوية مقبولة داخل المنظومة.
- إطلاق القواعد المُنَظِّمة لشبكة المدفوعات اللحظية (IPN) في عام ٢٠٢١، دعماً للبنية التحتية للخدمات المصرفية الرقمية، واستعداداً لبدء الحركات الفعلية للنظام خلال نهاية العام الحالي، لتسمح بالتحويل اللحظي بين مختلف الحسابات(١٢٠).
- إطلاق نظام مقاصة الشركات متعددة العملات في عام ٢٠٢١، ليستكمل بذلك البنية الأساسية للسوق بالتنوع المطلوب بعملتي الدولار واليورو كمرحلة أولى، وبدء التجهيز لإنشاء نظام مقاصة الشيكات بالصورة والشيكات الإلكترونية ليبدأ العمل خلال عام ٢٠٢٢.
- في إطار تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية، تم إصدار عدد من القواعد الجديدة والخاصة بنظم وخدمات الدفع، والتي تشمل (قواعد خدمتي الإقراض والادخار الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول- قواعد التشغيل البيني لمقدمي الخدمات – قواعد خدمات شبكة المدفوعات اللحظية)(١٢١).

(١٢٠) شبكة المدفوعات اللحظية (IPN): هي شبكة التشغيل البيني بين مختلف البنوك، وتتيح إتمام عمليات التحويل اللحظي والعديد من الخدمات الإضافية الأخرى المشار إليها بالقواعد، وذلك للبنوك وعملائها على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، (البنك المركزي المصري: "القواعد المُنَظِّمة لخدمات شبكة المدفوعات اللحظية داخل جمهورية مصر العربية"، ٢٠٢١، متاح على https://www.cbe.org).

(١٢١) البنك المركزي المصري: "القواعد المُنَظِّمة للتشغيل البيني لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات"، ٢٠٢١، متاح على https://www.cbe.org.

- تطوير البنية التحتية لنظم وخدمات الدفع، من خلال إطلاق منظومة الدفع الوطنية في أواخر ٢٠١٨، وفيما يخص البطاقات فقد ارتفع عدد البطاقات المصدرة من خلال منظومة الدفع الوطنية ليتخطى الـ ٢٠ مليون بطاقة ميزة، ومن المستهدف الوصول إلى أكثر من ٢٥ مليون بطاقة خلال عام ٢٠٢٢، ليصل إجمالي عدد البطاقات إلى نحو ٥٢ مليون بطاقة، والتي تشمل عدة مشروعات مثل بطاقات الفلاح وبطاقات تكافل وكرامة وبطاقات ذوي الهمم(١٢٢).
- إطلاق عدة مبادرات خاصة بنظم وخدمات الدفع لدعم الخدمات المالية الرقمية (مبادرة السداد الإلكتروني- مبادرة ماكينات الصراف الآلي- مبادرة التوسع في التجارة الإلكترونية- ميكنة المتحصلات الحكومية- إحلال وتجديد بطاقات المعاشات ببطاقات الدفع الوطنية "ميزة")(١٢٣).
- الإعداد لإطلاق خدمة الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول، تطبيقاً لعملية الشمول المالي، حيث ستسمح الخدمة بالاقتراض بشكل لحظي والكتروني فور طلب العميل للقرض من خلال محفظة الهاتف المحمول الخاصة به، وجارى العمل على أن يتم تفعيل الخدمة في ٢٠٢٢، وقد تم بالفعل إصدار القواعد الخاصة بالخدمة في إبريل ٢٠٢١، وسيتم الإقراض الفوري بناءً على نموذج تصنيف ائتماني إلكتروني اعتماداً على التحليل السلوكي للعملاء Scoring Behavioral بالتعاون مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، I-Score وهي من أهم الخدمات التي ستساهم بشكل

(١٢٢) أحمد محمد رفعت خميس فؤاد: دور تحولات الاقتصاد الرقمي على معدلات النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، س ٤١، عدد٢، ٢٠٢١، ص٤٩.

(١٢٣) البنك المركزي المصري: نظم الدفع والعمليات المصرفية، المجلة الاقتصادية، المجلد الحادي والستون، (٢٠٢٠-٢٠٢١)، ص ٢٣- ٢٥، متاح على https://www.cbe.org.

(ISSN: 2537- 0758)

كبير في مبادرات الشمول المالي والتحول الرقمي والوصول الى الفئات غير المدرجة في القطاع المصرفي، وتم بالفعل نشر نحو ٣٠٠ ألف نقطة بيع إلكترونية كما تم نشر نحو ٤٠٠ ألف رمز استجابة سريع على مختلف أنحاء الجمهورية بنهاية تلك المبادرة.

- وضع قواعد إنشاء البنوك الرقمية في مصر، إذ تعتبر هذه البنوك من أهم أدوات تقديم الخدمات المصرفية بصورة إلكترونية، وجذب شريحة جديدة من العملاء، تحقيقاً للشمول المالي، حيث يعمل البنك المركزي حالياً على وضع الإطار الرقابي لتراخيص البنوك الرقمية، ومن المتوقع الإنتهاء منه خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢١.

ثانياً: الإعداد لاستراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢ - ٢٠٢٥):

يعكف البنك المركزي المصري على إعداد استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢ – ٢٠٢٥) ليبدأ تطبيقها اعتباراً من نهاية عام ٢٠٢٢، بهدف تعزيز الشمول المالي والنمو الاقتصادي، في إطار سعي الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمواطنين والشركات، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

حيث نفذ البنك المركزي مسحاً ميدانياً للخدمات المالية على جانب الطلب للأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (القطاع الرسمي وغير الرسمي)، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مع إجراء دراسة للفجوات على جانب المعروض من الخدمات المالية، وذلك خلال الفترة (سبتمبر – ديسمبر ٢٠٢٠)، بهدف وضع أهداف ورؤية واضحة لإعداد استراتيجية الشمول المالي المشار إليها، والتي يعتبر أحد أهم أسسها قياس مستويات الشمول المالي على جانبي العرض والطلب، وارتكزت نتائج المسح على أربعة محاور رئيسية يتم العمل عليها بشكل مستدام، تمثلت في(التثقيف المالي

وحماية حقوق العملاء، وتطوير بيئة العمل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال، والتنوع في المنتجات والخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية طبقا لاحتياجات العملاء، والخدمات المالية الرقمية)، بالإضافة إلى تهيئة البيئة التشريعية والسياسات الإصلاحية الملائمة، والبنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية والتمويل المستدام والاستقرار الاقتصادي(١٢٤).

وسوف تعمل استراتيجية الشمول المالي على إتاحة الخدمات المصرفية لمختلف فئات المجتمع- بعدالة وجودة وتكلفة مناسبة- لتمكينهم اِقْتِصَادِيًّا، إضافة إلى حوكمة الرقابة على الكيانات المصرفية، بما يدعم قوة الجهاز المصرفي، والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي المستدام، والمساهمة في متابعة تطور نسب حصول المواطنين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والتمويل عن طريق تحديد بعض المؤشرات المتعارف عليها دَوْلِيًّا.

ثالثًا: التوسع في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار:

تبدأ الخطوة الأولى نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي، عن طريق تطوير التقنيات التكنولوجية المُستخدَمة في القطاع المصرفي، على نحو يُعَزِّز المزايا التنافسية للخدمات المالية والمصرفية المقدمة للمواطنين، وتواصل الخدمات المصرفية المقدمة عبر القنوات الرقمية التفاعلية لجعلها آمنة وأكثر سرعة، وَمِنْ ثَمَّ تقليل الاعتماد على أوراق النقد، وتحقيق معدلات أعلى للشمول المالي، وتحفيز استخدام الوسائل الإلكترونية للدفع (١٢٥).

لذلك، فقد اضطلع البنك المركزي المصري بمسئولية تطوير الخدمات المالية

(١٢٤) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠٢٠، مرجع سابق.

(١٢٥) نجلاء صبحي خالد علام: تكنولوجيا التحول الرقمي وتنافسية الخدمات المصرفية الإلكترونية في مصر إقليمياً وعالمياً، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١١١، عدد ٥٣٨، أبريل ٢٠٢٠، ص ٥.

(ISSN: 2537- 0758)

والمصرفية الرقمية في مصر، بهدف مواكبة التطور التكنولوجي المستقبلي الهائل في مجال التكنولوجيا المالية، وتَبَنّي الابتكارات الجديدة وإيجاد حلول تكنولوجية أسرع وأكثر فعالية بديلًا عن الخدمات المالية والمصرفية التقليدية. وكذلك تشجيع المواطنين على استخدام الوسائل الرقمية في الدفع مقابل المنتجات والخدمات بديلًا عن النقود الورقية، بهدف تيسير تحويل المبالغ النقدية بطريقة فعالة، والمساهمة في زيادة المتحصلات الحكومية وموارد الدولة، وبالتالي دفع عجلة نمو الاقتصاد القومي(١٢٦).

استراتيجية التكنولوجيا المالية والابتكار:

انتهجت الحكومة المصرية سياسة قائمة على إحداث التوازن بين الحلول التكنولوجية المالية المبتكرة، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، وحقوق العملاء، فقام البنك المركزي في مارس ٢٠١٩ بإطلاق استراتيجيته التكنولوجيا المالية والابتكار، في إطار تحديث القطاع المصرفي، بهدف تطوير بيئة أعمال التكنولوجيا المالية ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، والتحول إلى الاقتصاد الرقمي، حيث إن إنشاء المجلس القومي للمدفوعات في فبراير ٢٠١٧، قد حقق عدة إنجازات، منها إصدار قانون التحول لمجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، وإصدار بطاقة الدفع الوطنية "ميزة"، وتعزيز خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، مما نتج عنه وصول عدد محافظ الدفع الإلكترونية عبر الهاتف المحمول إلى أكثر من ١٢ مليون محفظة، بمعدل نمو بلغ ٣٦% في ٢٠١٨، وإجمالي قيمة معاملات سنوية ١١.٧ مليار جنيه، بالإضافة إلى جهود وزارتي المالية والتخطيط، لرقمنة المدفوعات والمتحصلات الحكومية والتي تعد أساساً لتحقيق الشمول المالي(١٢٧).

(١٢٦) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتك إيجيبت"– "FinTech Egypt"، مرجع سابق.

(١٢٧) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠٢٠، مرجع سابق.

ارتكزت الاستراتيجية على خمسة محاور رئيسية تمثلت في (الطلب، والكوادر، والتمويل والاستثمار، والحوكمة، القوانين والقواعد المُنَظِّمة)، ووفقًا للقوى الأساسية المحركة لبيئة أعمال التكنولوجيا المالية المصرية، فقد تم تحديد ٣٢ مبادرة استراتيجية ضمن خطة العمل المكونة من هذه المحاور الخمسة، وتم ترتيب أولويات التنفيذ بما يتماشى مع الاستراتيجية، على النحو التالي(١٢٨):

أولا: الطلب:

يتمثل في احتياجات المستهلكين والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية، واستعدادهم الرقمي ورغبتهم في تبني حلول التكنولوجيا المالية، وذلك للعمل على تحقيق معدلات أعلى للشمول المالي بمصر، في ظل إجمالي عدد مستخدمي الهواتف الذكية الذي بلغ ٥٧.٣% من إجمالي عدد السكان، إلى جانب ضعف ثقة البعض بالخدمات المالية الرقمية، حيث تلعب التكنولوجيا المالية بالسوق المصري دورًا مُهِمًّا في مجابهة التحديات التي تواجهها قطاعات متعددة من الأفراد، والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، من حيث توفير حلول مخصصة لتلبية ديناميكيات السوق المصري، مما يتيح الخدمات المالية الرقمية أكثر من ذي قبل(١٢٩).

تطور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والشركات المغذية لها:

تتزايد أهمية الشركات الناشئة في هذا المجال، مستفيدة من الفرص الهائلة الكامنة في الاقتصاد الرقمي، فقد ارتفع عدد الشركات الناشئة المصرية والشركات اَلْمُغَذِّيَة لتبلغ ١١٢ شركة بحلول عام ٢٠٢١، مقارنة بشركتين فقط عام ٢٠١٤، بمعدل نمو تجاوز ١٧٨%، حيث قامت ٧٠% من هذه الشركات، بنشر حلول

(١٢٨) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتك إيجيبت"– "FinTech Egypt"، مرجع سابق.

(129) Highlights of The Central Bank of Egypt's FinTech and Innovation Strategy, December 2019, p6-10, https://www.cbe.org.

(ISSN: 2537- 0758)

تكنولوجية مبتكرة بالسوق المصري، بينما بلغ عدد الشركات التي ما زالت في مرحلة الإعداد للانضمام إلى قطاع التكنولوجيا المالية تمثل ٣٠% من إجمالي الشركات الناشئة(١٣٠).

نسب توزيع شركات التكنولوجيا المالية حسب القطاعات الفرعية:

يمثل قطاع المدفوعات والتحويلات نسبة ٢٩% من إجمالي القطاعات الفرعية لشركات التكنولوجيا المالية(٣٤ شركة ناشئة)، يليه قطاع الإقراض والتمويل البديل بنسبة تمثل ١٢% (١٥ شركة ناشئة)، في حين تتنوع قطاعات التكنولوجيا المالية الأخرى بصورة متقاربة نِسْبِيًّا، وَمِنْ ثَمَّ فهي تكمل الهدف الأمثل والمتمثل في إشباع احتياجات العملاء من الخدمات المالية المختلفة.

الأنواع السائدة من نماذج أعمال التكنولوجيا المالية:

تتمثل الغالبية العظمى من نماذج أعمال الشركات المتخصصة بمجال التكنولوجيا المالية (٤٨ شركة ناشئة)، في نماذج المعاملات التي تتم بين الشركات "B2B models"، مثل منصات أصحاب الأعمال"B2B Marketplaces" والتكنولوجيا التنظيمية "RegTech"، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، وإدارة الحسابات والمصروفات، وغيرها. في حين تنقسم باقي نماذج الأعمال ما بين نموذج الشركات العاملة كوسطاء بين الشركات الأخرى والمستهلكين "B2B2C" (يبلغ عددها ٢٩ شركة ناشئة) مثل شركات تكنولوجيا التأمين" (InsurTech)، والتمويل الاستهلاكي. فضلاً عن نموذج المعاملات التي تتم بين الشركات والمستهلكين"B2C" (٣٣ شركة ناشئة) مثل جمعيات الادخار والإقراض الدوري"ROSCA"، وإدارة الثروات، والادخار وما إلى ذلك(١٣١).

---

(١٣٠) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتك إيجيبت"–"FinTech Egypt"، مرجع سابق.

(١٣١) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتك إيجيبت"–"FinTech Egypt"، مرجع سابق.

ثانياً: الكوادر:

يرتكز هذا المحور على مدى توافر الكوادر ذات المهارات المطلوبة، ودعم المواهب وإتاحة البيئة الجاذبة للمواهب المحلية والدولية والاحتفاظ بها، ونتيجة لذلك أطلق البنك المركزي عدة مبادرات لرفع مستويات الوعي المالي الرقمي وتزويد الكوادر الشابة بمهارات "الاستعداد للمستقبل"(١٣٢)، مثل دمج مشاريع التكنولوجيا المالية بمشروعات تخرج طلاب الجامعات، وكذا إدراج التكنولوجيا المالية ضمن مناهج التدريس الجامعي، فضلاً عن توفير برامج تدريب لتنمية الكفاءات بذات المجال، ومنها ما يلي(١٣٣):

استراتيجية التثقيف المالي الرقمي:

تستهدف تحسين الثقافة المالية الرقمية، خاصة بين الكوادر الشابة، مما يؤثر إيجاباً على خلق كوادر فعالة في هذا المجال، فضلاً عن زيادة اعتماد العملاء على خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية.

مبادرة "FinYology- FinTech للشباب":

قام البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠٢٠ بإطلاق مبادرة "FinYology-FinTech للشباب"، بهدف رفع الوعي بالتكنولوجيا المالية، واكتشاف الكوادر الشابة من خلال إدراج مشروعات التكنولوجيا المالية ضمن المناهج الدراسية لطلاب الجامعات، وقد بلغ عدد المشاركين في هذه المبادرة أكثر من ١٥ جامعة(١٣٤).

برنامج أكاديمية التكنولوجيا المالية:

يُقَدِّم البرنامج تغطية لأهم الموضوعات التي تمت إثارتها في مجال التكنولوجيا المالية، ويستهدف المهتمين بالتكنولوجيا المالية، ورواد الأعمال أثناء مرحلة

(132) Highlights of The Central Bank of Egypt's FinTech and Innovation Strategy, December 2019, op. cit., p.13.

(١٣٣) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتك إيجيبت"-"FinTech Egypt"، مرجع سابق.

(١٣٤) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، المرجع السابق.

(ISSN: 2537- 0758)

صياغة الأفكار، مع تقديم محتوى مُنظم من خلال الخبراء، كما يستهدف (تزويد العاملين بالقطاع المصرفي، والمطورين بالمعرفة وأهم التطورات في مجال التكنولوجيا المالية الناشئة- تزويد رواد الأعمال بالمعرفة والخبرة اللازمة لإنشاء وتنمية مشروعات شركات التكنولوجيا المالية)، ويتضمن البرنامج ثلاثة مسارات (مسار ريادة الأعمال، وهو مُخَصَّص لرواد أعمال شركات التكنولوجيا المالية المستقبلية- إدارة منتجات التكنولوجيا المالية، وهو مُخَصَّص لمديري منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية- مطورو التكنولوجيا المالية، وهو مُخَصَّص للمتخصصين تقنياً في مجال التكنولوجيا المالية)[١٣٥].

ثالثاً: التمويل والاستثمارات:

يتمثل هذا المحور في مدى توافر التمويل وسهولة حصول الشركات الناشئة عليه باختلاف مراحلهم المالية، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية المالية الرقمية، حيث تم ضخ ٢٥٠ مليون دولار في سوق الشركات الناشئة المصرية العاملة بمجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، حيث ارتفع إجمالي حجم استثمارات هذه الشركات ليصل إلى ١٥٩ مليون دولار في عام ٢٠٢١، مقارنةً ب ٠.٩ مليون دولار في عام ٢٠١٧، كما ارتفع إجمالي عدد الصفقات التي تم إبرامها ليصل إلى أكثر من ٣٠ صفقة عام ٢٠٢١، مقارنةً بـ ٣ صفقات عام ٢٠١٧ بنسبة نمو بلغت ١٠ أضعاف، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط حجم الاستثمار لكل صفقة ليصل إلى ٥ ملايين دولار عام ٢٠٢١ مقارنةً بـ ٣٠٠ ألف دولار عام ٢٠١٧ بنسبة نمو بلغت ١٦ ضعفا[١٣٦].

رابعاً: الحوكمة والشراكات:

ما تزال منظومة التكنولوجيا المالية في مصر في مهدها الأول، مما يستلزم إطلاق المزيد من المبادرات التي تعزز التعاون بين الأطراف المعنية للنهوض

(١٣٥) المرجع السابق.

(136) Highlights of The Central Bank of Egypt's FinTech and Innovation Strategy, December 2019, op. cit., p.11.

بهذه المنظومة، بهدف سد الفجوة التي ما تزال قائمة في السوق المصري بين ما هو موجود فعليًا من حلول تكنولوجية، ومتطلبات قطاع الشباب المنتمي للتكنولوجيا، ورفع الوعي المالي والرقمي بأهمية التكنولوجيا المالية، ومن ثَمَّ تحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، وتتمثل أبرز المبادرات التي تم إطلاقها لتعزيز أوجه التعاون والشراكات بين الأطراف لمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر، فيما يلي(١٣٧):

إنشاء مركز التكنولوجيا المالية "GRID":

يتم إعداد المركز ليكون مُلْتَقَى لبحث سُبُل التعاون فيما بين رواد الأعمال سواءً من الشركات المصرية أو الدولية، بهدف تبادل الخبرات، وتطوير الأنشطة والأعمال في مجال التكنولوجيا المالية، ويضطلع المركز بتقديم عدد من البرامج مثل (مختبر الابتكار، وبرامج تسريع الابتكار، وبرامج الخدمات الاستشارية التنظيمية)، مع إتاحة مساحات العمل المشترك للشركات الناشئة. كما يستهدف تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية في السوق المصري، والسعي لجمع كافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية، والمتمثلة في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، والهيئات التنظيمية والرقابية، والمؤسسات المالية، ومسرعات وحاضنات الأعمال، وشركات التكنولوجيا العالمية، وكذلك المستثمرون بالتكنولوجيا المالية تحت مظلة واحدة، وقد تم الانتهاء من كافة الدراسات والتصميمات الخاصة بالمركز، تمهيداً لافتتاحه خلال العام ٢٠٢٢(١٣٨).

لجنة التكنولوجيا المالية والابتكار:

نظراً للطبيعة المتداخلة لأنشطة التكنولوجيا المالية، وضرورة التنسيق بين

(١٣٧) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتك إيجيبت"– "FinTech Egypt"، مرجع سابق.

(١٣٨) البنك المركزي المصري: التكنولوجيا المالية، مركز التكنولوجيا المالية، متاح على https://www.cbe.org.

(ISSN: 2537- 0758)

الجهات المعنية بهدف ضمان التنفيذ اَلْفَعَّال والمستدام لاستراتيجية التكنولوجيا المالية، فقد تشكلت "لجنة التكنولوجيا المالية والابتكار"، وتضم في عضويتها كلٍ من البنك المركزي المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف وضع إطار مُوَحَّد لمنح التراخيص للشركات بشأن طرح تطبيقات التكنولوجيا المالية بالأسواق، وتضطلع اللجنة بتقديم تَقَارِير دورية حول نتائج أعمالها، مُتضَمِّنةً ما خَلَصَتْ إليه جلسات العمل من توصيات، ليتم العرض على مجلس الإدارة الذي يضم ممثلو الجهات المشار إليها(١٣٩).

إنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار:

قام البنك المركزي المصري بإنشاء هذه الوحدة بداخله، لمعالجة المسائل التنظيمية والحوكمة، وتسهيل إجراء التحديثات التنظيمية، وتعميم أفكار القيادة الفكرية، وتمثيل البنك المركزي في فعاليات التكنولوجيا المالية المحلية والدولية(١٤٠).

دراسة إنشاء صندوق دعم ابتكارات التكنولوجيا المالية:

يعكف البنك المركزي حالياً على دراسة استحداث كيان استثماري لدعم الابتكار في قطاعات التكنولوجيا المالية (FinTech)، والقطاعات التكنولوجية المُغذية لها (FinTech- Enablers) برأس مال ١ مليار جنيه مصري، والذي من المقترح أن يتم إنشاؤه من خلال الأذرع الاستثمارية لبعض البنوك التجارية، والتي تمتلك الكوادر والخبرات اللازمة لإنشاء وتشغيل وإدارة ذلك الكيان الاستثماري، على أن تتمثل أهدافه في (زيادة الاستثمارات الموجهة لدعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة خاصة خلال مراحلها المُبكرة – تنشيط منظومة

(139) Highlights of The Central Bank of Egypt's FinTech and Innovation Strategy, December 2019, op. cit., p.13.
(140) Highlights of The Central Bank of Egypt's FinTech and Innovation Strategy, December 2019, op. cit., p.12.

التكنولوجيا المالية داخل السوق المصري – دعم الابتكار بقطاع الخدمات المصرفية والمالية الرقمية – تعزيز التحول الرقمي ورفع معدلات الشمول المالي– تحويل مصر لمركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية)[١٤١].

مذكرات التفاهم بين البنك المركزي والبنوك المركزية المناظرة:

اضطلاع البنك المركزي المصري بوضع إطار للتعاون مع البنوك المركزية المُنَاظِرة، بهدف تبادل الخبرات مع الوحدات المعنية بالابتكار بهذه البنوك، وبحث سُبُل إطلاق مشروعات التكنولوجيا المالية والابتكار مستقبلًا، مع تبادل معلومات الاتجاهات الحديثة في مجال الأسواق الناشئة، واللوائح والتعليمات الرقابية المطبقة بهذا الشأن، إذ تم توقيع ثلاث مذكرات تفاهم لتعزيز سُبُل التعاون بمجال التكنولوجيا المالية مع بعض الجهات الرقابية، ومنها (سلطة النقد في سنغافورة ٢٠١٨، سوق أبو ظبي العالمي ٢٠١٨، مصرف البحرين المركزي ٢٠١٩)[١٤٢].

الانضمام إلى عضوية جهات إقليمية ودولية ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية:

قام البنك المركزي المصري بالتواصل مع عدد من هذه الجهات، من أجل عقد شراكات تستهدف المساهمة في الترويج للتكنولوجيا المالية بمصر إِقْلِيمِيًّا وَدَوْلِيًّا، ومن أبرزها (التحالف الدولي للشمول المالي– صندوق النقد العربي)[١٤٣].

<u>خامساً: القوانين والقواعد المُنَظِّمة:</u>

- **<u>القوانين:</u>**

تم إصدار بعض القوانين لتعزيز التحول إلى اقتصاد رقمي ومجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، لتسهم تهيئة

(١٤١) البنك المركزي المصري: التكنولوجيا المالية، صندوق دعم ابتكارات التكنولوجيا المالية، متاح على https://www.cbe.org.

(١٤٢) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتك ايجيبت"– "FinTech Egypt"، مرجع سابق.

(١٤٣) المرجع السابق.

(ISSN: 2537- 0758)

البنية التشريعية في تحقيق عدة فوائد اقتصادية للدولة، مثل زيادة متحصلات الدولة وتحسين التدفقات المالية، زيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسة النقدية، الاندماج في الاقتصاد العالمي، تقليل تكلفة طباعة أوراق النقد، المساهمة في الحد من التضخم، وتيسير سداد الالتزامات المالية للمواطنين وتوفير الوقت والجهد، ومتابعة أوجه الإنفاق، ومن أهم هذه القوانين، ما يلي:

قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، ولائحته التنفيذية(١٤٤):

صدر القانون واللائحة تحت مظلة المجلس القومي للمدفوعات، بهدف وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية بشكل مُلزِم، والتيسير على المواطنين في سداد التزاماتهم المالية، ودعم توجهات الدولة في التحول إلى مجتمع رقمي، وتحقيق الشمول المالي، والتشجيع على استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع(١٤٥).

قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد رقم ١٩٤ لسنه ٢٠٢٠:

تم تخصيص الباب الرابع من القانون لنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، والتي تضمنت مواده الأساس التشريعي للتحول الرقمي في القطاعين المالي والمصرفي، حيث ينص "القانون" على أن يتخذ البنك المركزي جميع الإجراءات اللازمة لتعزيز تنمية استخدام التكنولوجيا الحديثة بأيٍّ من مجالات تقديم الخدمات المالية أو المصرفية أو الرقابية، بما في ذلك التطبيقات الإلكترونية التي تتيح وصول العملاء لحساباتهم المصرفية لدى البنوك أو مُقَدِّمي خدمات الدفع وتنفيذ

(١٤٤) القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، بإصدار قانون "تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، الجريدة الرسمية، العدد ١٥ مكرر(ب)، في ١٦ أبريل ٢٠١٩، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية، العدد ٣٦ مكرر(ز)، في ٧ سبتمبر ٢٠٢٠.

(١٤٥) البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، المجلد الحادي والستون، (٢٠٢٠-٢٠٢١)، ص ٢٥، متاح على https://www.cbe.org.

المعاملات عليها(١٤٦).

قانون تنظيم أنشطة التمويل البديل:

يعكف البنك المركزي المصري على المشاركة في إعداد قانون جديد لتنظيم أنشطة التمويل البديل، وتنظيم استخدام التكنولوجيا المالية المرتبطة بالخدمات المصرفية، بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية، والمتضمن إقراض النظراء، والتمويل الجماعي، وجمعيات الادخار والإقراض الدوري، وأنشطة التمويل الرقمي الحديثة، وكذا أنشطة التكنولوجيا المالية المتعلقة بالخدمات المصرفية، ومن المزمع أن يحدد هذا القانون الجديد الإطار التشريعي لتنظيم المنصات الرقمية للتمويل البديل بالسوق المصري، مما يسهم في دعم التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، من خلال ضم الاقتصاد غير الرسمي والعملاء الذين ليس لديهم ثقافة التعامل مع القطاع المصرفي(١٤٧).

قوانين أخرى:

بالإضافة للقوانين السابقة، يأتي قانون التوقيع الإلكتروني، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقانون حماية البيانات الشخصية، لتدعم تعزيز التحول إلى اقتصاد رقمي، وتحقيق الشمول المالي.

<u>اللوائح والقواعد المُنَظِّمة:</u>

لوائح البنوك الرقمية:

تهدف هذه اللوائح إلى إصدار إطار الترخيص، والإطار التنظيمي الذي يُمَكِّن القطاع المصرفي من تشغيل البنوك الرقمية مستقبلاً، لتطوير الخدمات المصرفية، وجذب شرائح إضافية من العملاء ممن يفضلون مثل هذه النوعية من الخدمات،

(١٤٦) القانون رقم ١٩٤ لسنه ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، الجريدة الرسمية، العدد ٣٧ مكرر(و)، في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

(١٤٧) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتك ايجيبت"– "FinTech Egypt"، مرجع سابق.

(ISSN: 2537- 0758)

وبصورة أكثر ملاءمة للوفاء باحتياجاتهم، مما يعزز الابتكار، والمنافسة في السوق، وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي وبالأخص بين فئات الشباب(١٤٨).

لوائح مشغلي أنظمة الدفع ومقدمي خدمات الدفع:

يعكف البنك المركزي المصري خلال المرحلة الحالية على صياغة لوائح الترخيص، والإطار التنظيمي لمقدمي خدمات الدفع (PSP)، ومشغلي أنظمة الدفع (PSOs)، وتهدف هذه اللوائح إلى ضمان سلامة أنظمة وخدمات الدفع وتعزيز الكفاءة والابتكار، وتعزيز المنافسة مع حماية حقوق المستهلكين، كذلك تعزيز بناء مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد، والتشجيع على استخدام الوسائل الإلكترونية للدفع، فضلاً عن تطوير أُطُر ونظم الدفع، تحقيقاً للشمول المالي(١٤٩).

القواعد المُنَظِّمة لخدمات شبكة المدفوعات اللحظية:

في ضوء سياسة التحول لمجتمع رقمي، وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، مما يتطلب زيادة معدلات المعاملات الإلكترونية، عن طريق إتاحة وسائل متنوعة للدفع والتحصيل غير النقدي، لتسهيل سداد العملاء لالتزاماتهم المالية بصورة آمنة وسريعة، فقد أصدر البنك المركزي "القواعد اَلْمُنَظِّمَة لخدمات شبكة المدفوعات اللحظية"(١٥٠)، خلال عام ٢٠٢١، بهدف تحديد إطار عمل البنوك وتطبيقات الهاتف المحمول لمقدمي الخدمات على شبكة المدفوعات اللحظية، بما يتيح للعملاء والبنوك القيام بعمليات التحويل اللحظية عبر وسائل الدفع

(١٤٨) نجلاء صبحي خالد علام: تكنولوجيا التحول الرقمي وتنافسية الخدمات المصرفية الإلكترونية في مصر إقليمياً وعالمياً، مرجع سابق، ص ١٥.

(١٤٩) البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتك ايجيبت"– "FinTech Egypt"، مرجع سابق.

(١٥٠) الدفع اللحظي: هو إتمام عملية الخصم من حسابات العميل المرسل وإضافتها لحسابات العميل المستفيد لحظياً، (البنك المركزي المصري: "القواعد المُنَظِّمة لخدمات شبكة المدفوعات اللحظية داخل جمهورية مصر العربية"، ٢٠٢١، متاح على https://www.cbe.org).

الإلكترونية، وتقديم الخدمات المصرفية، كذلك إتاحة إجراء كافة المعاملات المالية وغير المالية بصورة لحظية، على مدار الساعة وطوال العام، لكافة الأطراف المشاركة في نظام شبكة المدفوعات اللحظية(١٥١).

القواعد المُنَظِّمة للخدمات المالية الرقمية:

معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية "Contactless Payments":

أصدر البنك المركزي (معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية "Payments Contactless") خلال مايو ٢٠١٩(١٥٢)، وتهدف لدعم لدعم وقبول الأدوات والوسائل الإلكترونية، وتيسير إجراء المعاملات الإلكترونية للعملاء الأفراد والشركات، وقد وضعت هذه المعايير الحد الأدنى من الاشتراطات التي ينبغي على البنوك العاملة في مصر إتباعها عند إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية(١٥٣).

قواعد مقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وميسري عمليات الدفع الإلكتروني:

تمت صياغة القواعد الخاصة بمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات ومقدمي خدمات التمويل الرقمي المقترن بعمليات الدفع الإلكتروني في عام

(١٥١) البنك المركزي المصري: "القواعد المُنَظِّمة لخدمات شبكة المدفوعات اللحظية داخل جمهورية مصر العربية"، ٢٠٢١، متاح على https://www.cbe.org.

(١٥٢) المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية: هي المدفوعات التي تتم بدون تلامس باستخدام البطاقات (بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم، البطاقات المدفوعة مقدما) أو الأجهزة الذكية، التي تتيح للشريحة المدمجة التواصل مع نقاط البيع الإلكترونية من خلال مسافة قريبة لإتمام عملية الشراء بطريقة آمنة(البنك المركزي المصري: "معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية داخل جمهورية مصر العربية"، ٢٠١٩، متاح على https://www.cbe.org).

(١٥٣) البنك المركزي المصري: "معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية داخل جمهورية مصر العربية"، ٢٠١٩، متاح على https://www.cbe.org.

(ISSN: 2537- 0758)

٢٠١٩، لمواكبة التطورات المتلاحقة التي تشهدها عمليات سداد وتحصيل الفواتير، والحاجة المتزايدة إلى مقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وداعمي عمليات الدفع الإلكتروني، لقدرتهم على تقديم الخدمات المالية الإلكترونية للتجار وللشركات بكفاءة. وتستهدف هذه القواعد توفير ترتيبات تعاقدية لتطوير الوصول لخدمات التحصيل الإلكتروني ونشرها من خلال قنوات متعددة، مما سوف يؤدي إلى زيادة قبول وسائل الدفع الإلكترونية لدى تلك الفئة من التجار والشركات، بما سيضمن تحسين مجال المدفوعات الإلكترونية بطريقة آمنة لجميع الأطراف المشاركة في العملية(١٥٤).

المعايير المعتمدة الخاصة برمز الاستجابة السريع "QR Code":

على أثر التطورات التقنية بمجال القبول الإلكتروني، وظهور رمز الاستجابة السريع "QR Code"، والذي يُعَدّ إحدى أبرز التقنيات الحديثة منخفضة التكلفة، والذي يتيح عمليات دفع آمنة وأكثر سهولة للعملاء، فقد قام البنك المركزي المصري في يناير ٢٠١٨ باعتماد المواصفات الخاصة بالقبول الإلكتروني للمدفوعات لدى التجار باستخدام رمز الاستجابة السريع "QR Code"، مستهدفاً نشر الخدمات المصرفية الرقمية، والتوسع في خدمات القبول الإلكتروني، بهدف ضم القطاع غير الرسمي ضمن الخدمات المالية الرسمية، والحد من استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، وكذلك بهدف توحيد وتأمين وسهولة تطبيق تلك المنظومة في السوق المصري، مما سوف يسهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، ومن ثَمَّ الاستقرار المالي(١٥٥).

---

(١٥٤) البنك المركزي المصري: "القواعد الخاصة بمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وميسري عمليات الدفع الإلكتروني داخل جمهورية مصر العربية"، ٢٠١٩، متاح على https://www.cbe.org.

(١٥٥) البنك المركزي المصري: "المعايير المعتمدة الخاصة برمز الاستجابة السريع "QR"، ٢٠١٩، متاح على https://www.cbe.org.

استخدام البيانات البديلة في التقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمي (التصنيف الائتماني السلوكي- Behavioral Scoring Modeling):

قام البنك المركزي بإصدار كتاب دوري بضوابط استخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمي Behavioral Scoring Modeling- على أن يقتصر، على الشركات متناهية الصغر والصغيرة البالغ حجم أعمالها (إيرادات/مبيعات سنوية) ٢٠ مليون جنيه على الأكثر، وفقاً لضوابط محددة(١٥٦).

القواعد المُنَظِّمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:

أصدر البنك المركزي "القواعد المُنَظِّمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت" في القطاع المصرفي المصري، خلال نوفمبر ٢٠١٤، والتي حددت الحد الأدنى لتقديم الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت بطريقة آمنة. وتساهم هذه الضوابط في تحقيق الشمول المالي، كونها تزيد بصورة فعالة من إقبال البنوك على تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، حيث إن هذه الخدمات أقل تكلفة في الاستخدام، وتوفر الراحة والسهولة للعملاء، إذ يمكنهم الدخول إلى حساباتهم للاستعلام أو إجراء المعاملات بأي وقت وفي أي مكان، مما يوفر الوقت والجهد، اعتمادًا على مساهمة هذه القواعد في زيادة معدلات الحماية، وتقليل احتمالية حدوث أخطاء تشغيلية، حيث تضمن هذه الضوابط خضوع كافة الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى سلسلة دقيقة من الإجراءات ومراحل التدقيق، لضمان

(١٥٦) البنك المركزي المصري: الكتاب الدوري ٢٢ فبراير ٢٠٢١ بشأن إصدار ضوابط استخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمي، المجلة الاقتصادية، المجلد الحادي والستون، (٢٠٢٠-٢٠٢١)، ص ٣٨. متاح على https://www.cbe.org.

(ISSN: 2537- 0758)

سلامة المعاملات المصرفية[١٥٧].

نخلص من ذلك إلى قيام الدولة المصرية بتكثيف جهودها، للإسراع بخطواتها نحو تطبيق آليات الشمول المالي، من خلال إطلاق العديد من المبادرات، في ضوء استراتيجيتها القومية، الهادفة إلى دعم وترسيخ مفهومه ومبادئه، سعياً لدمج كافة أفراد المجتمع ضمن المنظومة المالية الرسمية، لتيسير وصولهم إلى منتجات وخدمات مالية تلبى احتياجاتهم من المعاملات، والمدفوعات، والمدخرات، والائتمان، والتأمين، فضلاً عن تمكن الدولة من رصد المعاملات المالية لجميع المؤسسات والأفراد العاملين بالاقتصاد المحلي، إلا أن ذلك يتطلب الاستمرار في تضافر الجهود على مستوى الدولة بمختلف مؤسساتها، من خلال تبني استراتيجيات متكاملة وفاعلة للشمول المالي، ودعم التثقيف والتعليم المالي، مع تهيئة البيئة المؤاتية لضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية بوضع ضوابط حماية المستهلك المالي، بالإضافة إلى إعداد البيانات والإحصاءات والمعلومات اللازمة لتحليل قدرات واحتياجات منظومة الشمول المالي بصفة دورية، وبما يساهم في تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، بهدف الانطلاق نحو آفاق التطوير المستقبلي للشمول المالي في مصر، وتحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

(١٥٧) البنك المركزي المصري: "القواعد المُنَظِّمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في القطاع المصرفي المصري"، نوفمبر ٢٠١٤، متاح على https://www.cbe.org.

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه من قضايا وموضوعات مرتبطة بالشمول المالي، يتضح أن الشمول المالي يعد اتجاهاً عالمياً، لأن تشمل المعاملات المالية غير النقدية، كافة الأنشطة المتاحة، حيث تزامن هذا الاتجاه مع التطور التكنولوجي المتلاحق، وخاصة مع تطور خطوط الإنترنت فائق السرعة، وخطوط الإنتاج الرقمية، التي يسرت وجود بطاقات إلكترونية أطلق عليها فيما بعد النقود البلاستيكية، وهذه البطاقات أُتيح استخدامها من خلال ماكينات صرف آلي، تعتمد على تكنولوجيا متطورة في عمليات التعرف على النقود والتأكد من سلامتها وخلوها من التزوير أو العيوب، وكذلك قدرة هذه الماكينات على عد النقود.

ومع تطور وسائل الاتصال دخلت أجهزة المحمول مضمار السباق، من خلال ما توفره شركات المحمول من خدمات إلكترونية، فنشأت المحافظ الإلكترونية، وأصبح من السهل واليسير أن يتم تبادل الأموال عبر الهاتف المحمول.

ولقد قطعت مصر شوطاً كبيراً في عملية توطين الشمول المالي، بما يحتاجه من تكنولوجيا متطورة، وتمثلت أبرز هذه الجهود في السعي المتواصل لتوفير البنية التكنولوجية والمعلوماتية، والاتجاه نحو التوسع في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، والإصلاح التشريعي، وكذلك الإصلاح التنظيمي، وإطلاق المبادرات، وتوعية وتثقيف الفئات المستهدفة، بما ينعكس بالإيجاب على تنمية الاقتصاد المصري، إلا أن هذه الجهود لا تزال بحاجة إلى التطوير وخاصة على المستوى التثقيفي لفئة الشباب وحديثي التخرج والفئات المهمشة من العمالة غير المنتظمة.

وأخيراً فإن جهود الدولة في مجال الشمول المالي، ما زالت تحتاج إلى تضافر الجهود على مستوى الدولة بمختلف مؤسساتها، لإنجاح مبادرات الدولة ومساعيها، بهدف استمرار تطوير الشمول المالي، وَمِنْ ثَمَّ تنمية الاقتصاد المصري، تمهيداً لوضعه على مصاف الاقتصادات العالمية، بما يعود بالفائدة على المواطنين.

(ISSN: 2537- 0758)

النتائج

- اتخذت مصر الشمول المالي كأحد أهم أولويات أجندتها الحكومية خلال المرحلة الحالية باعتبارها جزء من رؤية مصر ٢٠٣٠.
- لم يكن ظهور مفهوم الشمول المالي نتيجة لجهد مؤسسة واحدة، وإنما نتاج لتضافر جهود العديد من المؤسسات والهيئات واللجان الدولية التي كان لها دوراً رائداً في دعم وتعزيز الشمول المالي.
- يعتبر الشمول المالي آلية تنطوي على تقديم منتجات مالية مختلفة من المدخرات والمدفوعات والائتمان والخدمات المصرفية عبر الإنترنت للمواطنين ذوي الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة لربط المجموعات المستبعدة مالياً.
- يهتم الشمول المالي بشرائح متعددة في المجتمع، ولا سيما الشرائح المهمشة والتي لا تستطيع إيجاد منتجات مالية رسمية مناسبة لاحتياجاتهم، مثل الفقراء ومحدودي الدخل والمرأة، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وغيرهم، مما يساهم في تحقيق آثار اقتصادية إيجابية، وتحسين مستويات المعيشة، وَمِنْ ثَمَّ انخفاض معدلات الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي للفرد والدولة.
- تتخذ وزارة المالية، والبنك المركزي المصري، إجراءات فعالة لتطبيق آليات الاستخدام المالي الأمثل، وتستهدف في سياساتها العديد من الشرائح المستبعدة مالياً.
- قامت الدولة باتخاذ العديد من المبادرات، لتحقيق أقصى استفادة، وتوفير الدعم المناسب للقطاع المصرفي في سبيل تحقيق الشمول المالي.
- القطاع المصرفي ما زال يعاني من بعض التحديات، اَلْمُعَوِّقَةَ لانتشار الشمول المالي بين جميع المواطنين بمختلف شرائحهم.
- يوجد توجه لدى الدولة لتعزيز الشمول المالي، والحد من التحديات التي تواجهها، من خلال القيام بالعديد من الإجراءات.

التوصيات

لتحقيق الشمول المالي بصورة فاعلة تحقق الاستقرار المالي في مصر، فقد توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات، نوجزها فيما يلي:

- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية، بهدف تقديم خدمات مبتكرة منخفضة التكلفة، تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، خاصةً النساء وذوي الدخل المنخفض، مع مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي، خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ووضع قواعد وتشريعات تستهدف تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة لهذه المشروعات.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية(Digital financial services)، وكذلك عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- تعزيز الانتشار الجغرافي، من خلال التوسع في شبكة فروع البنوك ومقدمي الخدمات المالية، وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، وغيرها.
- ضمان الحماية المالية للمستهلك، عبر التوعية والتثقيف المالي، من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته، ومزايا ومخاطر المنتجات المالية، بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بجميع التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

(ISSN: 2537- 0758)

- تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية، وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي، بما يدعم الثقة في النظام المصرفي، ويساهم في توسيع قاعدة العملاء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.
- توسيع النطاق الفعلي للخدمات المالية الرسمية، وما يتطلبه من إحداث تغييرات في هيكل القطاع المالي.
- وضع استراتيجيات قومية للتعليم المالي، والتي تتجاوز المفاهيم المالية الأساسية وتغطي الإدارة المالية اليومية، وكيفية تحديد الميزانية، وإدارة الائتمان والديون، والتخطيط المالي طويل الأجل، واستخدام الخدمات والمنتجات المصرفية، والتأمين، والتحويلات المالية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى شرح حقوق وواجبات العملاء وسبل المعاملات مع البنوك، وأهمية الضريبة وعدم التهرب منها.
- تكثيف جهود وسائل الإعلام، للتوعية بأهمية الشمول المالي وفوائده على الفرد والمجتمع، وإبراز مبادرات البنك المركزي، الهادفة لتطوير منظومة الشمول المالي.
- زيادة الإجراءات المحفزة للمرأة وإتاحة الخدمات البنكية، وتمكينها والعمل على دمجها في القطاع المصرفي، وتشجيعها على استخدام المعاملات البنكية.
- خلق فرص فعّالة للإدماج المالي، من خلال اتباع سياسات تتبنى خطوات سريعة ومدروسة نحو الإصلاحات التنظيمية، وتوفير البنية التحتية التي تقلل من تكاليف المعاملات، وتسمح بتقديم الخدمات المالية بسرعة وكفاءة وسهولة أكبر لشرائح واسعة من السكان.
- إيلاء الاهتمام بمجال التكنولوجيا المالية، وما تقدمه من خدمات ومنتجات وحلول مبتكرة، والتي تُسهِم بشكلٍ كبير في زيادة كفاءة الخدمات المالية، باعتبارها أحد أهم المجالات الواعدة على مستوى العالم، لتعزيز مستقبل الشمول المالي في مصر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الدوريات العلمية:

١) أحمد عاطف عبد الرحمن: الشمول المالي والتقدم الاقتصادي، مجلة المال والتجارة، ع ٥٩١، يوليو ٢٠١٨.

٢) أحمد محمد رفعت خميس فؤاد: دور تحولات الاقتصاد الرقمي على معدلات النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، س ٤١، عدد٢، ٢٠٢١.

٣) إسلام محمد محمد شاهين: دور السياسات الاقتصادية المستدامة في تعزيز الشمول المالي لمصر (الواقع- التحديات)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، حقوق بني سويف، ع ٣٢، ٢٠٢٠.

٤) أشرف عطية: ظاهرة الاقتصاد الخفي، الآثار وآليات المواجهة، المجلة القانونية، كلية حقوق جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، العدد الثامن، المجلد العاشر، نوفمبر ٢٠٢٠.

٥) أنور محمود عبد العال النقيب: العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي: حاله مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠٢٠.

٦) آيه محمد أبو زيد: الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، مطبوعات المعهد١، ٢٠١٥.

٧) إيهاب خالد محمد مقابلة: برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد ١٣٧، ٢٠١٧.

٨) سمير عبد الله وآخرون: الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله، ٢٠١٦.

(ISSN: 2537- 0758)

٩) صورية شنبي، بلخضر السعيد، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨.

١٠)عادل عبد العزيز السن: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، عدد ٢ ديسمبر، ٢٠١٩.

١١)محمود أحمد المتيم: أثر التضخم على عدم عدالة توزيع الدخل في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، الجزء الأول، ٢٠٢٠.

١٢)معهد الدراسات المصرفية: "الشمول المالي"، إضاءات مالية ومصرفية، الكويت، ٢٠١٦.

١٣)نجلاء صبحي خالد علام: تكنولوجيا التحول الرقمي وتنافسية الخدمات المصرفية الإلكترونية في مصر إقليمياً وعالمياً، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١١١، عدد ٥٣٨، أبريل ٢٠٢٠.

الرسائل العلمية:

١٤)ماجد محمود محمد أبو دية: دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٦.

التقارير والمواقع الإلكترونية الرسمية:

١٥)اتحاد المصارف العربية: آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد ٤٢٢، ٢٠١٦، https://uabonline.org

١٦)البنك المركزي المصري: "القواعد الخاصة بمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وميسري عمليات الدفع الإلكتروني داخل جمهورية مصر العربية"، ٢٠١٩، https://www.cbe.org.

١٧)البنك المركزي المصري: "المعايير المعتمدة الخاصة برمز الاستجابة السريع "QR"، ٢٠١٩، متاح على https://www.cbe.org.

١٨)البنك المركزي المصري: "استراتيجية للشمول المالي"، الصفحة الرسمية للبنك على شبكة الإنترنت، https://www.cbe.org

١٩)البنك المركزي المصري: "القواعد المُنَظِّمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في القطاع المصرفي المصري"، نوفمبر ٢٠١٤، https://www.cbe.org.

٢٠)البنك المركزي المصري: "القواعد المُنَظِّمة لخدمات شبكة المدفوعات اللحظية داخل جمهورية مصر العربية"، ٢٠٢١، متاح علىhttps://www.cbe.org.

٢١)البنك المركزي المصري: "القواعد المُنَظِّمة للتشغيل البيني لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات"، ٢٠٢١، متاح على https://www.cbe.org.

٢٢)البنك المركزي المصري: "بيان صحفي، اليوم العربي للشمول المالي"، الصفحة الرسمية للبنك على شبكة الإنترنت، ٢٠١٨/٤/٢٧، على الرابط: https://www.cbe.org

٢٣)البنك المركزي المصري: "معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية داخل جمهورية مصر العربية"، ٢٠١٩، متاح على https://www.cbe.org.

٢٤)البنك المركزي المصري: التحليل الشهري للتضخم، معدل التضخم العام والأساسي، ٢٠٢١، على الموقع الإلكتروني https://www.cbe.org.eg

٢٥)البنك المركزي المصري: التقرير السنوي (٢٠١٩- ٢٠٢٠)، https://www.cbe.org.eg

٢٦)البنك المركزي المصري: التكنولوجيا المالية، صندوق دعم ابتكارات التكنولوجيا المالية، متاح على https://www.cbe.org.

٢٧)البنك المركزي المصري: التكنولوجيا المالية، مركز التكنولوجيا المالية، متاح علىhttps://www.cbe.org .

(ISSN: 2537- 0758)

٢٨)البنـــك المركـــزي المصـــري: الصـــفحة الرســـمية للبنـــك، ٢٠١٦، https://www.cbe.org

٢٩)البنـك المركـزي المصـري: الصـفحة الرئيسـية، الرقابـة والإشـراف، التقـارير، ٢٠٢١، https://www.cbe.org.eg

٣٠)البنـك المركـزي المصـري: الكتـاب الـدوري ٢٢ فبرايـر ٢٠٢١ بشـأن إصـدار ضـوابط اسـتخدام البيانـات البديلـة للتقيـيم الائتمـاني مـن خـلال نمـاذج التقيـيم الرقمـي، المجلـة الاقتصـادية، المجلـد الحـادي والسـتون، (٢٠٢٠-٢٠٢١)، https://www.cbe.org.

٣١)البنـك المركـزي المصـري: الكتـاب الـدوري، ٥-٣، ٢٠٢٠، متـاح علـى الموقـع الإلكترونيhttps://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages

٣٢)البنـك المركـزي المصـري: المجلـة الاقتصـادية، المجلـد الحـادي والسـتون، (٢٠٢٠-٢٠٢١)، متاح على https://www.cbe.org.

٣٣)البنـك المركـزي المصـري: المؤشـرات الرئيسـية للشـمول المـالي، ٢٠٢١، علـى الموقع الإلكتروني https://www.cbe.org.eg

٣٤)البنـك المركـزي المصـري: تقريـر الاسـتقرار المـالي للعـام ٢٠٢٠، علـى الموقـع الإلكتروني https://www.cbe.org

٣٥)البنك المركزي المصري: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١، "فينتـــك إيجيبـــت"-"FinTechEgypt"، علـــى الموقـــع الإلكترونـــي https://mcit.gov.eg

٣٦)البنك المركزي المصري: خطـة البنك المركزي لرفـع معدلات الشمول المـالي، متاح على https://www.cbe.org.eg

٣٧)البنك المركزي المصري: دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، المعهد المصرفي المصري، ٢٠٢١، متاح على https:// www. ebi. gov. eg

٣٨)البنك المركزي المصري: ماذا يعنى الشمول المالي؟ نشرة تعريفية، على الرابط: https://www.blombankegypt.com/Library/Files/Blom%20Egypt/CBE- Flyer.pdf

٣٩)البنك المركزي المصري: نظم الدفع والعمليات المصرفية، المجلة الاقتصادية، المجلد الحادي والستون، (٢٠٢٠-٢٠٢١)، متاح على https://www.cbe.org.

٤٠)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١، متاح على https://www.capmas.gov.eg

٤١)المجلس القومي للمرأة: الموقع الرسمي، متاح على http://ncw.gov.eg/strategy-2030

٤٢)الموقع الرسمي للبنك الدولي: "الشمول المالي"، متاح على: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

٤٣)الهيئة العامة للاستعلامات: "الشمول المالي .. نحو التحول للاقتصاد الرقمي"، دراسات وبحوث، ١٧ أبريل ٢٠١٨، الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت، https://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

٤٤)الهيئة العامة للرقابة المالية: الموقع الرسمي، متاح على https://fra.gov.eg

٤٥)بنك مصر: "بنك مصر يرعى ندوة بجامعة عين شمس بعنوان دور البنوك في التثقيف والشمول المالي"، الصفحة الرسمية لبنك مصر على شبكة الإنترنت، ٢٠١٨/٤/٢٢، على الرابط: https://www.banquemisr.com/ar/about-us/press/the-role-of-banks-in-financial-literacy.

٤٦)رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، آفاق اقتصادية، الاقتصاد غير الرسمي، ٢٠٢١، متاح على https://www.idsc.gov.eg

٤٧)صندوق النقد العربي: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، تقرير فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥.

٤٨)صندوق النقد العربي: فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الدورة السادسة

(ISSN: 2537- 0758)

والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، ٢٠١٢.

٤٩)قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي "Global Findex"، البنك الدولي، متاح على https://thedocs.worldbank.org

٥٠)قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠٢١: "الشمول المالي والمدفوعات الرقمية والقدرة على الصمود في عصر جائحة كورونا"، ٢٠٢١، متاح على:
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/8798cc2a73b5bfd50df31e138fa3c74c-005006202/original/Findex-2021-Executive-Summary-Arabic.pdf

٥١)قواعد بيانات البنك الدولي، ٢٠١٦، متاح على https://data.albankaldawli.org

٥٢)منصة المشروعات الصغيرة: على الموقع https://www.msme.eg/ar/Pages/default.aspx

٥٣)منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD": الموقع الرسمي https://www.oecd.org

القوانين:

٥٤)قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ (الباب الأول – التعريفات – المادة ١)، الجريدة الرسمية، العدد ٣٧ مكرر(و)، في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

٥٥)القانون رقم ١٥٢ لسنة٢٠٢٠ بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الجريدة الرسمية، العدد ٢٨ مكرر(و)، في ١٥ يوليه ٢٠٢٠.

٥٦)القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر(ج)، في ١٤ أغسطس ٢٠١٨.

٥٧)القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، بإصدار قانون "تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، الجريدة الرسمية، العدد ١٥ مكرر(ب)، في ١٦ أبريل ٢٠١٩، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية، العدد ٣٦ مكرر(ز)، في ٧ سبتمبر ٢٠٢٠.

٥٨)القـانون رقـم ١٩٤ لسـنه ٢٠٢٠ بإصـدار قـانون البنـك المركـزي والجهـاز المصرفي، الجريدة الرسمية، العدد ٣٧ مكرر(و)، في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Ahmed, M. Arab Policy Forum on Financial Inclusion: Addressing Challenges of Financial Inclusion in the Arab World. Retrieved March 18, 2019, from IMF: www.imf.org/external/np/speeches//2013/121013.htm.
2. Akhil D., "Financial Inclusion: Issues and Challenges", Akgec International Journal Of Technology, Vol. 4, No. 2, 2013.
3. Alfred H., and Jansen S., "Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues", Asian Development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No. 259, (2010).
4. Allianz A., Gtz A.,"Micro insurance: Demand and Market Prospects", federal ministry for economic cooperation and development, India, (2006).
5. Angela C., and SergioA., "A Simultaneous Model of Youth Entrepreneurship and Financial Inclusion Across Developing Countries", 2017 Southern Regional Science Association Conference and the 2016 Illinois Economic Association meetings, (2017).
6. Anzoategui, D, M. Martinez Peria, and R. Rocha "Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region", Review of Middle East Economics and Finance 6 (2), 2010.
7. Arnold G., Gourene Z., and Mendy P., "Financial Inclusion and Economic Growth in WAEMU: A Multiscale Heterogeneity Panel Causality Approach", Munich Personal RePEc Archive, MPRA, MPRA Paper No. 82251, 2017.
8. Asli D., "The Global Findex Database 2014 Measuring Financial Inclusion around the World", world bank group, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, WPS7255, 2015.
9. Atkinson, A., Messy, F.A. Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris, (2013).

(ISSN: 2537- 0758)

10. Ayadi, R., de Groen, W. P., Hassouba, T., Zaki, C., Alshyab, N., Sandri, S.,& Sioud,. B (2018) Financial Development and Inclusion in Egypt, Jordan, Morocco.
11. Bao Z., Zhai S., and He J., "Is the Development of China's Financial Inclusion Sustainable? Evidence from a Perspective of Balance", ProQuest, Vol. 10, Issue. 2018, 4.
12. Basel committee on banking supervision.
13. Beck., T. and Demirgus - Kunt, A., Access to Finance: An Unfinished agenda. The World Bank Economic Review, 22(3), 2008.
14. CGAP, White paper,Oct-2011.
15. Core principles for Systemically Important Payment Systems.
16. Cull,R.,Ehrbeck,T.,&Holle,N. Financial Inclusion and Development:Recent Impact Evidence. CGAP. Journal of Economic Dynamics and Control(2014).
17. Dabla-Norris, E. Y. Ji. R. Townsend, "Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy" IMF Working Paper15/22, International Monetary Fund, Washington,(2015).
18. Eid, N. Awad, M Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance, (2018).
19. Financial Action Task Force.
20. Gradstein, H., Randall, D., & Ardic Alper, O. (2018, June 01). Developing and Operationalizing a National Financial Inclusion Strategy (Working paper No. 127712). Retrieved in February 2019.
21. Highlights of The Central Bank of Egypt's FinTech and Innovation Strategy, December 2019, p6-10, https://www.cbe.org
22. http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_pages/main_efsa_page.htm
23. International Association of Deposit Insurers.
24. International Association of Insurance Supervisors.
25. Karaikudi, tamil N, “Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion – an Empirical Study with Special

Reference to Canara Bank", Indian journal of research-paripex, Volume.4, Issue: 9, (2015).
26. Khan, H.R., Financial Inclusion and Financial Stability: are they two Sides of The Same Coin, Address by Shri khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON, 2011.
27. Kunt, Asli D., and Klapper L., "Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database", The World Bank, Development Research Group. Finance and Private Sector Development Team, WPS6025, 2012.
28. Lenka, S. K., & Barik, R. (2018). A discourse analysis of financial inclusion: Post-liberalization mapping in rural and urban India. Journal of Financial Economic Policy, 10 (3), 406-425. doi:10.1108/jfep-11-2015-0065.
29. Mohammed, V. M. Enhancing Financial Inclusiveness by Reducing Cash Trading, Unpublished study, the Central Bank of Iraq,3, (2017).
30. Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI), (2018).
31. Nasr, S., & Pearce, D. SMEs for Job Creation in the Arab World. Washington DC, World Bank, (2012).
32. Patwardhan A., Singleton K., and Schmitz K., "Financial Inclusion in the Digital Age", international finance corporation and Stanford business, (2018).
33. Price Water House Coopers (PWC, 2019), Shedding Light on Egypt.
34. Prina, S. Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment. Journal of Development Economics, 115, (2015).
35. Rajeev, M. and B. Vani, Financial access of the urban poor in India: A story of exclusion. London: Springer, (2017).
36. Sarma M., and Jesim Pais, "Financial Inclusion and development", Journal of International Development, New Delhi, India, 2011.

(ISSN: 2537- 0758)

37. Swamy, V. Financial inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households. World development, (2014).
38. Swamya, V.,"Reforms in Institutional Finance for Inclusive Growth in India", Institutions and Economies,India,Vol.10, No.1.(2018).
39. The World Bank, Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion. Washington DC, World Bank, (2014).
40. United Nations, Millennium Development Goals Report, New York, ,(2015).
41. Williams, Harley T., "role of financial inclusion in economic growth and poverty reduction in a developing economy", Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Vol. 7 Issue 5,(2017).
42. World Bank, "Financial Inclusion", Global Financial Development Report 2014 ،Washington, DC: World Bank, doi:10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative, 2014.
43. www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate_site.